

Distr.: General  
20 May 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 17 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يسرني أن أقدم طيه تقييمي الرئيس (انظر المرفق الأول) والمدعي العام (انظر المرفق الثاني) للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، عملاً بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010).

وأرجو ممتناً إحالة هذه الرسالة ومرفقها إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كارمل أغويوس  
الرئيس



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير مرحلي لرئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين  
الجنايتين، القاضي كارمل أغويس، للفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى  
16 أيار/مايو 2021

## المحتويات

## الصفحة

3	أولا - مقدمة .....
5	ثانيا - هيكل الآلية وتنظيمها .....
5	ألف - الأجهزة والمسؤولون الرئيسيون .....
5	باء - الرئيس .....
7	جيم - القضاة .....
8	دال - الفرعان .....
9	هـ - الميزانية والموظفون والإدارة .....
12	واو - الإطار القانوني والتنظيمي .....
13	ثالثا - الأنشطة القضائية .....
21	رابعا - الدعم المقدم من قلم الآلية إلى الأنشطة القضائية .....
22	خامسا - الضحايا والشهود .....
23	سادسا - الهاربون من العدالة والاستعداد للمحاكمة الابتدائية والاستئناف .....
24	سابعا - مرافق الاحتجاز .....
26	ثامنا - إنفاذ الأحكام القضائية .....
29	تاسعا - نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين أُفرج عنهم .....
29	عاشرًا - تعاون الدول .....
31	حادي عشر - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية .....
32	ثاني عشر - القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية .....
33	ثالث عشر - المحفوظات والسجلات .....
34	رابع عشر - العلاقات الخارجية .....
35	خامس عشر - تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية .....
37	سادس عشر - الخاتمة .....

1 - يُقدّم هذا التقرير، وهو الثامن عشر في سلسلة من التقارير، عملاً بقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، الذي أنشأ به المجلس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وطلب المجلس في الفقرة 16 من ذلك القرار إلى كل من رئيس الآلية والمدعي العام فيها أن يقدموا إليه تقريراً كل ستة أشهر عن التقدم المحرز في أعمال الآلية<sup>(1)</sup>. ويرد شرط الإبلاغ نفسه في المادة 32 من النظام الأساسي للآلية (القرار 1966 (2010)، المرفق 1). وتقدّم بعض المعلومات الواردة في هذا التقرير أيضاً عملاً بالفقرة 10 من قرار المجلس 2529 (2020).

## أولا - مقدمة

2 - أنشأ مجلس الأمن هذه الآلية من أجل تنفيذ عدد من المهام المتبقية الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994 والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، اللتين أغلقتا في عامي 2015 و 2017، على التوالي. وبدأ فرع الآلية الدولية في أروشا، في جمهورية تنزانيا المتحدة، مزاولة أعماله في 1 تموز/يوليه 2012، حيث تولى المهام التي أحيلت إليه من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بينما بدأ فرعها في لاهاي، في هولندا، مزاولة أعماله في 1 تموز/يوليه 2013، حيث تولى المهام التي أحيلت إليه من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وال آلية الدولية مؤسسة قائمة بذاتها منذ 1 كانون الثاني/يناير 2018.

3 - وعملاً بالقرار 1966 (2010)، كُلفت الآلية بالعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات، ولاحقاً لفترات مدة كل منها سنتان، بعد إجراء استعراضات لما تحرزه من تقدم، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. واختتم المجلس استعراضه الثالث من نوعه في عام 2020، استناداً إلى تقرير الآلية في 15 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/309، المرفق) والتقييم ذي الصلة الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتوج هذا الاستعراض باتخاذ قرار المجلس 2529 (2020) في 25 حزيران/يونيه 2020. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية تنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، على النحو المبين في الفقرة 9 من ذلك القرار، وكذلك التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره التقييمي (انظر S/2020/236، والفقرتين 165 و 166 أدناه).

4 - وتأثرت الفترة المشمولة بالتقرير عموماً من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المتفشية، وطُرحت فيها مرة أخرى على الآلية تحديات عديدة لعملياتها. فالآلية لم يكن مطلوباً منها فقط التعامل مع آثار موجات أخرى من الجائحة فحسب، بل تعرضت لهزة أيضاً بسبب الخسارة المأساوية لأحد قضاة الموقرين، القاضي غيبرداو غوستاف كام (بوركينفا فاسو). وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت بعض الإجراءات القضائية بالحالة الصحية للمتهمين أو لمحاميهم، بما في ذلك الوفاة المؤسفة لأحد المتهمين، ماكسيميليان تورينابو. وتأثر عدد من جلسات المحكمة بالقيود المفروضة على السفر وغيرها من القيود المتصلة بالجائحة في مختلف مراكز العمل التابعة للآلية، وكان مما أثر على معنويات الموظفين وجود

(1) الأرقام الواردة في هذا التقرير أرقامٌ صحيحة حتى 16 أيار/مايو 2021، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الشعور العام بـ "التعب الناجم عن جائحة كوفيد-19" الذي أحسه الكثيرون في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد تمكنت الآلية، بفضل إصرار وتقاني مسؤوليها الرئيسيين وقضاتها وموظفيها، فضلا عن أفرادها من غير الموظفين، بمن فيهم أعضاء أفرقة الدفاع، من أن تخطو خطوات كبيرة خلال فترة عصيبة للغاية.

5 - وفي هذا الصدد، يمكن للآلية أن تقيد بأنها بلغت حاليا الأسابيع الأخيرة الحاسمة في العديد من الإجراءات القضائية. ويسرها بصفة خاصة أن تؤكد أن الحكم في قضية استئناف المدعي العام ضد راتكو ملاديتش من المقرر أن يصدر في 8 حزيران/يونيه 2021، وأن الحكم في قضية المدعي العام ضد يوفكا ستانيشيتش وفراونكو سيماتوفيتش من المتوقع أن يصدر بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021. وبالمثل، يمكن للآلية أن تقيد بأن من المتوقع صدور حكم في نهاية حزيران/يونيه 2021 في المحاكمة في قضية انتهاك حرمة المحكمة التي تشمل عدة متهمين والتي كانت تعرف سابقا باسم قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين، والتي يطلق عليها الآن، بعد وفاة السيد تورينابو، قضية المدعي العام ضد آنسيلم نزابونيمبا وآخرين. ويعكس الاختتام الوشيك لهذه الإجراءات الثلاثة الجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع المعنيين، ويمثل معلما آخر في فترة النشاط القضائي للآلية.

6 - وبالإضافة إلى تلك الإجراءات، استمرت مرحلة ما قبل المحاكمة في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا على قدم وساق، حيث انطوت على دعاوى أمام كل من قاضي الإجراءات التمهيدية والدائرة الابتدائية التي نظرت في القضية والبت في عدد كبير من الالتماسات. واستمر العمل أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالمهام القضائية المستمرة الأخرى التي تؤديها الآلية، بما في ذلك المسائل الناشئة عن إشرافها على إنفاذ الأحكام، فضلا عن حماية الضحايا والشهود وقضايا انتهاك حرمة المحكمة.

7 - وكما يرد بالتفصيل في هذا التقرير، أحرزت الآلية أيضا، إلى جانب نشاطها القضائي، تقدما كبيرا في مهامها المتبقية الأخرى، التي تشمل تعقب الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وإدارة محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية. وواصلت الآلية أيضا جهودها الرامية إلى مواءمة الممارسات والإجراءات على نطاق الفرعين، ومعالجة المسائل المطروحة على نطاق المؤسسة من خلال تحسين إطارها القانوني والتنظيمي.

8 - وخلال الأزمة الصحية العالمية، فإن الآلية أكثر تأهبا من أي وقت مضى للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الأشخاص المشمولين برعايتها. ولا تزال الآلية، بوصفها مؤسسة قضائية، تبذل كل ما في وسعها لأداء تلك الواجبات، وهي تسترشد بالمبادئ الأساسية للإنصاف ومراعاة الأصول القانونية وإيلاء الاعتبار الواجب للحقوق الأساسية. وفي الوقت نفسه، تسعى الآلية كل يوم إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في عملياتها، مع مراعاة الرؤية التي كانت لدى مجلس الأمن فيما يخص الآلية بوصفها هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا ستتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت. والتقدم الدؤوب الذي أحرزته الآلية في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي يدل على التزامها بتحقيق تلك الرؤية.

9 - وترد في هذا التقرير، حيثما أمكن، توقعات مفصلة بشأن المدة التي يُتوقع أن تستغرقها المهام المتبقية المنوطة بالآلية الدولية وفقا لقرار مجلس الأمن 2529 (2020)، وكذلك التوصية الثانية الواردة في تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2020 (S/2020/236، الفقرة 67). وتجدر الإشارة إلى أن تلك التوقعات تستند إلى المعلومات المتاحة وقت إعداد التقرير، وبالتالي فإنها يمكن أن تُعَدّل في حال تغير الظروف.

## ثانيا - هيكل الآلية وتنظيمها

### ألف - الأجهزة والمسؤولون الرئيسيون

10 - تتألف الآلية، على النحو المنصوص عليه في المادة 4 من نظامها الأساسي، من الأجهزة الثلاثة التالية: الدوائر؛ ومكتب المدعي العام؛ وقلم الآلية، الذي يقدم الخدمات الإدارية إلى الآلية، بما في ذلك الدوائر والمدعي العام. وترد أدناه مناقشة لأعمال الدوائر وقلم الآلية، بينما يبين المرفق الثاني بالتفصيل أنشطة مكتب المدعي العام (الادعاء).

11 - ويقود كل جهاز مسؤول رئيسي متفرغ يضطلع بالمسؤولية عن كلا فرعي الآلية. والرئيس هو المسؤول المؤسسي والسلطة العليا للآلية، ويتولى المسؤولية عن تنفيذ ولايتها بشكل عام، ويعين القضاة للنظر في القضايا، ويرأس دائرة الاستئناف، ويؤدي الوظائف الأخرى المحددة في النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية<sup>(2)</sup>. والمدعي العام مسؤول عن التحقيق مع الأشخاص المشمولين بالمادة 1 من النظام الأساسي للآلية الدولية وعن ملاحقتهم قضائياً، في حين يتولى رئيس القلم المسؤولية العامة عن إدارة الآلية وتقديم الخدمات إليها، تحت سلطة الرئيس.

12 - وكما ذكر سابقاً، جدد الأمين العام فترة ولاية رئيس الآلية، القاضي كارمل أغويس، لمدة سنتين اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2020، وأعاد مجلس الأمن تعيين المدعي العام، سيرج براميرتر، للفترة نفسها بموجب قراره 2529 (2020). وتولى رئيس قلم الآلية، أبو بكر تامبادو، منصبه في 1 تموز/يوليه 2020، عقب تعيينه من قبل الأمين العام. وتستمر فترات الولاية الحالية للمسؤولين الرئيسيين الثلاثة إلى غاية 30 حزيران/يونيه 2022. ويوجد مقر الرئيس أغويس في لاهاي، بينما يوجد مقر المدعي العام براميرتر ورئيس القلم تامبادو في أروشا.

### باء - الرئيس

13 - إدراكاً للتوصية ذات الصلة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2020 (S/2020/236، الفقرة 66) وقرار مجلس الأمن الأخير، فإن الأجهزة الثلاثة، بقيادة الرئيس، عززت التنسيق وتبادل المعلومات بشأن المسائل التي تؤثر عليها على قدم المساواة، بغية ضمان استمرار التفكير والتخطيط المنهجيين بشأن المستقبل. وقد اتضحت قيمة توصية المكتب في سياق الجائحة المستمرة، التي ظلت تتطلب استجابة تعاونية واستباقية ومرنة من جانب الرئيس والمسؤولين الرئيسيين الآخرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن تكريس الوقت والاهتمام اللازمين للقيام بذلك. وتولت اللجنة التوجيهية المعنية بجائحة كوفيد-19، التي أنشئت في تموز/يوليه 2020، إسداء المشورة باقتدار إلى المسؤولين الرئيسيين الثلاثة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد واصل المسؤولون الرئيسيون عقد اجتماعات منتظمة لمجلس التنسيق لمناقشة المسائل الشاملة التي تؤثر على جميع الأجهزة، وفقاً للقاعدة 25 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

(2) يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي: [www.irmct.org/en/basic-documents/rules-procedure-and-evidence](http://www.irmct.org/en/basic-documents/rules-procedure-and-evidence).

14 - وبالرغم من التركيز الضروري على الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19، فقد عقد الرئيس العزم على إحراز تقدم في تنفيذ الأولويات الرئيسية لرئاسته، وهي: (أ) إنجاز الإجراءات القضائية القائمة للآلية في الوقت المناسب وبكفاءة، مع ضمان مراعاة الأصول القانونية والحقوق الأساسية؛ و (ب) مواءمة الممارسات والإجراءات على نطاق فرعي الآلية؛ و (ج) رفع معنويات الموظفين وأدائهم. ولم يكن ذلك بالمهمة السهلة، حيث لا تزال الأزمة الصحية العالمية تهدد بشكل مباشر كل جانب من جوانب عمل الآلية تلك.

15 - وفيما يتعلق بأولى أولويات رئيس الآلية، أدار الرئيس القائمة القضائية وأشرف على عمل الدوائر، مع مراعاة الجداول الزمنية المتوخاة في السابق لإنجاز القضايا وضرورة تجنب المزيد من التأخير قدر الإمكان. وفي إطار معايير هذا الدور التنسيقي، ظل الرئيس يركز على ضمان بذل جميع الجهود اللازمة لتناول عبء الأعمال القضائية التي لم يبت فيها بعد، بالرغم من تجدد القيود المفروضة من جراء تفشي جائحة كوفيد-19 والتحديات الأخرى. وكان التعاون الوثيق فيما بين مكتب الرئيس وقسم الدعم القانوني للدوائر وأقسام قلم الآلية التي تدعم مباشرة العمل القضائي أمرا حاسما مرة أخرى في هذا الصدد.

16 - وبالإضافة إلى ذلك، واصل الرئيس ممارسة مهامه القضائية في العديد من المسائل، بما في ذلك بصفته رئيسا لدائرة الاستئناف فيما يتعلق بطلب لمراجعة حكم من الأحكام، وبشكل منفصل فيما يتعلق بالمسؤوليات الإشرافية للآلية تجاه المتهمين والمحتجزين والمدانين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الرئيس أمرا آخر بتقديم معلومات مستكملة بانتظام عن جائحة كوفيد-19 من جانب دول إنفاذ الأحكام فيما يتعلق بالسجون التي يقضي فيها المدانون عقوباتهم، ونظر في الالتماسات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الناشئة عن جائحة كوفيد-19<sup>(3)</sup>.

17 - وفيما يتعلق بالأولوية الثانية للرئيس، ركزت الآلية، كما كان الحال في فترات الإبلاغ السابقة، على تحديد المجالات التي تسنى لها فيها مواصلة تحسين التعاون المشترك بين الفرعين وأساليب العمل بتحسين تنسيق الممارسات والإجراءات. وتشمل هذه المجالات ممارسات الإيداع العامة، وخدمات الدعم القضائي، وخدمات حماية الضحايا والشهود، ومسائل الاحتجاز والإنفاذ. ونتيجة لذلك، يجري حاليا تحديث عدد من التوجيهات الإجرائية ذات الصلة ووثائق السياسة العامة.

18 - وفيما يتعلق بالأولوية الثالثة للرئيس، فقد ظل مدركا لتأثير الجائحة على معنويات الموظفين. وفي هذا الصدد، واصل الرئيس التأكيد على أهمية التواصل مع الموظفين بشكل واضح ومطمئن وفي الوقت المناسب من خلال مختلف المحافل، والمبادرة إلى عقد لقاءات مفتوحة وغيرها من الاجتماعات، بما في ذلك مع اتحاد الموظفين. وقد عُقد لقاء مفتوح عن طريق التداول بالفيديو مع جميع الموظفين في كانون الأول/ديسمبر 2020، وكان من المقرر عقد لقاء مفتوح آخر في أواخر أيار/مايو 2021. وكما دُكر سابقا، تتيح تلك الاجتماعات للموظفين فرصا قيّمة لإثارة أي مسائل تبعث على القلق، ولزيادة شعورهم بالارتباط بزملائهم الذين يعملون عن بعد أو في مراكز عمل أخرى. وواصل الرئيس أيضا تقديم الدعم الكامل لأنشطة منسقي الآلية المعنيين بالشؤون الجنسانية وغيرهم من المنسقين.

19 - ورغم أن المسائل المذكورة أعلاه قد استحوذت على اهتمام الرئيس، فقد ظل يضع نصب عينيه مجالات عمله الأخرى القائمة منذ أمد بعيد، وهي زيادة تعزيز العلاقات القائمة بين الآلية وحكومات وشعوب رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، واتخاذ إجراءات بشأن المسائل الجنسانية داخل الآلية، بما في ذلك بصفته

(3) فيما يتعلق بتلك الأنشطة وغيرها من الأنشطة القضائية التي يضطلع بها الرئيس، انظر الفقرات 78 إلى 81.

عضوا في الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالمجال الأول، يأمل الرئيس أن يتمكن من القيام ببعثات إلى تلك الدول قبل مضي وقت طويل، وذلك مع بدء حملات التلقيح ضد كوفيد-19 وما يترتب على ذلك من تخفيف لبعض التدابير المتخذة في هذا الصدد.

20 - وفي غضون ذلك، عقد الرئيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعات افتراضية مع مسؤولين وغيرهم من أصحاب المصلحة من المجتمعات المحلية المتأثرة بما تقوم به الآلية، بما في ذلك اجتماع في هولندا مع ممثلين عن رابطة الناجين من الإبادة الجماعية (إبوكا) بمناسبة إحياء الذكرى السابعة والعشرين للإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا عام 1994. وشارك الرئيس أيضا في مناسبات ذات أهمية بالنسبة للآلية، بما في ذلك مناسبة على الإنترنت نظمتها سفارة رواندا في لاهاي لإحياء الذكرى السالفة الذكر، ومؤتمر استضافته محكمة العدل الدولية لإحياء الذكرى المئوية لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدالة الدولية.

21 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، خاطب الرئيس مجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو لتقديم التقرير المرحلي السابع عشر للآلية. وقدم الرئيس أيضا إحاطة إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين وشارك في اجتماعات ثنائية عن طريق التداول بالفيديو مع ممثلي الدول الأعضاء والممثلين الرفيعي المستوى للأمم المتحدة.

## جيم - القضاة

22 - تنص الفقرة 1 من المادة 8 من النظام الأساسي على أن يكون للآلية قائمة من 25 قاضياً مستقلاً. ووفقا للفقرة 3 من المادة 8 من النظام الأساسي، لا يحضر القضاة في مقرري فرعي الآلية إلا عند الضرورة، بناء على طلب من الرئيس، وإلا فإنهم يؤدون مهامهم عن بعد حيثما أمكن ذلك. ووفقا للفقرة 4 من المادة 8 من النظام الأساسي، لا يتلقى قضاة الآلية أي أجر عن إدراجهم في القائمة، ويقتصر تقاضيهم تعويضات على الأيام التي يمارسون فيها مهامهم.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، مدد الأمين العام فترة ولاية جميع قضاة الآلية لمدة سنتين، اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020. وفي شباط/فبراير 2021، تلقت الآلية ببلاغ الأسى نبأ وفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام (بوركينا فاسو)، الذي كان قد أدى اليمين بصفته قاضيا في الآلية في أيار/مايو 2012، وعمل بامتياز في عدة قضايا، كان من آخرها قضية ملايتش الجارية. ويمثل رحيل القاضي كام خسارة فادحة للآلية ولميدان العدالة الدولية، وتغتتم الآلية هذه الفرصة للإشادة بخدمته المتميزة. ومن المتوقع أن يعين الأمين العام قاضيا آخر، وفقا للفقرة 2 من المادة 10 من النظام الأساسي، ليشغل منصب القاضي كام خلال الجزء المتبقي من فترة خدمته.

24 - وفيما يلي تشكيل القائمة الحالية لقضاة الآلية (حسب ترتيب الأسبقية): القاضي كارمل أغويوس، الرئيس (مالطة)، والقاضي تيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، والقاضي جون - كلود أنطوتي (فرنسا)، والقاضي جوزيف إ. تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي وليام حسين سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي لي غ. موثوغا (كينيا)، والقاضي ألفونس م. م. أوري (هولندا)، والقاضي بيرتون هول (جزر البهاما)، والقاضية فلورانس ريتا أري (الكاميرون)، والقاضي فاغن بروسي جونسين (الدانمرك)، والقاضي ليو داكسون (الصين)، والقاضية بريسكا ماتيمبا نيامي (زامبيا)، والقاضية أميناتا لويس رونيني نغوم (زيمبابوي/غامبيا)، والقاضي سيون كي بارك (كوريا الجنوبية)، والقاضي خوسيه

ريكاردو دي برادا سولايسا (إسبانيا)، والقاضية غراسيالا سوسانا غاتي سانتانا (أوروغواي)، والقاضي إيفو نيلسون دي كايرس باتيستا روسا (البرتغال)، والقاضي سيمور بانتون (جامايكا)، والقاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا (أوغندا)، والقاضي يوسف أكسار (تركيا)، والقاضي مصطفى البعاج (المغرب)، والقاضي مهاندريسوا إدموند رانديانيرينا (مدغشقر)، والقاضية كلاوديا هوفر (ألمانيا)، والقاضي إيان بونومي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

25 - وكما ذكر سابقاً، فقد حالت جائحة كوفيد-19 للأسف دون عقد الآلية جلسة عامة بالحضور الشخصي للقضاة في لاهاي خلال عام 2020. كما أن استمرار القيود المفروضة على السفر وغيرها من التدابير، إلى جانب استحالة التنبؤ بالأزمة الصحية العالمية، جعل التخطيط لمناسبة تعقد بالحضور الشخصي في عام 2021 أمراً بالغ الصعوبة. ولذلك تأمل الآلية أن يتمكن قضاؤها من الاجتماع بالحضور الشخصي خلال عام 2022، حالما تسمح الظروف بالقيام بذلك على نحو آمن. وفي غضون ذلك، تستكشف الآلية حالياً خيارات عقد أول "جلسة عامة افتراضية" لها على الإطلاق، باستخدام منصة آمنة قام بتطويرها قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات التابع لها. وتتطلع الآلية إلى تقديم معلومات مستكملة في تقريرها المقبل الذي يصدر كل ستة أشهر.

26 - وبمقتضى السلطة التقديرية الممنوحة للرئيس بموجب الفقرة 2 من المادة 12 من النظام الأساسي للآلية، واصل الرئيس تعيين القاضي وليام حسين سيكول والقاضي فاغن بروسي جونسون بالتناوب للعمل بصفة قاضيين مناوبين في فرع الآلية في أروشا. وكما ذكر سابقاً، إن هذا القرار يعزز الكفاءة إلى أقصى حد نظراً لأن كلا القاضيين يقيم في جمهورية تنزانيا المتحدة، ولا يترتب على تعيينهما بصفة قاضيين مناوبين أجورٌ إلا بقدر أدائهما وظائف قضائية بهذه الصفة.

## دال - الفرعان

27 - على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من النظام الأساسي للآلية الدولية، للآلية فرعان، أحدهما في أروشا والآخر في لاهاي. ولا تزال الآلية تحظى بتعاون ممتاز مع الدولتين المضيفتين، وهي ممثلة لاستمرار دعمهما وتعاونهما وفقاً لاتفاقي المقر ذوي الصلة. ورغم وجود الفرعين في موقعين مختلفين ومنطقتين زمنييتين مختلفتين، تسعى الآلية باستمرار إلى العمل كمؤسسة واحدة وموحدة، وتحسين وتنسيق أنشطتها حيثما أمكن ذلك والاستفادة القصوى من أوجه الكفاءة.

28 - وفي فرع أروشا، استُحدثت عدة تدابير إضافية في المباني الموجودة في لاكياكي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك من أجل جملة أمور منها زيادة تيسير استمرار الإجراءات داخل المحكمة بشكل آمن وإفساح المجال لحضور الموظفين أثناء جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، وبعد التوقف عن دفع تعويضات التأخير وفقاً لقرار الجمعية العامة 288/73 الصادر في 15 نيسان/أبريل 2019، هناك مفاوضات جارية مع المتعاقد. وتعرب الآلية عن امتنانها لجمهورية تنزانيا المتحدة لما تقدمه من دعم ثابت فيما يتعلق بمشروع التشييد.

29 - وكما ذكر سابقاً فيما يتعلق بفرع لاهاي، حصلت الدولة المضيفة في نيسان/أبريل 2019 على ملكية المباني المستأجرة التي تشغلها الآلية، ووافقت على بقاء الآلية في موقعها الحالي. ولا تزال المناقشات مستمرة مع الدولة المضيفة بشأن اتفاق الإيجار المقبل لأنها تتوقف على وضع الصيغة النهائية للجدول الزمني الذي وضعت الدولة المضيفة لتجديد تلك المباني. وفي غضون ذلك، يجري النظر في تمديد عقد



الإيجار الحالي، الذي يأخذ في الاعتبار انخفاض احتياجات الآلية من حيث شغل المباني. ولا تزال الآلية تعرب عن امتنانها لما أبدته هولندا من عظيم الالتزام والدعم فيما يتعلق بمباني الآلية في لاهاي.

30 - ويواصل مكتب الآلية الميدانيان القيام بدور هام في تنفيذ ولايتها. وقد اعتمد المكتبان الميدانيان عددا من التدابير حتى يتمكنوا من مواصلة أنشطتهما دون انقطاع، على الرغم من القيود المطبقة من جراء تفشي جائحة كوفيد-19.

31 - وواصل المكتب الميداني في كيغالي تقديم الدعم للدعاء والدفاع فيما يتعلق بقضية *نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقا)*. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الميداني الدعم لفريق الادعاء السابق للمحاكمة في قضية كابوغا. ووفر المكتب الميداني كذلك الحماية والدعم للشهود، بسبل منها قيام العيادة الطبية التابعة له بتقديم الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية. وأخيرا، يَسر المكتب الميداني في كيغالي طلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية الوطنية، ودعم أنشطة المراقبين المستقلين فيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى رواندا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، عملا بالمادة 6 من النظام الأساسي (انظر الفرع الثاني عشر).

32 - وواصل المكتب الميداني في سراييفو أيضا تقديم خدمات الحماية والدعم للشهود الذين طُلب منهم سابقا المثل أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية الدولية، وقام بالاتصال بالسلطات الوطنية والمحلية للتنسيق معها بشأن تلك المسائل. ويسر المكتب الميداني أيضا طلبات تعديل تدابير حماية الشهود دعما للإجراءات الوطنية الجارية لمحاكمة الأفراد الذين يُزعم تورطهم في النزاعات في يوغوسلافيا السابقة.

## هاء - الميزانية والموظفون والإدارة

33 - تعمل الآلية منذ 1 كانون الثاني/يناير 2021 في إطار ميزانيتها المعتمدة لعام 2021 (قرار الجمعية العامة 249/75). وأدرج الأمين العام في ميزانيته المقترحة للآلية لعام 2021 (A/75/383) احتياجات إتمام الإجراءات القضائية التي كانت قد تأخرت بسبب جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر من جراء ذلك. وكما يرد بالتفصيل في هذا التقرير، من المتوقع حاليا إتمام هذه الإجراءات بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021. وتضمنت الميزانية المقترحة أيضا موارد لمرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة المحاكمة في قضية كابوغا. ووفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، خفضت الجمعية العامة الميزانية المقترحة للآلية لعام 2021 بمبلغ إجمالي قدره 5 145 800 دولار، حيث وافقت على ميزانية إجمالية تبلغ 97 519 900 دولار. وتتوقع الآلية أن تتمكن من تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية المتبقية في عام 2021، والمضحي قدما في الاحتياجات المتعلقة بقضية كابوغا في حدود موارد ميزانيتها المعتمدة.

34 - وكما ذكر سابقا، كان لا بد من إرجاء جزء من عملية تقليص عدد الموظفين في فرع لاهاي في عام 2020، التي كان من المقرر أن تستمر وفقا لسياسة تقليص عدد الموظفين التي اعتمدها رئيس القلم في حزيران/يونيه 2019 وعقب إجراء عملية استعراض مقارنة، إلى منتصف عام 2021 نتيجة للتأخير في بعض الإجراءات القضائية بسبب جائحة كوفيد-19. ونظرا للاحتياجات الإضافية اللازمة لمعالجة قضية كابوغا، لم يُقترح تقليص عدد الموظفين لعام 2021 في فرع أروشا. وتترك الآلية أن الجائحة قد يكون لها تأثير إضافي على الأنشطة القضائية، وبالتالي على مستويات ملاك الموظفين ذات الصلة. وبناء على ذلك،

ستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الفرعين في كفالة توفير الدعم القضائي الفعال للدوائر والادعاء في كلا الفرعين.

35 - وفي حين أن التأخيرات المبلغ عنها سابقا في الإجراءات القضائية قد أثرت إلى حد ما على استراتيجية تقليص حجم الآلية، فإن التخفيضات في الميزانية التي قررتا الجمعية العامة، كما أشير أعلاه، قد تطلبت من الآلية اتخاذ تدابير إضافية في كلا الفرعين للبقاء في حدود موارد الميزانية المعتمدة. وعلى هذا النحو، تعيّن على الآلية أن تحد من مدة تعيين بعض الموظفين، بينما يجري تقييم تدابير أخرى لتنفيذ تلك التخفيضات.

36 - وترد في الضميمة الأولى تفاصيل نفقات الآلية وتوزيعها في عام 2021، معروضة في شكل مبالغ ملترم بها.

37 - وفي 1 أيار/مايو 2021، كانت هناك من أصل 187 وظيفة من الوظائف المستمرة المعتمدة 181 وظيفة مشغولة للاضطلاع بالمهام المستمرة للآلية، في حين كان هناك 320 موظفا إضافيا في إطار المساعدة المؤقتة العامة للمساعدة على تلبية احتياجات مخصصة، بما في ذلك الأعمال القضائية. وتلك الوظائف قصيرة المدة بطبيعتها، بما يتماشى مع الهيكل المرن للملاك الوظيفي في الآلية، ويتغيّر عددها تبعا لعبء العمل.

38 - وترد في الضميمة الثانية تفاصيل تتعلق بالملاك الوظيفي للآلية بحسب الشعبة.

39 - وتشمل الوظائف المستمرة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في الآلية وظائف يشغلها مواطنون من 73 دولة هي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسلوفاكيا، والسودان، والسويد، وسيراليون، وصربيا، والصين، والعراق، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبيريا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهاتي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة، واليمن، واليونان.

40 - وفي 1 أيار/مايو 2021، بلغ متوسط عدد الموظفين الفتيات في الآلية نسبة 50 في المائة في كلا الفرعين، وهو ما يحقق أهداف تكافؤ الجنسين التي وضعها الأمين العام. ومع ذلك، إذا أخذ في الحسبان أيضا موظفو الخدمات العامة وموظفو الخدمة الميدانية، يظل متوسط النسبة المئوية للموظفات للأسف أقل من نسبة الموظفين، حيث يبلغ في المجموع 43 في المائة. وتواصل الآلية السعي إلى إجراء تحسينات في هذا الصدد، على الرغم من القيود التي تفرضها طبيعتها بوصفها مؤسسة دخلت مرحلة خفض الملاك الوظيفي، آخذة في الاعتبار الأمر الإداري ذي الصلة بالتدابير الخاصة المؤقتة لتحقيق تكافؤ الجنسين (ST/AI/2020/5).

41 - وكما ورد في التقارير السابقة، خصصت الآلية في كلا الفرعين منسقين معيّنين بالمسائل الجنسانية؛ والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وقضايا التنوع والشمول ومجتمع الميم؛ ومسائل الإعاقة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة؛ والسلوك والانضباط. ويوفر المنسقون المعلومات ويتواصلون مع

الموظفين والإدارة العليا لتناول المسائل التي قد تنشأ في مكان العمل. وفي حين تعيّن تأجيل العديد من الأنشطة الضرورية التي خطط لها منسقو الآلية نتيجة لتقشي جائحة كوفيد-19، فقد قام المنسقون بعدد من حملات التوعية بالوسائل الافتراضية وواصلوا استكشاف إمكانيات تقديم التدريب وحلقات العمل عن بعد. ومن بين تلك الأنشطة، نظم المنسقون المعنيون بالشؤون الجنسانية حملة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، تضمنت سلسلة من المقابلات بالفيديو تسلط الضوء على القيادة النسائية في الآلية.

42 - وظلت الآلية تتصدى لجائحة كوفيد-19 وما تشهده من تطورات باتخاذ إجراءات سريعة وتعديل أساليب عملها بما يتلاءم مع الظروف السائدة حسب الاقتضاء. ومن أجل تيسير عملية اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتصلة بالجائحة من قبل المسؤولين الرئيسيين، وأصلحت اللجنة التوجيهية المعنية بجائحة كوفيد-19، التي تضم عددا صغيرا من كبار ممثلي مختلف الأجهزة، تقديم المعلومات والمشورة في مجال السياسات. وتلقت اللجنة التوجيهية بدورها الدعم من فريق إدارة أزمة كوفيد-19 الأكبر حجما، الذي يتخذ من قلم الآلية مقرا له. وبما أن الأزمة الصحية العالمية لا يزال يتعذر التنبؤ بمآلها، فقد عملت الآلية على رصد التطورات عن كثب، والتخطيط والإعداد لسيناريوهات مختلفة حتى تتمكن من الاستجابة بسرعة لأي تغير في الظروف. وفي هذا الصدد، ركزت اللجنة التوجيهية مؤخرا على وضع خطة مفصلة قائمة على السيناريوهات من أجل العودة الكاملة للموظفين إلى أماكن العمل، تحسبا لتأثير حملات التلقيح وما يرتبط بها من تغييرات في القيود المتصلة بالجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة التوجيهية على وضع الصيغة النهائية لوثيقة تبين الدروس التي استقاقتها الآلية خلال هذه الجائحة، وذلك في إطار جهود الآلية الرامية إلى السعي باستمرار لتحسين عملياتها.

43 - وظل ضمان استمرارية تصريف الأعمال شاغلا رئيسيا بالنسبة للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، كما كان الحال في الفترتين السابقتين. وفي هذا الصدد، استندت الآلية إلى التعديلات التي أُدخلت على المرفق والسياسات التي وُضعت في وقت سابق من فترة تقشي جائحة كوفيد-19، وواصلت اتخاذ التدابير المناسبة، لضمان سلامة القضاة والموظفين وغيرهم أثناء وجودهم في المبنى، ولزيادة تيسير العمل عن بعد حسب الاقتضاء. وعموما، أبقت الآلية مرة أخرى على وجود محدود في الموقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالمقارنة بمستويات التوظيف السابقة للجائحة، كان ما بين 30 و 50 في المائة من الموظفين موجودين في المكتب في مختلف مراكز العمل. وقد تقلب هذا العدد تبعا للنشاط القضائي المضطلع به في المحكمة.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبما يعكس جهود الآلية نحو ضمان استمرارية تصريف الأعمال، تمكنت الآلية، كما هو مفصل أدناه، من إنهاء الإجراءات داخل المحكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، وإنهاء جلسة الاستماع لشهود الدفاع في قضية نزابونيا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقا)، وإحراز تقدم في قضية كابوغا وقضية ملاديتش، مع مراعاة جميع تدابير السلامة المتصلة بكوفيد-19 ومع الاستفادة من إمكانية المشاركة عن بعد عن طريق التداول بالفيديو عند الضرورة (انظر الفرع الثالث).

45 - وواصلت شعبة الشؤون الإدارية تقديم الدعم على نطاق الفرعين والمكتبين الميدانيين. وبالإضافة إلى اضطلاع الأقسام الإدارية بمسؤولياتها المعتادة، فقد تناولت التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 من أجل تلبية احتياجات الموظفين وضمان استمرارية تصريف الأعمال. وفي حين ظل التركيز الرئيسي منصبا على إدارة نظم ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للآلية، فضلا عن ضمان إمكانية

وصول القضاة والموظفين وغيرهم عن بعد إلى التطبيقات والشبكات ذات الصلة، جرى بذل جهود إضافية لدعم الموظفين، بما في ذلك فيما يتعلق بترتيب عمليات الإجلاء الطبي. وقد ثبت أن إطار الإجلاء الطبي للمصابين بكوفيد-19 الذي تقوده الأمانة العامة لا غنى عنه في هذا الصدد، واضطرت الآلية إلى الاعتماد على خدماته عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

46 - وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق برفاه الموظفين، أصبح بإمكان الموظفين في جميع مراكز العمل الآن الحصول على خدمات الصحة عن بعد لدعم الصحة البدنية والعقلية على حد سواء. كما أنه اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021، تمكّن جميع الموظفين من الوصول إلى برنامج مساعدة الموظفين، الذي يقدم المشورة بشأن طائفة أوسع من القضايا التي تؤثر على نوعية الحياة والقدرة على الصمود. وفي ظل التركيز على الرعاية الذاتية، جرى تنفيذ سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية حول الأنشطة ذات الصلة بذلك لفائدة الموظفين في أوائل عام 2021، ومن المقرر أن تليها مناقشات ميسرة حول الرعاية الذاتية والقدرة على الصمود في الربع الثاني من عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تتاح الموارد والمعلومات ذات الصلة بانتظام للموظفين على الشبكة الداخلية للآلية.

## واو - الإطار القانوني والتنظيمي

47 - يوفر الإطار القانوني والتنظيمي للآلية قدراً مهماً من التوجيه والوضوح والشفافية لأصحاب المصلحة على صعيد طائفة واسعة من المهام المنوطة بالآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية تطوير هذا الإطار بغية زيادة موافاة أفضل الممارسات المنبثقة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستفادة منها، فضلاً عن ممارستها الخاصة، وذلك لتنفيذ ولايتها على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

48 - وبعد المشاورات التي أجريت مع الرئيس ورابطة محامي الدفاع الذين يمارسون المهنة أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية، اعتمد رئيس القلم تعديلات على السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمدّعين المعوزين في إجراءات ما بعد الإدانة عند إصدار أمر قضائي يتيح تعيين محامٍ على حساب الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسياسة المعنية بتعيين أصدقاء المحكمة من المحققين والمدعين العامين ودفع أجورهم في الإجراءات أمام الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ومع مراعاة التعديلات التي أدخلت مؤخراً أيضاً على السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمعوزين من المشتبه فيهم والمتهمين بانتهاك حرمة المحكمة وبشهادة الزور أمام آلية تصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، اكتمل الآن استعراض قلم المحكمة لإطار الأجور في الآلية، مع استحداث تغيير في نظام الأجور الشهرية وإمكانية تطبيق نظام المبلغ الإجمالي في حالات استثنائية.

49 - وعلاوة على ذلك، أصدر رئيس القلم في 14 أيار/مايو 2021 مدونة منقحة للسلوك المهني لمحامي الدفاع الذين يمثلون أمام الآلية وغيرهم من أعضاء فريق الدفاع<sup>(4)</sup>، وذلك بعد إجراء مشاورات مع رئيس الآلية ورابطة محامي الدفاع. وتوضح المدونة المنقحة كذلك، في جملة أمور، الالتزامات المهنية

لمحامي الدفاع والموظفين الذين يقدمون لهم الدعم، وتستحدث إجراءات آمنة وموثوقة للسماح للمدعين المحتملين بتقديم شكاوى دون الكشف عن هويتهم.

50 - وواصل قلم الآلية أيضا استعراضه لصكوك السياسات العامة الشاملة للفرعين التي تنظم عمليات المحاكم ومهام إدارة السجلات القضائية، لزيادة تبسيط الممارسات ومواءمتها على نطاق الفرعين. وفي هذا الصدد، نُشر دليل مختصر منقح بشأن إيداع الوثائق على الموقع الشبكي للآلية باللغة الإنكليزية في 12 شباط/فبراير 2021، مع نشر نسخ باللغات البوسنية والكرواتية والصربية وباللغة الفرنسية ولغة كينيارواندا في وقت لاحق في 15 نيسان/أبريل 2021. وعلاوة على ذلك، ونظرا لاستمرار نقشي جائزة كوفيد-19 وزيادة اعتماد الآلية على القاعدة 96 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قام قلم الآلية بتحديث إجراءات التشغيل الموحدة لتيسير الإجراءات عن طريق وصلة التداول بالفيديو.

51 - وأخيرا، استمر العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير لوضع سياسة خاصة بالآلية تتضمن نشرة الأمين العام المتعلقة بالتصدي للتمييز والتحرش، بما فيه التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة (ST/SGB/2019/8). وفي حين أكد المسؤولون الرئيسيون أهمية هذه النشرة والسياسة ذات الصلة التي تنتهجها الآلية، وذلك في اللقاءات المفتوحة لكفالة توعية جميع الموظفين، فإن مختلف المنسقين يعملون بالفعل معا من أجل إدماج عدد من الجوانب في برامجهم. وقد أحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بسياسة الآلية بشأن السلامة والصحة المهنية.

### ثالثا - الأنشطة القضائية

52 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عُرض على الآلية عدد من المسائل القضائية المعقدة، التي لا يزال النظر في الكثير منها جاريا منذ صدور التقرير المرحلي السابق. وواصل الرئيس والقضاة الانكباب على طائفة واسعة من الأنشطة القضائية، إذ أصدروا 203 قرارات وأوامر. وعملا بالفقرة 3 من المادة 8 من النظام الأساسي، نُفذت الأنشطة القضائية، بشكل رئيسي، عن بُعد. وفي الوقت الحالي، يتلقى جميع القضاة المدرجين في القائمة الدعم من قسم الدعم القانوني للدوائر الذي يضم 19 موظفا، منهم 16 موظفا قانونيا وثلاثة مساعدين إداريين، يعملون في كلا فرعي الآلية.

53 - ومن القرارات والأوامر الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والبالغ عددها 203 قرارات وأوامر، كان 147 (أو حوالي 7 من كل 10 قرارات وأوامر) يتعلق بالمهام القضائية المستمرة التي تضطلع بها الآلية - بما في ذلك المسائل المتعلقة بحماية الضحايا والشهود، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، إنفاذ الأحكام القضائية، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بشهادة الزور أو بانتهاك حرمة المحكمة ومحاكمة المتهمين في تلك الادعاءات، فضلا عن إدارة عمل الدوائر والمراجعة القضائية للقرارات الإدارية - لا بالبت في الجرائم الرئيسية المدرجة في النظام الأساسي.

54 - وواصلت قيادة قسم الدعم القانوني للدوائر اتباع أساليب وإجراءات عمل مبسطة، بالتعاون مع الأقسام الأخرى في الآلية، لتيسير تهيئة بيئة عمل موحدة تتسم بالكفاءة والشفافية وتستفيد من الموارد المتاحة في كلا الفرعين، للنهوض بعبء العمل القضائي حيثما ينشأ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت القيادة على نحو استباقي مع الزملاء على نطاق الآلية لمواصلة التغلب على التحديات المتعلقة بالجائحة من أجل المضي قدما في الإجراءات القضائية، بما في ذلك جلسات الاستماع داخل المحكمة. وعلى نحو ما هو

مفصل أدناه، أتاح هذا النهج للدائرة الابتدائية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش الاستماع إلى المرافعات الختامية، وللقاضى المنفرد في قضية نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقاً) الاستماع إلى أقوال الشهود الستة الذين استدعوا كجزء من قضايا الدفاع. وإضافة إلى ذلك، ضمن ذلك إمكانية إحراز تقدم مستمر في كل من قضية كابوغا وقضية ملاديتش، ولا سيما تقدم يؤدي إلى تحديد موعد لحكم الاستئناف في القضية الأخيرة.

55 - وفيما يتعلق بالجرائم الرئيسية المدرجة في النظام الأساسي، أنجز القضاة، الذين يمثلون بخلفياتهم القانونية الفردية على نحو متوازن تقريباً نظام القانون المدني ونظام القانون العام، أعمالاً تتعلق بثلاث محاكمات، في مختلف مراحل الإجراءات، وباستئناف أحد الأحكام، على النحو المبين أدناه.

56 - ففيما يخص قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بدأت إعادة المحاكمة في 13 حزيران/يونيه 2017 واختتمت مرافعة الادعاء في 21 شباط/فبراير 2019. وبدأت مرافعة الدفاع عن يوفيك ستانيشيتش في 18 حزيران/يونيه 2019، في حين بدأت مرافعة الدفاع عن فرانكو سيماتوفيتش في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. واختتمت مرافعة الدفاع في 23 شباط/فبراير 2021.

57 - وكان من المتوقع في البداية الانتهاء من تقديم الأدلة في حزيران/يونيه 2020، وكان من المقرر تقديم مذكرات ختامية للمحاكمات ومرافعات ختامية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، وصدر الحكم الابتدائي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020. ولم يطرأ أي تغيير على التوقعات المتعلقة بتاريخ إصدار الحكم المحدد في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أن اندلعت الأزمة الصحية العالمية. وعلى نحو ما سبق بيانه بالتفصيل، اضطرت الدائرة الابتدائية، ابتداء من آذار/مارس 2020، إلى تأجيل استكمال تقديم الأدلة في عدة مناسبات إلى حين تخفيف قيود السفر والتنقل، ووضع تدابير وبروتوكولات لضمان سير الإجراءات في المحكمة على نحو آمن. ومع ذلك، واصلت الدائرة الابتدائية والأطراف التقدم في القضية، وأصدرت الدائرة الابتدائية العديد من القرارات المتعلقة بقبول آلاف المستندات والشهادات الخطية لعدد من الشهود. وفي 1 أيلول/سبتمبر 2020، استؤنفت الإجراءات في المحكمة في قاعة معذلة، واستمعت الدائرة الابتدائية بعد ذلك إلى إفادات شهود الدفاع الخمسة النهائيين، واختتمت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

58 - وكما هو مبين في التقرير المرحلي السابق، كان متوقفاً في الأصل تقديم المذكرات الختامية للمحاكمة في 26 شباط/فبراير 2021، وإجراء المرافعات الختامية في الأسبوع الأخير من آذار/مارس 2021. بيد أنه طُلب من الدائرة الابتدائية تمديد تلك المواعيد النهائية بسبب صعوبات متصلة بالصحة واجهها فريق الدفاع عن السيد سيماتوفيتش، وأدت إلى حالات تأخير معينة في التقاضي بشأن قبول المستندات النهائية وإعداد المرافعات النهائية. ونتيجة لذلك، قُدمت المذكرات الختامية للمحاكمة في 12 آذار/مارس 2021، وأجريت المرافعات الختامية في الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل 2021.

59 - واعتباراً لهذه الظروف، يُتوقع حالياً أن يصدر الحكم الابتدائي بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021 بدلاً من أيار/مايو 2021، على النحو المبين في التقرير المرحلي السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى القضاة الثلاثة الذين تتألف منهم هيئة المحكمة التي تنظر في هذه القضية أعمالهم في مقر الآلية في لاهاي.

60 - وفيما يتعلق بقضية كابوغا، فإن الادعاء، عقب أول مثول لفيليبسيان كابوغا في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدّم التماسا في 15 كانون الثاني/يناير 2021 للحصول على إذن بتعديل منطوق لائحة الاتهام الذي رُفِعَ إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإرفاق لائحة الاتهام المعدلة المقترحة به. وقبلت الدائرة الابتدائية طلب الادعاء في 24 شباط/فبراير 2021، ثم قُدِّمَت لائحة الاتهام المعدلة في 1 آذار/مارس 2021. وإضافة إلى ذلك، عقدت الدائرة الابتدائية، بموافقة الطرفين، جلسة تحضيرية عن طريق إجراء خطي في الفترة الواقعة بين 9 آذار/مارس و 6 نيسان/أبريل 2021، حيث حالت قيود السفر المتعلقة بالجائحة وغيرها من الشواغل الصحية المتصلة بالسيد كابوغا دون عقد جلسة الاستماع تلك في المحكمة. وفي 7 أيار/مايو 2021، كان مقررا عقد جلسة تحضيرية بالحضور الشخصي أمام الدائرة الابتدائية بكامل هيئتها في 1 حزيران/يونيه 2021.

61 - ولا يزال السيد كابوغا محتجزا في لاهاي بعد نقله إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل إخضاعه لفحص طبي. ودأبت الدائرة الابتدائية على متابعة التقارير المتعلقة بصحة السيد كابوغا عن كثب، وقد أصدرت القرارات والأوامر اللازمة للسير في الدعاوى القضائية المتصلة بها. والدائرة الابتدائية حاليا في انتظار تعيين خبير طبي مستقل للمساعدة في تقييم أهلية السيد كابوغا للسفر إلى أروشا والمثول أمام المحكمة. واستنادا إلى الإطار الزمني المتوقع المبين في تقرير الاستعراض الثالث فيما يخص مدة محاكمات الهاربين (S/2020/309، المرفق، الفقرة 62)، يتوقع عادة أن تستمر مرحلة ما قبل المحاكمة من تلك الإجراءات 12 شهرا من تاريخ المثول الأول، أي حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن المتوقع أن تستمر مرحلة المحاكمة وصياغة الحكم لمدة 18 شهرا إضافية، لغاية أيار/مايو 2023. وستُعدَّل هذه التوقعات مع توافر مزيد من المعلومات بشأن صحة السيد كابوغا، بالنظر إلى أن ذلك قد يؤثر على وتيرة الإجراءات. ويعمل جميع القضاة حاليا عن بُعد، إلا إذا كان وجودهم المؤقت ضروريا.

62 - وأحرزت إجراءات الاستئناف في قضية ملاديتش تقدما كبيرا حيث شارفت على الانتهاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ظل تقدم المداولات القضائية والتحضير للنطق بالحكم على الرغم من مأساة فقدان القاضي كام، الذي كان عضواً بارزاً في هيئة المحكمة التي تنظر في هذه القضية. وفي 30 نيسان/أبريل 2021، أصدرت دائرة الاستئناف أمرا يقضي بتحديد موعد للنطق بالحكم في 8 حزيران/يونيه 2021.

63 - وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، جاءت إجراءات الاستئناف في أعقاب الحكم الذي أصدرته في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 دائرة ابتدائية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد راتكو ملاديتش، حيث أدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها، وحكمت عليه بالسجن المؤبد. واستأنف الحكم كلٌّ من السيد ملاديتش وهيئة الادعاء. ووافقت دائرة الاستئناف جزئيا على طلبات السيد ملاديتش بتمديد المواعيد النهائية لتقديم المذكرات، وهو ما سمح بتمديد مجموعته 210 أيام في عملية تقديم مذكرات الطعن. واختتمت عملية تقديم مذكرات الطعن في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وعقب الالتماسات التي قدمها السيد ملاديتش، نُحِيَ ثلاثة قضاة من هيئة المحكمة التي تنظر في القضية في 3 أيلول/سبتمبر 2018 بسبب شبهة التحيز، واستُبدلوا. وفي وقت لاحق، في 14 أيلول/سبتمبر 2018، استُبدل أحد القضاة المعيّنين حديثا بناء على طلبه. ولم يؤد استبدال القضاة في مرحلة مبكرة من الإجراءات إلى تأخير الإجراءات.

64 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، حددت دائرة الاستئناف موعد جلسة الاستئناف في 17 و 18 آذار/مارس 2020. غير أن السيد ملاديتش طلب إلى دائرة الاستئناف، في نهاية شباط/فبراير 2020، تحديد موعد آخر للجلسة ليتمكن من الخضوع لعملية جراحية. ووافقت دائرة الاستئناف على هذا الطلب، وأرجأت موعد الجلسة إلى ما بعد العملية الجراحية بستة أسابيع تقريبا، من أجل إتاحة الوقت له للتعافي. وفي الوقت نفسه، طلبت دائرة الاستئناف تزويدها بتقارير أسبوعية عن حالته الصحية لتيسير تحديد موعد آخر للجلسة على وجه السرعة.

65 - واستنادا إلى التقارير الطبية التي أفادت بأن السيد ملاديتش يتعافى بشكل جيد من الجراحة، وبالنظر لقيود السفر آنذاك بفعل الجائحة، فقد حددت دائرة الاستئناف، في 1 أيار/مايو 2020، وبالتشاور مع الطرفين، موعدا آخر لجلسة الاستئناف في 16 و 17 حزيران/يونيه 2020. غير أن هيئة الدفاع عن السيد ملاديتش قدّمت في 21 أيار/مايو 2020 إشعارا بتعذر حضور الجلسة المقررة بسبب التطورات والقيود المفروضة من جراء تفشي جائحة كوفيد-19. وبالنظر إلى ذلك، وأخذا في الاعتبار الظروف الاستثنائية، بما في ذلك العوائق التي حالت دون سفر القضاة لحضور جلسة الاستماع، رأت دائرة الاستئناف أن من غير الممكن عقد الجلسة في الموعد المقرر. وبناء على ذلك، قررت دائرة الاستئناف في 28 أيار/مايو 2020 تأجيل الجلسة، على أن يحدد موعد آخر لها حالما تسمح الظروف بذلك. ولهذه الغاية، طلبت دائرة الاستئناف إلى رئيس القلم أن يقدم لها تقارير مرحلية عن دراسة الجدوى. وفي نهاية المطاف، عقدت دائرة الاستئناف جلسة الاستئناف يومي 25 و 26 آب/أغسطس 2020، بمشاركة أربعة من القضاة الخمسة عن طريق التداول بالفيديو نظرا للقيود المفروضة على السفر من جراء الجائحة.

66 - وعقب جلسة الاستماع إلى دعاوى الاستئناف، شرعت دائرة الاستئناف في التداول والتحضير للنطق بالحكم. وبينما كانت الدائرة تتقدم في عملها، توفي القاضي كام في 17 شباط/فبراير 2021. وفي اليوم التالي، عيّن الرئيس أغنيوس القاضي البعاج في هيئة المحكمة التي تنتظر في هذه القضية. وبدأ القاضي البعاج على الفور في الإلمام بالقضية بصورة وافية، حيث وُضع تحت تصرفه المحضر الكامل لإجراءات الاستئناف، بما في ذلك التسجيلات السمعية - البصرية والمحاضر المكتوبة لجلسة الاستماع إلى دعاوى الاستئناف.

67 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تعقد دائرة الاستئناف جلسة تحضيرية، لأنها كانت في انتظار توافر الدفاع. وكان قد تقرر عقد جلسة تحضيرية، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ غير أن الدفاع أودع بعد ذلك مذكرة تقيّد بأنه، نظرا لعدم تمكن محامي الدفاع من الحضور إلى لاهاي في الموعد المحدد، وبما أن السيد ملاديتش لم يوافق على مشاركة الدفاع أو مشاركته هو نفسه عن طريق التداول بالفيديو، فإن السيد ملاديتش يفضل تأجيل الجلسة التحضيرية. ونتيجة لذلك، أجل القاضي المترئس الجلسة التحضيرية إلى أن يصير بإمكان محامي الدفاع الحضور إلى جانب السيد ملاديتش في المحكمة. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، أبلغ محامو الدفاع دائرة الاستئناف باستمرار عدم إمكانية حضورهم، وأفادوا بأنهم سيبلغون الدائرة حالما تسمح الظروف بتحديد موعد الجلسة التحضيرية. وأدى قضاة هيئة المحكمة التي تنتظر في قضية ملاديتش عملهم عن بُعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

68 - وأوضحت الآلية، في تقارير مرحلية سابقة، أنه نظرا لضرورة تأجيل جلسة الاستماع إلى دعاوى الاستئناف لمدة بلغت في المجموع ثلاثة أشهر، بسبب الجراحة التي أجريت للسيد ملاديتش ولقيود السفر ذات الصلة بالجائحة، فقد جرى تعديل التوقعات المتعلقة باستكمال الإجراءات في هذه القضية بفترة زمنية



متناسبة، تمتد من نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نهاية آذار/مارس 2021. وأضافت الآلية أن هذه التوقعات سترصد عن كثب وستحدث، حسب الاقتضاء. وفي التقرير المرحلي السابق، ونظرا لأن جلسة الاستئناف قد تأجلت بسبب القيود ذات الصلة بالجائحة لمدة شهرين آخرين، عدّلت الآلية أيضا توقعاتها فيما يخص إنجاز القضية بمدة شهرين، من نهاية آذار/مارس 2021 إلى نهاية أيار/مايو 2021.

69 - وبعد تعيين القاضي البعاج لينظر في القضية في منتصف شباط/فبراير 2021، ومشاركته في المداولات والتحضير للنطق بالحكم، من المقرر الآن أن يصدر حكم الاستئناف في 8 حزيران/يونيه 2021. وتود الآلية أن تنتهي بالغ الثناء على القاضي البعاج، الذي تولى باقتدار المسؤوليات الجسام المعقدة الموكلة إليه في هذه المرحلة المتأخرة من القضية. وبفضل جهوده الدؤوبة، والنقائي المتميز من جانب جميع القضاة في هيئة المحكمة، وكذلك قسم الدعم القانوني للدوائر، سيصدر حكم الاستئناف بتأخير يزيد قليلا عن أسبوع واحد عن التوقعات الواردة في تقارير سابقة.

70 - وكانت دائرة الاستئناف تنتظر أيضا، في وقت سابق، في التماس قدمه ميلان لوكيتش في 1 أيلول/سبتمبر 2020 بإعادة النظر في قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش، وتعيين محام له. وقد طلب السيد لوكيتش إعادة النظر في الحكم الصادر بحقه، والحكم بالسجن المؤبد الذي أصدرته دائرة ابتدائية بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في 20 تموز/يوليه 2009، وأكدته دائرة الاستئناف بالمحكمة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2012. وعلى وجه التحديد، طعن السيد لوكيتش في إدانته بارتكاب جريمة الإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، وهي الإدانة التي استندت جزئيا إلى تورطه في قتل 59 شخصا في حادث وقع في شارع بيونيرسكا في فيشغراد، بالبوينة والهرسك، في 14 حزيران/يونيه 1992. وقدم السيد لوكيتش واقعة جديدة تشير، في رأيه، إلى أن عدد الضحايا كان أقل، وهو ما يبرر بالتالي تغييرا في طبيعة توصيف هذه الجريمة وتخفيض مدة الحكم الصادر بحقه. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، رفضت دائرة الاستئناف طلب السيد لوكيتش، حيث خلصت إلى أن السبب المحتمل الذي قدمه السيد لوكيتش لمراجعة الإدانة الصادرة بحقه لا حظ له في النجاح. وبعد أن خلصت دائرة الاستئناف إلى هذه النتيجة، رفضت أيضا طلبه تعيين محام على حساب الآلية.

71 - وإضافة إلى الإجراءات المتصلة بالجرائم الرئيسية المدرجة في النظام الأساسي، عُرِضت على الآلية أيضا خمس مسائل تتصل بادعاءات متعلقة بشهادة الزور أو انتهاك حرمة المحكمة.

72 - وبدأت المحاكمة في قضية نزابونيمبيا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقا) في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بعد العديد من حالات التأخير التي ورد وصفها في التقرير السابق والتي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من قيود على السفر والتنقل. واسمُع إلى أقوال آخر شاهد ادعاء في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، واختتم الادعاء مرافعاته في 2 آذار/مارس 2021. وفي يومي 8 و 9 آذار/مارس 2021، استمع القاضي المنفرد إلى مذكرات قدمتها ثلاثة من أفرقة الدفاع والادعاء فيما يتعلق بطلبات الدفاع بالحكم بالبراءة. وفي 12 آذار/مارس 2021، رفض القاضي المنفرد هذه الطلبات وعقد الجلسة التمهيدية للدفاع، وبدأت مرافعات الدفاع بعد ذلك في 15 آذار/مارس 2021. واسمُع إلى إفادات آخر شاهد في 9 نيسان/أبريل 2021، واختتم الدفاع مرافعاته في 7 أيار/مايو 2021. وفي 19 نيسان/أبريل 2021، أنهى القاضي المنفرد الإجراءات ضد السيد تورينابو عقب وفاته، وأمر في 7 أيار/مايو 2021 بتعديل لائحة الاتهام واستبعاده كشخص متهم. وفي 7 أيار/مايو 2021 أيضا، حدد القاضي المنفرد موعد المرافعات الختامية في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2021.

73 - وعلى نحو ما هو مبين في التقرير المرحلي السابق، كان متوقعا صدور الحكم الابتدائي في أيار/مايو 2021. غير أن بدء مرافعات الدفاع أرجئ لمدة أسبوعين بسبب قيود السفر والتنقل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، وبسبب تدهور صحة السيد تورينابو ووفاته المؤسفة، تعطل إلى حد كبير سير المحاكمة في منتصف جلسة الاستماع إلى مرافعات الدفاع، مما أدى إلى تأخير إضافي لمدة أسبوعين. ونتيجة لتلك التأخيرات غير المتوقعة، يُتوقع الآن صدور الحكم الابتدائي بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021.

74 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت تطورات هامة في قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد بيتار يوبيتش وفيريكا راديتا. وعلى نحو ما ورد في تقرير سابق، فقد نُقلت هذه القضية من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وأُحيلت إلى سلطات صربيا للمحاكمة بأمر من قاض منفرد في 12 حزيران/يونيه 2018. وطعن المدعي العام، مت دخلا بصفة صديق المحكمة في هذه القضية، في أمر الإحالة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2018، خلصت دائرة الاستئناف إلى أن المدعي العام المتدخل بصفة صديق المحكمة لم يثر أمام القاضي المنفرد مسألة "عدم رغبة الشهود في الإدلاء بشهاداتهم في حال تمت المحاكمة في صربيا"، وأعادت الأمر إلى القاضي المنفرد للنظر في المذكرات الإضافية المقدمة بشأن تلك المسألة. وفي 13 أيار/مايو 2019، أصدر القاضي المنفرد قرارا بإلغاء أمر الإحالة، وطلب من صربيا نقل المتهمين إلى الآلية دون تأخير. وفي اليوم نفسه، أصدر القاضي المنفرد مذكرات توقيف دولية جديدة، موجهة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لاعتقال المتهمين واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية. وفي 4 حزيران/يونيه 2019، استأنفت صربيا قرار القاضي المنفرد. وفي 24 شباط/فبراير 2020، رفضت دائرة الاستئناف دعوى الاستئناف المقدمة من صربيا، وأكدت قرار القاضي المنفرد المؤرخ 13 أيار/مايو 2019 بإلغاء أمر الإحالة.

75 - وفي الآونة الأخيرة، وجد القاضي المنفرد، في قرار علني صادر في 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المناسب إعادة تأكيد الطلب المقدم إلى صربيا لنقل المتهمين إلى الآلية، ومنحها 90 يوما للامتثال للقرار. وفي 16 نيسان/أبريل 2021، أصدر القاضي المنفرد قرارا خلص فيه إلى أن صربيا لم تمتثل للالتزامات المتوجبة عليها بمقتضى المادة 28 من النظام الأساسي باعتقال المتهمين ونقلهم إلى الآلية، مؤكدا فيه أن الالتزام بالتعاون يمتد ليشمل قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وأنه يطغى على أي عائق قانوني محلي. وبناء على ذلك، طلب القاضي المنفرد من الرئيس إخطار مجلس الأمن.

76 - وفي 11 أيار/مايو 2021، كتب رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائيتين إلى رئيس مجلس الأمن ليحيطه علما بأن صربيا تواصل عدم الامتثال لالتزاماتها الدولية بالقبض على يوبيتش وراديتا وتسليمهما للآلية (S/2021/452). ودعا رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائيتين، على وجه التحديد، المجلس إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وفاء صربيا بالتزاماتها بموجب النظام الأساسي للآلية وقرار المجلس 1966 (2010). وإضافة إلى ذلك، فإنه ناشد جميع الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لضمان تنفيذ مذكرات التوقيف الدولية وأوامر التسليم الصادرة في 13 أيار/مايو 2019 بأسرع ما يمكن.

77 - وكررت الآلية التأكيد على أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء، بما فيها صربيا، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يُتوقع منها أن تتصرف وفقا لمذكرات التوقيف التي لم تُنفذ بعد في حق المتهمين، وأن تكفل إلقاء القبض عليهما واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة

الآلية دونما تأخير. ولا تُجري الآلية المحاكمات غيابي، وهي من ثم تعتمد اعتمادا كبيرا على تعاون الدول الأعضاء لضمان حضور الأشخاص المتهمين.

78 - وفيما يتعلق بالنشاط القضائي للرئيس، أصدر الرئيس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه 45 أمرا وقرارا، منها 29 قرارا وأمرًا تتعلق بمسائل إنفاذ الأحكام. وشمل المجموع أيضا 13 أمر تكليف، منها 10 أوامر تتعلق بتكليف قاض منفرد و 3 أوامر تتعلق بدائرة الاستئناف. وكانت تسعة من هذه التكاليفات تتعلق بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وسعى الرئيس قدر الإمكان، لدى تكليف القضاة بمسائل معينة، إلى ضمان التوزيع العادل للعمل، مع إيلاء الاعتبار الواجب أيضا للتمثيل الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين، علاوة على التضارب المحتمل في المصالح الناشئ عن التكليف بمهام سابقة.

79 - وواصل الرئيس، عملا بسلطته في مجال إنفاذ الأحكام، تخصيص حيز هام من الوقت وقدر كبير من الموارد للعديد من المسائل المتعلقة بالإنفاذ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين. وتتوقف هذه المسائل على الظروف الخاصة بكل شخص مدان وكل قضية على حدة، وكثيرا ما تتصل أيضا بمسائل التأييد والتعاون اللذين تبديهما الدول. ونتيجة لذلك، فقد تكون تلك المسائل معقدة للغاية وقد تستغرق وقتا طويلا. وفي واحدة من القضايا التي تتطلب الكثير من الموارد بشكل خاص، تلقى الرئيس 46 مذكرة ورسالة أخرى من الشخص المدان المعني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

80 - وعلى الرغم من تلك التعقيدات، تمكن الرئيس من الانتهاء من عدد من المسائل المتعلقة بالإنفاذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث فصل في تسعة من طلبات الإفراج المبكر أو تخفيف العقوبة<sup>(5)</sup>، وثلاثة طلبات نقل صدرت بشأنها قرارات سرية. وعقب تقديم طلبات إفراج مبكر جديدة عن ستة أشخاص مدانين أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال ينظر في قضايا 12 شخصا آخرين. وابتغاء الحصول على مساعدة بشأن البت في تلك الطلبات، ووفقا للدليل العملي لإجراءات البت في طلبات العفو على المحكوم عليهم في المحكمتين أو آلية تصريف أعمالهما المتبقية أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم أو الإفراج عنهم قبل نهاية فترة العقوبة<sup>(6)</sup>، واصل الرئيس بنشاط التماس طائفة من المعلومات المهمة بهدف ضمان تحقيق قدر أكبر من الشفافية وإتاحة المراجعة التامة للأثار الأعم الناشئة عن الإفراج المبكر. وفي هذا الصدد، أصدر الرئيس سبعة أوامر أو دعوات. وتشاور الرئيس أيضا، حسب الاقتضاء،

(5) انظر قضية المدعي العام ضد فويادين بويوفيتش، القضية رقم MICT-15-85-ES.2، قرار بشأن الإفراج المبكر عن فويادين بويوفيتش، 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ وقضية المدعي العام ضد سيميون نشاميهيغو، القضية رقم MICT-12-19-ES.1، قرار بشأن طلب سيميون نشاميهيغو تخفيف العقوبة، 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ وقضية المدعي العام ضد دراغوليوب كوناراتش، القضية رقم MICT-15-88-ES.1، قرار بشأن طلب دراغوليوب كوناراتش الإفراج المبكر عنه، 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ وقضية المدعي العام ضد ميلومير ستاكيتش، القضية رقم MICT-13-60-ES، قرار بشأن تخفيف العقوبة والإفراج المبكر عن ميلومير ستاكيتش، 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ وقضية المدعي العام ضد غوران جيليسيتش، القضية رقم MICT-14-63-ES، قرار بشأن تخفيف العقوبة والإفراج المبكر عن غوران جيليسيتش، 11 آذار/مارس 2021؛ وقضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش، القضية رقم MICT-17-112-ES.2، قرار بشأن الإفراج المبكر عن يادرانكو برليتش، 23 آذار/مارس 2021؛ وقضية المدعي العام ضد ستانيسلاف غاليتش، القضية رقم MICT-14-83-ES، قرار بشأن الإفراج المبكر عن ستانيسلاف غاليتش، 24 آذار/مارس 2021 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ وقضية المدعي العام ضد تيونسيت باغوسورا، القضية رقم MICT-12-26-ES.1، قرار بشأن الإفراج المبكر عن تيونسيت باغوسورا، 1 نيسان/أبريل 2021 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ وقضية المدعي العام ضد راديفوي ميليتيتش، القضية رقم MICT-15-85-ES.5، قرار بشأن الإفراج المبكر عن راديفوي ميليتيتش، 5 أيار/مايو 2021 (الصيغة المنقحة العلنية).

مع قضاة الدوائر المعنية التي أصدرت الأحكام، الذين ما زالوا قضاة في الآلية، عملاً بالقاعدة 150 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وفي الحالات التي تعذر فيها وجود أي قضاة آخرين ممن أصدروا الأحكام وما زالوا قضاة في الآلية، تشاور الرئيس مع قاضيين آخرين على الأقل، وفقاً للقاعدة 150 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

81 - وأسفرت جائحة كوفيد-19 مرة أخرى عن زيادة النشاط القضائي في سياق مسائل إنفاذ الأحكام. وواصل الرئيس، أخذاً في الاعتبار مسؤوليات الآلية تجاه الأشخاص الخاضعين لإشرافها، تلقي تحديثات متعلقة بالجائحة من دول إنفاذ الأحكام، وأصدر أمراً خامساً بشأن هذه التحديثات في 23 شباط/فبراير 2021<sup>(7)</sup>. وواصل الرئيس أيضاً النظر في الطلبات الناشئة عن الجائحة فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام. وطلب الرئيس إلى رئيس القلم الاتصال بدول الإنفاذ لضمان موافاته بمعلومات معينة بشأن حملات التطعيم الوطنية، ومدى انطباقها على الأشخاص الذين يقضون عقوبات سجنية تحت إشراف الآلية، وذلك استجابة لأوامره المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، ما برح الرئيس على اطلاع على المسائل المتعلقة بكوفيد-19 من حيث صلتها بمرافق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، حيث تُؤوي الآلية الأشخاص المحتجزين لديها.

82 - وسعت الآلية جاهدة، عند تفصيل أنشطتها القضائية الحالية والتوقعات المتعلقة بإنجاز الإجراءات ذات الصلة، إلى تقديم أقصى قدر من المعلومات تمسها مع توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2020 فيما يتعلق بتقديم توقعات واضحة ومضبوطة بشأن القضايا، وهي توصية تأخذها الآلية على محمل الجد (S/2020/236، الفقرة 67 والمرفق الأول، و S/2020/309، المرفق، الفقرتان 204 و 214). وفي هذا الصدد، ستواصل الآلية رصد هذه التوقعات عن كثب وتعديلها لتعكس التطورات، بما في ذلك التطورات الناشئة عن أي أحداث استثنائية تقع أثناء سير الإجراءات وتؤثر على تنفيذها. ويمكن أن تشمل هذه التطورات فرض تدابير جديدة متعلقة بالجائحة، أو استبدال القضاة أو المحامين، أو مرض أحد المتهمين أو المستأنفين. وكما هو الحال دائماً، لا يزال القضاة وقيادة قسم الدعم القانوني للدوائر ملتزمين التزاماً تاماً بالتعجيل بالمسائل قيد النظر وإنهاءها في أقرب وقت ممكن، وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الأساسية.

83 - وفيما يتعلق بالتوقعات المتصلة بالأنشطة القضائية غير المحاكمات الابتدائية ودعوى استئناف الأحكام، تشير الآلية إلى أنها ملزمة على الدوام بضمان إقامة العدل. وفي هذا الصدد، ستستمر الآلية، حتى تاريخ إغلاقها، في أداء واجبها المتمثل في التحقيق والمقاضاة في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة أو بشهادات الزور، رهناً بأحكام الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأساسي. وتُذكر الآلية بصفة أعم بالملاحظات التي أبدتها الأمين العام في تقريره المؤرخ 21 أيار/مايو 2009 والتي تغيد بأنه من غير الممكن التنبؤ بوقت أو بتوافر تقديم الطلبات المتصلة بقضايا انتهاك حرمة المحكمة، وأوامر الحماية، ومراجعة

(7) انظر القضية رقم MICT-12-01-ES، أمر للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 24 نيسان/أبريل 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ والقضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الثاني للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 26 حزيران/يونيه 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ والقضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الثالث للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 28 آب/أغسطس 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ والقضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الرابع للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ والقضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الخامس للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 23 شباط/فبراير 2020 (الصيغة المنقحة العلنية).

الأحكام، وإحالة القضايا، والعفو وتخفيف الأحكام، بيد أنه من الأرجح أن مسائل من هذا القبيل ستبرز في غضون فترة تتراوح بين 10 و 15 سنة عقب إغلاق المحكمتين وأن عبء العمل الذي سينطوي عليه الأمر سيخفّ قطعاً مع مرور الزمن (S/2009/258، الفقرة 102). وبالفعل، من المتوقع أن يستمر تقديم طلبات من هذا القبيل ما دام التحقيق في القضايا ومحاكمة المتهمين فيها مستمرا في المحاكم الوطنية، وما دام الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية يقضون عقوباتهم، وما دام أي من الضحايا والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام تلك المؤسسات في حاجة إلى الحماية.

84 - وبناء على ذلك، من المهم التذكير بأن مجلس الأمن قد كلف الآلية بطائفة من المهام القضائية المتبقية التي ستظل قائمة بعد الانتهاء من البت في القضايا الحالية، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

85 - وترد في الضميمة الثالثة الحالة الراهنة للمحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف التي تتولاها الآلية، على النحو المبين أعلاه.

## رابعاً - الدعم المقدم من قلم الآلية إلى الأنشطة القضائية

86 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم الآلية تقديم الدعم إلى الأنشطة القضائية التي تضطلع بها الآلية في كلا الفرعين.

87 - وتولى قلم الآلية تجهيز وتعميم 1 204 مذكرات، بما في ذلك 268 مذكرة قانونية لقلم الآلية، بلغ مجموع صفحاتها 27 536 صفحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقب نقل السيد كابوفا إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر 2020، والمثول الأولي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، واصل فرعاً قلم الآلية العمل معاً بشكل وثيق لدعم الإجراءات التمهيدية في قضية كابوفا. وفي فرع لاهاي، دعم قلم الآلية أيضاً قضية ستانيسليش وسيماتوفيتش، حيث عقدت المرافعات الختامية في الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل 2021. وفي فرع أروشا، نجح قلم الآلية في دعم قضية نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقاً)، التي استؤنفت فيها جلسات الاستماع داخل المحكمة في 8 آذار/مارس 2021، بما في ذلك تيسير مشاركة عدد من أعضاء فريق الدفاع عن طريق التداول بالفيديو من لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، رتب المكتب الميداني لكيغالي قيام أحد الشهود بالإدلاء بشهادته عن طريق التداول بالفيديو من كيغالي. وفي المجموع، جرى توفير الخدمات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لـ 23 يوماً من أيام جلسات المحاكمة.

88 - ونظراً لجائحة كوفيد-19، ظلت جميع الإجراءات داخل المحكمة خاضعة لتدابير السلامة ذات الصلة بإجراءات المحكمة التي تتخذها الآلية، والتي تهدف إلى ضمان تنفيذ جميع المشاركين لتدابير وقائية عملية. واستمر العمل بترتيبات وتعديلات خاصة في قاعات المحكمة من أجل كفالة التباعد البدني، وتنفيذ متطلبات النظافة الصحية، وغير ذلك مما أشار به الخبراء فيما يتعلق بمرض كوفيد-19.

89 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترجمت دائرتا خدمات الدعم اللغوي التابعتان لقلم الآلية في الفرعين ما يقرب من 13 000 صفحة، ووفرتا 250 يوماً من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين، وأصدرتا 4 000 صفحة من المحاضر باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وتشمل أعمالهما، في جملة أمور، الدعم المقدم لقضية كابوفا وقضية ملاديتش وقضية نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقاً)،

وقضية ستانيسلافيتش وسيما توفيتش، فضلا عن ترجمة تقارير الرصد المتعلقة بالقضايا المحالة إلى فرنسا ورواندا.

90 - وفيما يتعلق بترجمة الأحكام، يسر الآلية أن تغيد بأن وحدة اللغة الكينيارواندية التابعة لقسم خدمات الدعم اللغوي قد أكملت ترجمة آخر حكم ابتدائي متبقٍ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى اللغة الكينيارواندية. وجميع الأحكام الابتدائية الصادرة باللغة الكينيارواندية متاحة الآن للجمهور من خلال قاعدة بيانات سجلات المحكمة الموحدة والموقعين الشبكيين للمحكمة والآلية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان هناك 34 حكم استئناف صادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية يُنتظر ترجمتها إلى اللغة الكينيارواندية، وحكم استئناف صادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينتظر ترجمته إلى اللغات البوسنية والكرواتية والصربية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُترجم بعد 13 حكما من الأحكام الصادرة عن المحكمتين والآلية إلى اللغة الفرنسية.

91 - ووفر مكتب المعونة القضائية ومساند الدفاع التابع لقلم الآلية المساعدة المالية وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى 58 فريقا من أفرقة الدفاع التي بلغ مجموع أعضائها نحو 100 عضو. وعلى وجه الخصوص، جُهِز المكتب أكثر من 550 فاتورة تتعلق بأنشطة الدفاع وطلبات سفر وتقارير نفقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتضم قائمة المحامين المؤهلين لتولي تمثيل المشتبه فيهم والمتهمين أمام الآلية الآن 54 محاميا من المحامين المقبولين، بينما ظل عدد المدعين العامين والمحققين المؤهلين للعمل بصفة أصدقاء للمحكمة يبلغ 46 شخصا.

92 - وكما كان الحال خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ومراعاة للقيود الدولية المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19، واصل مكتب المعونة القضائية ومساند الدفاع بجد وحذر تيسير سفر أعضاء أفرقة الدفاع المرتبط بالأنشطة الرسمية للآلية. واستُكملت جميع بعثات التحقيق الخاصة بالدفاع فيما يتصل بقضية نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقا)، التي كانت قد تأجلت في السابق نتيجة للقيود المفروضة على السفر. وبالإضافة إلى ذلك، ظل المكتب على اتصال بجميع أفرقة الدفاع النشطة، حيث قدم معلومات مستكملة منتظمة عن الجائحة وما يتصل بذلك من تدابير السلامة والصحة التي ينفذها قلم الآلية.

## خامسا - الضحايا والشهود

93 - عملا بالمادة 20 من النظام الأساسي، تتحمل الآلية المسؤولية عن حماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا أنجزتها المحكمتان المخصصتان، وكذلك الشهود الذين مثلوا أمام الآلية أو يحتمل أن يمثلوا أمامها. وفي الممارسة العملية، يستفيد نحو 150 3 شاهدا من تدابير الحماية القضائية أو غير القضائية.

94 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، وفقا لأوامر الحماية القضائية، توفير الأمن للشهود بتقييم ما يتعرضون له من تهديد وتنسيق الاستجابة للمتطلبات الأمنية. وفي إطار القيام بذلك، عملت الوحدة بشكل وثيق مع السلطات الوطنية ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وحرصت الوحدة أيضا على حفظ سرية المعلومات المتعلقة بالشهود المشمولين بالحماية، وواصلت الاتصال بالشهود بشأن طلبات مواصلة تدابير الحماية القضائية أو إلغاؤها أو تعديلها أو تعزيزها.

95 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم عدة مذكرات تتعلق بمسائل ذات صلة بالشهود ونفذت 28 أمراً قضائياً متعلقاً بشهود مشمولين بالحماية، بما في ذلك أوامر متعلقة بطلبات تعديل تدابير الحماية.

96 - وفيما يتعلق بعبء القضايا المعروضة على الآلية، قامت وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم بدعم الإجراءات السابقة للمحاكمة في قضية *كابوغا*، فضلاً عن نشاط الشهود فيما يتعلق بمرحلة الدفاع في قضية *نزابونيمبا وآخرين* (قضية *تورينابو وآخرين* سابقاً)، التي بدأت في 15 آذار/مارس 2021 واختتمت في 7 أيار/مايو 2021. وعلاوة على ذلك، يسرت الوحدة الاتصال بين الأطراف والشهود، عند الاقتضاء. واستجابة للقيود المفروضة على السفر وغيرها من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، طُبِّقَت تكنولوجيات جديدة لتمكين إجراء مكالمات فيديو آمنة وسرية لهذا الغرض.

97 - وظل الشهود المقيمون في رواندا يتلقون الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية من العيادة الموجودة في المكتب الميداني في كيغالي. وتركز تلك الخدمات على الشهود الذين يعانون من صدمات نفسية أو الشهود المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظراً إلى أن الكثير منهم أصيب بالفيروس من جراء الجرائم التي ارتكبت بحقهم خلال الإبادة الجماعية التي استهدفت التوتسي في رواندا في عام 1994. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم دعم الشهود المشمولين بالحماية ممن أدلوا بشهادتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في حل المسائل المتعلقة بصفة اللاجئين وبالإقامة.

98 - وفي فرع لاهاي، وفي إطار التدابير والسياسات التي اعتمدتها وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم استجابة لجائحة كوفيد-19، تابعت الوحدة الشهود الذين أدلوا بشهادتهم في قضية *ستانيشيتش وسماتوفيتش* من أجل معالجة أي مسائل محتملة ناجمة عن إدلائهم بشهادتهم في المحكمة أثناء الجائحة.

99 - ومن المتوقع أن تستمر الحاجة إلى توفير الحماية للضحايا والشهود خلال السنوات المقبلة بالنظر إلى أن العديد من أوامر الحماية القضائية ستظل سارية المفعول، ما لم يتقرر إلغاؤها أو التنازل عنها. فقد يظل تقديم الدعم ضرورياً إلى حين وفاة آخر شاهد أو ضحية، أو إلى حين وقف تدابير الحماية التي تشمل أفراد الأسرة المباشرة للشاهد أو الضحية حيثما ينطبق ذلك. وفيما يتعلق بالشهود الذين نُقِلوا إلى أماكن أخرى، قد يظل الدعم ضرورياً إلى حين وفاة آخر فرد من أفراد الأسرة المباشرة.

## سادسا - الهاربون من العدالة والاستعداد للمحاكمة الابتدائية والاستئناف

100 - حثَّ مجلس الأمن في قراره 1966 (2010) جميع الدول، ولا سيما الدول التي يشتبه في أن يكون الهاربون من العدالة طلقاء فيها، على أن تواصل تكثيف تعاونها مع الآلية وأن تمّدها بكل ما يلزم من مساعدة من أجل القبض على كل من تبقى من الهاربين الذين أدانتهم المحكمة الدولية لرواندا وتسليمهم بأسرع ما يمكن. وكرر المجلس توجيه ذلك النداء إلى الدول في قرارات لاحقة بما في ذلك القرار 2529 (2020). وتعرب الآلية عن خالص امتنانها للدعم الذي يقدمه المجلس فيما يتعلق بتلك المسألة الحيوية، حيث إنها تواصل الاعتماد على تعاون الدول الأعضاء وإرادتها السياسية لكي يتسنى القبض على الهاربين المتبقين الذين أدانتهم المحكمة ومقاضاتهم.

101 - وتقع مهمة تعقب الهاربين ضمن مسؤولية المدعي العام، ويناقد المرفق الثاني بالتفصيل التقدم المحرز في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين الهاربين الستة المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، يُتوقع أن تتولى الآلية محاكمة أحد هؤلاء الأشخاص، وهو بروتايس مبيرانيا، أما قضايا الهاربين الخمسة الآخرين، وهم فولجانس كاييشيما، وفينياس مونياروغاراما، وألويس نديمباتي، وشارل ريانديكيو، وشارل سيكوبوبو، فقد أحالتها المحكمة إلى رواندا، رهنا بالشروط المبينة في قرارات الإحالة ذات الصلة.

102 - ولا تزال مسألة إلقاء القبض على جميع هؤلاء الأشخاص ومقاضاتهم تشكل أولوية قصوى بالنسبة للآلية. ولهذا السبب، وكما يتضح من الإجراء السريع الذي قامت به الآلية رداً على إلقاء القبض على السيد كابوغا ونقله في عام 2020، فإنها ملتزمة بأن تظل مستعدة لإجراء المحاكمة طالما أن قضية أي من الهاربين المتبقين لا تزال معروضة عليها.

103 - وبالمثل، فإن الآلية على استعداد للتعامل مع الإجراءات الأخرى حسب الاقتضاء. وتظل الآلية مدركة لاحتمال صدور أمر بإعادة المحاكمة في أي إجراءات استئناف أمام الآلية أو الشروع في دعاوى جديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة أو بشهادات الزور في أي وقت، وهي مدركة أيضاً لإمكانية إلغاء قرار إحالة قضية ما إلى هيئة قضائية وطنية لأغراض المحاكمة. وعملاً بالفقرة 4 من المادة 15 من النظام الأساسي، وضعت قوائم الموظفين المؤهلين المحتملين كي يتسنى، عند الاقتضاء، استقدام ما يلزم من موظفين إضافيين لدعم تلك الإجراءات القضائية المحتملة على وجه السرعة.

## سابعاً - مرافق الاحتجاز

104 - تحتجز الآلية في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي أشخاصاً ينتظرون المحاكمة أو الاستئناف أو إجراءات قضائية أخرى أمام الآلية، فضلاً عن أشخاص محتجزين لأسباب أخرى بناءً على سلطة الآلية، من قبيل الأشخاص المدانين الذين ينتظرون نقلهم إلى دول الإنفاذ.

105 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز يضم محتجزاً واحداً أدين في الاستئناف وينتظر نقله إلى دولة إنفاذ الحكم في انتظار انتهاء قضية *نزابونيمبا وآخرين* (قضية *تورينابو وآخرين* سابقاً)، التي كان من بين الأشخاص المتهمين فيها.

106 - وستستمر الحاجة إلى مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز إلى حين الإفراج عن الشخص المحتجز أو نقله إلى دولة إنفاذ الحكم وإلى أن تتم تبرة الأشخاص الأربعة الآخرين المتهمين الذين تجري محاكمتهم حالياً، أو الإفراج عنهم، أو نقلهم إلى دول إنفاذ الأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحتفظ المرفق بمنطقة لاحتجاز السيد كابوغا تحسباً لاحتمال نقله من وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي إلى أروشا، وكذلك بالنسبة للشخص الهارب المتبقي الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام بحقه ومن المتوقع أن تحاكمه الآلية بمجرد إلقاء القبض عليه، وأي هارب آخر أصدرت تلك المحكمة لائحة اتهام بحقه وألغيت إحالة قضيته وفقاً للفترة 6 من المادة 6 من النظام الأساسي. كما يجب أن يوفر المرفق قدرة احتجاز احتياطية لأفراد آخرين يحتمل مثولهم أمام فرع الآلية في أروشا، من قبيل الشهود المحتجزين.



107 - وفي 20 كانون الثاني/يناير 2021، وبناء على أمر من الرئيس<sup>(8)</sup>، عاد شخص مدان إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز بصفة مؤقتة بينما يجري البحث عن دولة جديدة لإنفاذ الحكم، بعد عجز دولة إنفاذ الحكم السابقة عن مواصلة إنفاذ الحكم لأسباب تتعلق بالقانون الوطني. وبناء على ذلك، ومع مراعاة استمرار احتجاز السيد كابوفا في فرع لاهاي، ظلت وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز تؤوي أربعة محتجزين (متهمان وشخصان مدانان)، واحتفظت في الوقت نفسه بقدرة احتجازية تسمح باحتجاز فردين كانا يخضعان لنظام الإفراج المؤقت<sup>(9)</sup>.

108 - وستظل خدمات وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز ضرورية إلى حين انتهاء جميع إجراءات المحاكمة والاستئناف في القضايا الجارية وتبرئة جميع الأشخاص المحتجزين أو الإفراج عنهم أو نقلهم إلى دول الإنفاذ، وقد يلزم بعد ذلك اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير قدرة احتجازية أصغر أو احتياطية تسمح باحتجاز أفراد آخرين يحتمل أن يمثلوا أمام الآلية.

109 - ويخضع كل من مرفقي الاحتجاز للتفتيش بانتظام من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتأكد من تطبيق القواعد المنظمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو المحتجزين لأسباب أخرى بموجب سلطة الآلية التي اعتمدها الآلية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 تطبيقاً سليماً ولضمان سير عمل المرفقين وفقاً للمعايير الدولية. ونظراً إلى أنه كان من المقرر أن توجّل زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز بسبب جائحة كوفيد-19 والقيود ذات الصلة، رتب قلم الآلية اجتماعات سرية بين المحتجزين وممثلي اللجنة عن طريق التداول بالفيديو.

110 - وعلاوة على ذلك، ومن أجل الحد من خطر إصابة الأشخاص المحتجزين حالياً والموظفين بمرض كوفيد-19، واصل قائداً مرفقي الاحتجاز تنفيذ تدابير وقائية صارمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتعاون مع سلطات كل من الدولتين المضيفتين. وفي كلا المرفقين، توقفت الأنشطة والخدمات غير الأساسية وخفض عدد الموظفين ممن هم على اتصال مباشر بالمحتجزين إلى أدنى حد. وبينما تم تعليق معظم الزيارات، واصل المحتجزون الاستفادة من الاتصال دون عوائق بأسرهم ودفاعهم وممثليهم الدبلوماسيين من خلال وسائل اتصال بديلة، بما في ذلك الهاتف والبريد والتداول بالفيديو والبريد الإلكتروني، حيثما كان ذلك متاحاً. وبالإضافة إلى ذلك، يَسُرُّ كل من مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز بشكل استثنائي زيارة محامي الدفاع لموكليهم المحتجزين عملاً بالتعليمات القضائية. واستخدم مرفقا الاحتجاز تدابير للتخفيف، بما في ذلك استخدام الحواجز المصنوعة من مادة Plexiglas، لضمان التباعد البدني الكافي أثناء تلك الزيارات. وطوال فترة انتشار جائحة كوفيد-19، ظل المحتجزون يستفيدون من الرعاية الطبية ومن الاستراحة لاستنشاق الهواء النقي. بيد أن الأنشطة والخدمات التي أضحت تكتسي أهمية

(8) المدعي العام ضد سريتين لوكيتش، القضية رقم MICT-14-67-ES.4، الأمر بنقل سريتين لوكيتش إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز على أساس مؤقت، 12 كانون الثاني/يناير 2021.

(9) انظر قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، القضية رقم MICT-15-96-T، القرار بشأن الاقتراح الثالث عشر الذي قدمه ستانيشيتش لتمديد الإفراج المؤقت، 1 آذار/مارس 2021، والمدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، القضية رقم MICT-15-96-T، القرار المتعلق باقتراح سيماتوفيتش لتمديد الإفراج المؤقت، 1 آذار/مارس 2021، الذي منح بموجبه السيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش تمديداً للإفراج المؤقت عنهما إلى أن تحدد الدائرة الابتدائية موعداً لإصدار الحكم الابتدائي.

متزايدة بالنسبة للمحتجزين وأعيد العمل بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق ظلت قائمة، رهنا باتخاذ تدابير تخفيف إضافية.

111 - وسعى قلم الآلية بنشاط إلى إدراج المحتجزين لدى الآلية في البرامج الوطنية أو الدولية للتفكيح ضد مرض كوفيد-19، عندما أصبحت هذه البرامج متاحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي منتصف آذار/مارس 2021 ومرة أخرى في منتصف نيسان/أبريل 2021، جرى تقديم اللقاحات للمحتجزين في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز عن طريق الدولة المضيفة، هولندا. وفيما يتعلق بمرق الأمم المتحدة للاحتجاز، تنظر الآلية حالياً في إمكانية تقديم اللقاحات للمحتجزين عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويأمل قلم الآلية أن يسمح تقديم اللقاحات بإجراء تخفيف تدريجي للقيود المفروضة حالياً في مرفقي الاحتجاز كليهما.

112 - وأخيراً، تؤكد الآلية لمجلس الأمن أنها لا تزال على وعي تام بواجبها المتمثل في رعاية المحتجزين، وأنها تأخذ الحالة الصحية لجميع المحتجزين بمنتهى الجدية، لا سيما خلال الجائحة الحالية. وفي هذا الصدد، تلاحظ الآلية، على وجه الخصوص، الفقرة 11 من القرار 2529 (2020)، التي أشار فيها المجلس إلى أهمية ضمان حقوق الأشخاص المحتجزين بموجب سلطة الآلية وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها، بما فيها المعايير المتعلقة بالرعاية الصحية. وتؤكد الآلية أنه يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بالاحتجاز وفقاً لإطارها القانوني والتنظيمي، بما في ذلك قواعد الآلية المنظمة لإجراءات تقديم الشكاوى المتاحة للمحتجزين<sup>(10)</sup>، وكذلك من خلال عقد جلسات تحضيرية منتظمة<sup>(11)</sup> وعمليات التفتيش المذكورة أعلاه التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

## ثامنا - إنفاذ الأحكام القضائية

113 - عملاً بالمادة 25 من النظام الأساسي، تشرف الآلية على إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية.

114 - وفيما يتعلق بذلك المجال من مجالات المسؤولية، ووفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي، يتمتع رئيس الآلية بسلطة البت في طلبات العفو أو تخفيف العقوبة المقدمة من الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية. ومع أن المادة 26 من النظام الأساسي، شأنها شأن الأحكام المقابلة لها في النظامين الأساسيين للمحكمتين المخصصتين، لا تتضمن إشارة محددة إلى طلبات الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين، فإن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تنص على السلطات المخولة للرئيس للبت في هذه الطلبات وعلى الممارسة الراسخة للمحكمتين المخصصتين والآلية في هذا الصدد.

(10) MICT/25. انظر أيضاً القواعد 91 إلى 97 من القواعد المنظمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو المحتجزين لأسباب أخرى بموجب سلطة الآلية؛ والقاعدتين 8 و 10 من قواعد الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المنظمة للإجراءات التأديبية الخاصة بالمحتجزين (MICT/24)؛ والقاعدة 23 من قواعد الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المتعلقة بالإشراف على زيارة المحتجزين والاتصال بهم (MICT/23).

(11) انظر القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، القاعدة 69.

115 - وتعتمد الآلية إلى حد كبير على تعاون الدول من أجل إنفاذ الأحكام. وتُقضى مدة العقوبة داخل أراضي الدول الأعضاء التي أبرمت اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام أو أبدت استعدادها لقبول المدانين بموجب أي ترتيب آخر. ولا تزال الاتفاقات التي أبرمتها الأمم المتحدة بشأن المحكمتين المخصصتين سارية على الآلية، مع ما يلزم من تعديل، ما لم تحل محلها اتفاقات لاحقة.

116 - وفيما يتعلق بتحديد الدولة التي سيقضي فيها الشخص المدان مدة عقوبته بالسجن، بعد صدور حكم نهائي، يتخذ رئيس الآلية قراراً وفقاً للمادة 25 من النظام الأساسي، والقاعدة 127 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والدليل العملي لإجراءات تحديد الدولة التي سيقضي فيها الشخص المدان مدة عقوبته في السجن<sup>(12)</sup>، استناداً إلى المعلومات التي يقدمها رئيس القلم وأي استفسارات أخرى يختار رئيس الآلية القيام بها. وفي حين لا يوجد حد زمني محدد لتحديد دولة الإنفاذ، تنص الفقرة باء من القاعدة 127 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على نقل الشخص المدان إلى دولة الإنفاذ في أقرب وقت ممكن بعد انقضاء المهلة الزمنية المحددة للاستئناف. وتمشيا مع الاتفاقات المبرمة بين الآلية والدولتين المضيفتين، من غير الممكن احتجاز المدانين إلى أجل غير مسمى في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا أو وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي.

117 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية جهودها، عن طريق الاجتماعات الثنائية وغير ذلك من الاتصالات التي أجراها كل من رئيس الآلية ورئيس القلم، وذلك لزيادة قدرة فرعها على إنفاذ الأحكام. وهي ترحب بالتعاون القيم من جانب الدول في هذا الصدد، وتؤكد ضرورة استمرار هذا التعاون في المستقبل المنظور. وفي الواقع، فإن ضمان إنفاذ جميع الأحكام، بما في ذلك الأحكام التي قد تصدر في المستقبل، لا يزال يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للآلية.

118 - وفيما يتعلق بفرع أروشا، وبعد وفاة شخص مدان واحد، يقضي حالياً 28 شخصاً أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عقوباتهم تحت إشراف الآلية في ثلاث دول هي: بنن (18)، ومالي (6)، والسنغال (4). ولا يزال واحد من المدانين موجوداً في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا، في انتظار نقله إلى دولة إنفاذ الحكم التي تم تحديدها.

119 - وفيما يتعلق بفرع لاهاي، يقضي حالياً 20 شخصاً أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عقوباتهم تحت إشراف الآلية في 12 دولة، هي: النمسا (1)، وبلجيكا (1)، والدنمارك (1)، وإستونيا (3)، وفنلندا (2)، وفرنسا (1)، وألمانيا (4)، وإيطاليا (1)، والنرويج (1)، وبولندا (3)، والسويد (1)، والمملكة المتحدة (1). وعقب عودة شخص مدان واحد من إحدى دول الإنفاذ (انظر الفقرة 107)، يوجد حالياً شخصان مدانان في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي ينتظران نقلهما إلى إحدى دول إنفاذ الأحكام.

120 - وفيما يتعلق بأحد هؤلاء الأشخاص المدانين الذين ينتظرون نقلهم إلى إحدى دول إنفاذ الأحكام، قرر الرئيس في 12 أيار/مايو 2021 أن يقضي الشخص عقوبته في المملكة المتحدة، في انتظار اتخاذ خطوات أخرى<sup>(13)</sup>. وتعرب الآلية عن امتنانها الشديد للمملكة المتحدة على استعدادها لإنفاذ الحكم الصادر بحق شخص مدان آخر.

(12) MICT/2 Rev.1.

(13) المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، القضية رقم MICT-13-55-ES، الأمر الذي يحدد الدولة التي سيقضي فيها رادوفان كاراديتش عقوبته، 12 أيار/مايو 2021.

121 - وقد تحملت الدول الـ 15 المشار إليها أعلاه طوعاً، بموافقتها على إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين أو الآلية، مسؤوليات إضافية تقرر الآلية بأنها ثقيلة ومكلفة على حد سواء. وتعرب الآلية مرة أخرى عن عميق امتنانها لكل دولة من تلك الدول، التي كان دعمها الثابت والسخي حاسماً في تمكين الآلية من الاضطلاع بولايتها في هذا المجال.

122 - وتنفذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية وفقاً للقانون الواجب التطبيق في دولة الإنفاذ ومعايير الاحتجاز الدولية، على أن يخضع ذلك لإشراف الآلية. ويجب أن تكون الأوضاع في السجون متوافقة مع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وتضطلع منظمات معترف بها من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة بدور هيئات تفتيش مستقلة وترصد الأوضاع في السجون على نحو منتظم لكفالة استيفاء المعايير الدولية.

123 - وواصلت الآلية بذل جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتنسيق مع السلطات الوطنية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو كليهما، للاستجابة لتوصيات هيئات التفتيش المعنية، وكذلك الاستجابة للتوصيات التي قدمها خبير مستقل في شؤون الشيوخوخة في السجون وأوجه الضعف المرتبطة بها كانت قد استعانت به الآلية.

124 - وعلاوة على ذلك، شكّل رصد جائحة كوفيد-19 أحد الجوانب الأساسية لتنفيذ ولاية الآلية فيما يتعلق بالإشراف على إنفاذ الأحكام. وعملاً بالأوامر الصادرة عن رئيس الآلية في 24 نيسان/أبريل و 26 حزيران/يونيه و 28 آب/أغسطس و 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و 23 شباط/فبراير 2021 (انظر الحاشية 7)، واصل قلم الآلية العمل مع جميع دول الإنفاذ للحصول بانتظام على معلومات مستكملة ووثيقة الصلة بشأن التدابير المتخذة، بما في ذلك توفير اللقاحات، في سجون كل منها لمنع الانتشار المحتمل لكوفيد-19، في إطار إشراف الآلية على إنفاذ الأحكام.

125 - ويتوقع أن يستمر الاضطلاع بالمهام المتعلقة بالإشراف على إنفاذ الأحكام، التي تُنفذ تحت سلطة الرئيس، إلى حين قضاء آخر حكم بالسجن. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد القاعدة 128 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي تنص على أن جميع الأحكام تشرف عليها الآلية خلال فترة عملها، وأن يعين مجلس الأمن هيئة أخرى للإشراف على إنفاذ الأحكام بعد انتهاء وجود الآلية.

126 - وفي هذا الصدد، تشير الآلية إلى أن هناك 17 شخصاً يقضون حالياً أحكاماً بالسجن المؤبد، في حين أن 15 شخصاً مداناً سيكملون مدة عقوبتهم في الفترة بين عامي 2030 و 2040 وهناك 8 أشخاص آخرين لن يكملوا مدة عقوبتهم إلا بعد عام 2040. ومن بين المجموعة الثالثة، ستقضى أطول ثلاثة أحكام بالكامل في عام 2044. وإضافة إلى ذلك، فإن غالبية الأفراد الذين يقضون حالياً أحكاماً بالسجن المؤبد لن تسري عليهم إمكانية النظر في حصولهم على العفو أو تخفيف الحكم أو الإفراج المبكر إلا بعد عام 2030، حتى وإن كان يجوز لهم التماس تدابير التخفيف تلك قبل ذلك الحين. ويوجد شخصان يقضيان عقوبة السجن مدى الحياة لن تسري عليهما إمكانية النظر في حصولهما على العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر حتى عام 2038.

## تاسعا - نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين أُفرج عنهم

127 - من المؤسف أن مشكلة إعادة توطين الأشخاص التسعة الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم وهم يقيمون حاليا في أروشا، ولا يستطيعون العودة إلى البلدان التي يحملون جنسياتها أو يخشون العودة إليها، ما زالت دون حل. وكما ورد في عدة مناسبات سابقة، فإن هؤلاء الأشخاص إما أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد برأت ساحتهم أو أنهم أُدينوا وأُطلق سراحهم بعد قضاء مدة عقوبتهم.

128 - وتمثل المعضلة الحالية أولا وقبل كل شيء غموضا قانونيا مستمرا بالنسبة للأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم، مما يؤثر على حقوقهم بصور متعددة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيداعهم في منزل آمن تحت رعاية الآلية يؤثر بشدة على حياتهم اليومية ويمنعهم من إعادة تثبيت أقدامهم. وفي نفس الوقت، لا تزال هذه المسألة تشكل تحديا هائلا للآلية، لا سيما بالنظر إلى أن اتفاق المقر الذي أبرمته مع جمهورية تنزانيا المتحدة ينص على ألا يبقى الأشخاص المفرج عنهم والمميزون في جمهورية تنزانيا المتحدة بشكل دائم إلا بموافقة البلد. ولذلك تكرمت جمهورية تنزانيا المتحدة بالسماح لهؤلاء الأشخاص بالبقاء في أراضيها مؤقتا ريثما ينقلون إلى بلد آخر.

129 - وفي حين أن الآلية لا تزال ملتزمة بإيجاد حل دائم لنقل هؤلاء الأشخاص التسعة، فإن عليها أن تؤكد مرة أخرى أنها لا تستطيع تسوية هذا الوضع بمفردها. ولذلك رحبت الآلية ترحيبا كبيرا بدعوة مجلس الأمن جميع الدول، في قراره 2422 (2018) و 2529 (2020)، إلى التعاون مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها. وسوف يتطلب الأمر حسن النية والتعاون والدعم من جانب الدول الأعضاء إلى أن يتم نقل جميع الأفراد الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم على النحو المناسب.

130 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل كل من رئيس الآلية ورئيس القلم جهودا لزيادة وعي المجتمع الدولي بتلك المسألة، وإلى العمل مع الدول الأعضاء على الصعيد الثنائي بشأن إمكانية إعادة توطين الأفراد المتضررين. وعلى وجه الخصوص، واصل رئيس القلم السعي إلى إيجاد عدة سبل لإيجاد حل ممكن، مع التركيز بشكل خاص على الدول التي كانت قد حددتها الآلية أو حددها الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم باعتبارها دولا محتملة لإعادة التوطين. كما ستبذل جهود إضافية فيما يتعلق بطلبات النقل السابقة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية. وتعرب الآلية عن امتنانها للنهج الاستباقي الذي يتبعه رئيس القلم، ولا تزال تشعر بتفاؤل يشوبه الحذر بأن تلك الجهود قد تؤدي ثمارها في الوقت المناسب.

## عاشرا - تعاون الدول

131 - عملا بالمادة 28 من النظام الأساسي للآلية، تكون الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية في التحقيق مع الأشخاص المشمولين بالنظام الأساسي وفي محاكمتهم، والامتثال للأوامر وطلبات المساعدة فيما يتعلق بالقضايا التي تنظر فيها الآلية. وتكون الدول أيضا ملزمة باحترام النظام الأساسي بالنظر إلى أن مجلس الأمن اعتمده بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

132 - وتعتمد الآلية على تعاون الدول لأداء العديد من المهام المنوطة بها. وفيما يتعلق باعتقال وتسليم من تبقى من الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، فقد تجلت القيمة الهائلة لهذا التعاون في عام 2020 من خلال الجهود المشتركة التي بذلتها دول ومنظمات عديدة والتي أدت إلى إلقاء القبض على السيد كابوغا. وتكرس الآلية جهودها لتحقيق المزيد من التقدم فيما يتعلق بمن تبقى

من الهاربين، ولكنها ستحتاج إلى دعم مستمر وقوي في هذا المسعى. وتذكر الآلية جميع الدول بالتزاماتها المستمرة بموجب المادة 28 من النظام الأساسي للآلية، فضلا عن النداء الذي وجهه مجلس الأمن مؤخرا إلى الدول في قراره 2529 (2020) والذي يدعو إلى أن تكثف تعاونها مع الآلية وأن تمدها بكل ما يلزم من مساعدة من أجل إلقاء القبض على كل من تبقى من الهاربين وتسليمهم في أسرع وقت ممكن.

133 - وفي سياق آخر، وبعد أن أحال رئيس الآلية صربيا إلى مجلس الأمن في 11 أيار/مايو 2021 فيما يتعلق بقضية *يويتش وراديتا* المفصلة أعلاه (انظر الفقرات 74 إلى 77)، سيكون دعم جميع الدول الأعضاء حاسما في ضمان تقديم الأشخاص المتهمين إلى العدالة في النهاية. وتمشيا مع تلك الحالة، تأمل الآلية في أن يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لضمان أن تقي صربيا أخيرا بالتزاماتها بعد فترة طويلة من عدم الامتثال. وعلاوة على ذلك، تحت الآلية مرة أخرى جميع الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها بموجب الفصل السابع من الميثاق وبذل قصارى جهدها لضمان تنفيذ أوامر الاعتقال وأوامر التسليم المعلقة في أقرب وقت ممكن.

134 - وفيما يتعلق بجوانب أخرى من ولايتها تتطلب تعاون الدول، تواصل الآلية أيضا الدعوة إلى زيادة التعاون فيما يتعلق بإعادة توطين الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم وأُفرج عنهم والذين يعيشون حاليا في أروشا، على النحو المبين أعلاه (انظر الفرع التاسع). وبالإضافة إلى ذلك، ستعتمد الآلية على الدعم المستمر من الدول الأعضاء من أجل مواصلة إنفاذ الأحكام الصادرة بحق الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية. وتعرب الآلية عن امتنانها الصادق لجميع دول الإنفاذ على دعمها الممتاز حتى الآن فيما يتعلق بهذه المهمة الحاسمة والطويلة الأجل.

135 - ولا تزال مسألة تعزيز العلاقات وتشجيع الاتصال والتعاون بين الآلية وحكومات وشعوب رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة تشكل أيضا أولوية بالنسبة للآلية. ولقد تعاون ممثلو الآلية إلى أقصى حد ممكن في ضوء القيود المفروضة على السفر والقيود الأخرى الناجمة عن جائحة كوفيد-19، على شتى المستويات، بما في ذلك مستوى المسؤولين الرئيسيين، مع المسؤولين الحكوميين، واجتمعوا مع مجموعات تعمل لنصرة حقوق الضحايا أو أجروا اتصالات معها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

136 - وستواصل الآلية مناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك مع السلطات الرواندية، بما في ذلك السبل التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون مع حكومة رواندا، تمشيا مع الفقرة 23 من قرار مجلس الأمن 2256 (2015). وفي هذا الصدد، وكما ذكر أعلاه (انظر الفقرة 90)، أنجزت وحدة اللغة الكينيارواندية ترجمة آخر حكم ابتدائي متبق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي توافق مرور خمس سنوات على إنشاء الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة بترجمة عدد من القرارات والأوامر، وكذلك تقارير الرصد المتعلقة بالقضايا الثلاث التي أحيلت إلى رواندا (انظر الفقرات 144 و 147 و 148).

137 - وطلب مجلس الأمن في قراره 1966 (2010) أن تتعاون الآلية مع رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة لتسهيل إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق. وفيما يخص يوغوسلافيا السابقة، افتتح أول مركز للمعلومات من هذا القبيل في سراييفو في 23 أيار/مايو 2018، بدعم من الآلية. ووقّعت مذكرة تفاهم في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بشأن مركز ثان للمعلومات في سربيرينيتشا - بوتوتشاري، البوسنة والهرسك. ولا تزال الآلية على استعداد لتيسير إنشاء مراكز معلومات ماثلة مع أصحاب المصلحة الآخرين في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وواصلت حوارها مع السلطات المعنية في هذا الشأن خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

138 - وواصلت الآلية أيضا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبدعم إضافي من سويسرا، العمل على إنجاز مشروع يركز على تعريف المجتمعات المتضررة والأجيال الشابة في منطقة يوغوسلافيا السابقة بإرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالعامل الجاري الذي تضطلع به الآلية، وعلى تيسير الاطلاع على محفوظات المحكمة والآلية<sup>(14)</sup>. وشارك أكثر من 160 من معلمي مرحلة التعليم الثانوي في ست حلقات عمل نظمها الآلية بشأن استخدام المحفوظات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الآلية في إلقاء ست محاضرات حول إرث المحكمة، استضافتها مجموعات أو منظمات محلية، وأُتيحت لأكثر من 200 شاب وصحفي وباحث من المنطقة. وفي آذار/مارس 2021، أكملت الآلية الدورة الثانية من سلسلة محاضراتها المعنونة "القانون الدولي والوقائع التي تم إثباتها أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة"، التي أُتيحت لأكثر من 150 طالبا في الدراسات العليا في القانون من ثماني جامعات في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، نشرت الآلية "مجلد المقالات لعام 2020"<sup>(15)</sup>، وهو تجميع للمقالات الفائزة لطلاب القانون الذين شاركوا في مسابقة للكتابة في إطار الدورة الأولى من سلسلة المحاضرات التي تنظمها الآلية.

139 - ويسر الآلية أن تعيد بأن المشروع ما زال يلقي استحسانا، حيث وصلت حملاته على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من 3 ملايين مستخدم منذ كانون الثاني/يناير 2019، وتود أن تشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك سويسرا، على دعمها السخي.

## حادي عشر - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

140 - عملا بالفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي، تستجيب الآلية لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية فيما يتعلق بالتحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في رواندا وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة وفيما يتعلق بمقاضاتهم ومحاكمتهم.

141 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهز قلم الآلية 27 طلبا للمساعدة وردت من سلطات وطنية أو أطراف في إجراءات محلية، فيما يتصل بإجراءات محلية تتعلق بأفراد يُزعم تورطهم في الإبادة الجماعية التي تعرضت لها جماعة التوتسي في رواندا في عام 1994 أو في النزاعات التي نشبت في يوغوسلافيا السابقة. وقدم قلم الآلية أيضا أكثر من 26 080 وثيقة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الآلية طلبات عديدة ونظرت فيها، وهي الطلبات التي قُدمت عملا بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، من أجل تعديل تدابير الحماية الممنوحة للشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا معروضة على المحكمتين المخصصتين أو الآلية<sup>(16)</sup>. ونتاح في الموقع الشبكي للآلية معلومات وتوجيهات شاملة فيما يتعلق بتقديم طلبات المساعدة<sup>(17)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ترد في المرفق الثاني تفاصيل عن نشاط الادعاء فيما يتعلق بطلبات المساعدة.

(14) <https://www.irmct.org/en/mip/about-mip> للاطلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج معلومات الآلية الخاص بالمجتمعات المحلية المتضررة.

(15) متاح على الرابط التالي: [www.irmct.org/en/mip/features/2020-essay-volume](http://www.irmct.org/en/mip/features/2020-essay-volume).

(16) أصدر الرئيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسعة أوامر تكليف تتعلق بما مجموعه 24 طلبا قدمت عملا بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (انظر الفقرة 78). وتم إصدار ما مجموعه 30 قرارا وأمرًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتلك الطلبات أو الطلبات المقدمة عملا بالقاعدة 86 التي كانت قد وردت في فترة إبلاغ سابقة.

(17) انظر [www.irmct.org/en/about/functions/requests-assistance](http://www.irmct.org/en/about/functions/requests-assistance).

142 - ومن المتوقع أن تستمر الأنشطة المرتبطة بطلبات المساعدة الواردة من السلطات القضائية الوطنية، وذلك بالتوازي مع إجراءات التحقيق والمقاضاة أمام المحاكم المحلية بشأن القضايا المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية التي تعرضت لها جماعة التوتسي في رواندا في عام 1994 وبالنزاعات التي نشبت في يوغوسلافيا السابقة.

## ثاني عشر - القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

143 - تكون الآلية، عملاً بالفقرة 5 من المادة 6 من نظامها الأساسي، مسؤولة عن الاضطلاع، بمساعدة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، برصد القضايا التي تُحيلها المحكمتان المخصصتان والآلية إلى المحاكم الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية ممارسة مهام الرصد الموكلة إليها فيما يتعلق بثلاث قضايا أُحيلت إلى رواندا وقضية أُحيلت إلى فرنسا وأخرى إلى صربيا.

144 - واستمر رصد القضايا المحالة إلى رواندا، بمساعدة مجانية من مراقبين تابعين للقسم الكيني في لجنة الحقوق الدولية، وذلك بموجب مذكرة تفاهم أبرمت في 15 كانون الثاني/يناير 2015 وعُدلت في 16 آب/أغسطس 2016. وتتعلق القضايا المحالة بجان أوينكيندي، وبرنار مونياغيشاري، ولاديسلاس نتاغانزوا، الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحقهم لائحة اتهام. وتوجد قضية نتاغانزوا في مرحلة الاستئناف، بعد صدور الحكم الابتدائي في تلك القضية في 28 أيار/مايو 2020. وأصدرت محكمة الاستئناف في رواندا حكم الاستئناف في قضية أوينكيندي في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقدم السيد أوينكيندي في وقت لاحق إخطاراً بمراجعة حكم الاستئناف أمام المحكمة العليا لرواندا. أما في قضية مونياغيشاري، فقد أكدت محكمة الاستئناف في رواندا في 7 أيار/مايو 2021 الحكم الابتدائي الذي كان قد صدر في تلك القضية في 20 نيسان/أبريل 2017.

145 - وفيما يتعلق بقضية *لوران بوسيباروتا* التي أُحيلت إلى فرنسا، أمرت دائرة التحقيق بتوجيه لائحة اتهام وبإحالة القضية إلى محكمة الجنايات في باريس في 21 كانون الثاني/يناير 2021. وفي 14 نيسان/أبريل 2021، رفضت محكمة النقض الطعن بالنقض الذي قدمه الدفاع وأكدت الإحالة. وواصل مراقب مؤقت رصد الإجراءات في قضية *بوسيباروتا*.

146 - وفيما يتعلق بالقضية المرفوعة ضد فلاديمير كوفاتشيفيتش، التي أحالتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى صربيا في آذار/مارس 2007، تقوم الآلية حالياً بتقييم الحاجة إلى مزيد من الرصد، نظراً لعدم حدوث أي تغيير في وضع القضية في السنوات الأخيرة. وتتطلع الآلية إلى أن تتمكن من تقديم معلومات مستكملة في تقريرها المقبل.

147 - وكما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تأثر رصد القضايا المذكورة أعلاه بجائحة كوفيد-19. وبالنظر إلى القيود المفروضة على السفر، طلب قلم الآلية مساعدة السلطات الوطنية المعنية لتمكين المراقبين من أداء واجباتهم. وحضر المراقبون جلسات الاستماع والاجتماعات أو تابعوا سير أعمالها عن بعد، حيثما أمكن ذلك. وعلاوة على ذلك، قام رئيس الآلية، بناءً على طلب المراقبين، بفتح المجال مرة أخرى لتقديم تقارير موحدة تغطي عدة أشهر، عند الاقتضاء.



148 - ومن المتوقع أن يستمر الدعم الذي تقدمه الآلية لرصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية طوال الفترة التي سيستغرقها النظر في تلك القضايا. وفي حين أن كل قضية تختلف عن غيرها، فإن الخبرة المكتسبة من القضايا التي أحييت حتى الآن مفيدة في تقدير الأجل الزمنية المحتملة. وعلى النحو المبين أعلاه، فإن قضيتين من القضايا التي تم رصدها في رواندا، وهما قضية *أوينكيندي* وقضية *مونياغيشاري*، هما الآن في مرحلة ما بعد الاستئناف. وتتوقع الآلية، رهنا بالتطورات الأخرى التي ستشهدتها الأشهر المقبلة وطول أي استعراض في قضية *أوينكيندي*، أن تقترب من نهاية المسؤوليات المنوطة بها في مجال الرصد فيما يتعلق بهاتين القضيتين. وأخيراً، فإن مهمة الرصد التي تضطلع بها الآلية فيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى رواندا ستحتاج إلى مزيد من التقييم، في حالة إلقاء القبض على أي من الهاربين المتوقع أن تتم محاكمتهم في رواندا.

### ثالث عشر - المحفوظات والسجلات

149 - وفقاً للمادة 27 من النظام الأساسي للآلية، تتولى الآلية المسؤولية عن إدارة محفوظاتها ومحفوظات المحكمتين المخصصتين. وتضم المحفوظات، التي تحفظ في موقع مشترك لدى كل فرع من فرعي الآلية، كلا من السجلات المادية والرقمية، مثل الوثائق والخرائط والصور الفوتوغرافية والتسجيلات السمعية البصرية والأغراض. وتتعلق السجلات، في جملة أمور، بالتحقيقات ولوائح الاتهام وإجراءات المحكمة؛ وحماية الشهود؛ واحتجاز الأشخاص المتهمين؛ وإنفاذ الأحكام القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، تضم المحفوظات الوثائق الواردة من الدول ومن السلطات الأخرى المعنية بإنفاذ القوانين ومن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

150 - ويتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية حالياً المسؤولية عن إدارة نحو 4 400 متر طولي من السجلات المادية و 2,7 بيتابايت من السجلات الرقمية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفرعي الآلية. وتشمل إدارة المحفوظات حفظ السجلات وترتيبها ووصفها وتأمينها وتوفير إمكانية الاطلاع عليها، مع ضمان الاستمرار في حماية المعلومات السرية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالشهود المحميين.

151 - وفيما يتعلق بالحفظ، استمر إدماج السجلات الرقمية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نظام الحفظ الرقمي الخاص بالآلية لضمان سلامتها وموثوقيتها وصلاحياتها للاستخدام على المدى الطويل، وفقاً لسياسة الآلية المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات والحفاظ عليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدمجت في النظام سجلات رقمية يصل حجمها الإجمالي إلى 32,54 تيرابايت، وتشتمل على أكثر من 7 320 ملفاً بأشكال متنوعة. وسيواصل قسم المحفوظات والسجلات العمل المتعلق بتعزيز برنامج الحفظ الرقمي الخاص بالآلية من خلال الاستمرار في تطوير القدرات والإمكانات المؤسسية المتعلقة بالحفظ الرقمي.

152 - وعلاوة على ذلك، استمر حفظ التسجيلات السمعية البصرية المخزنة على وسائط مادية متقدمة في لاهاي. وجرى تقييم أكثر من 11 950 من السجلات السمعية البصرية المادية لتحديد الاحتياجات المتعلقة بالحفظ. وفي فرع أروشا، أُحرز تقدم في إعداد تسجيلات سمعية بصرية متاحة للجمهور تتعلق بالإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأُتيح بذلك الاطلاع على ما مجموعه 600 ساعة من التسجيلات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

153 - وواصلت الآلية أيضا تيسير الوصول إلى السجلات القضائية العامة في عهدها على أوسع نطاق ممكن من خلال قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحاكم. وكما ذكر سابقا، تضم قاعدة البيانات جميع السجلات القضائية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ويُتاح في الوقت الراهن لعموم الناس الاطلاع على أكثر من 355 000 سجل قضائي، بما في ذلك ما يقارب 29 000 ساعة من التسجيلات السمعية البصرية، عبر قاعدة البيانات المذكورة. وقد اطلع ما يزيد على 15 400 مستخدم على السجلات القضائية العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

154 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الآلية 56 طلبا للاطلاع على السجلات التي بعدها وردت عليها بموجب سياسة الاطلاع على سجلات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين<sup>(18)</sup>. وكان العديد من هذه الطلبات يتعلق بالحصول على نسخ من التسجيلات السمعية البصرية لوقائع جلسات المحكمة.

155 - وفيما يتعلق بمحفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية، استمر قسم المحفوظات والسجلات في وضع فهرس متاح للجمهور يتضمن وصفا للمحفوظات ويعد وفقا للمعايير الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استحدث أكثر من 2 000 قيد جديد في الفهرس.

156 - وفي 9 نيسان/أبريل 2021، افتتح قسم المحفوظات والسجلات، بالاشتراك مع مكتب العلاقات الخارجية التابع للآلية، معرضا رقميا بعنوان "المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: نظرة على الماضي" وأطلق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي للاحتفال بالذكرى السابعة والعشرين للإبادة الجماعية التي تعرضت لها جماعة التوتسي في رواندا في عام 1994. ولاقت الحملة استحسان الجمهور وطالت 61 191 فردا بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

157 - وبالرغم من أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تؤثر على قسم المحفوظات والسجلات، أحرز تقدم في عدد من المشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بفضل تنفيذ الحلول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وعودة بعض الموظفين إلى المكتب بالتناوب. وعلى هذا الأساس أيضا، واصل القسم تقديم الخدمات الكاملة إلى أقصى حد ممكن إلى الأقسام الأخرى وإلى الجمهور.

## رابع عشر - العلاقات الخارجية

158 - يتولى مكتب العلاقات الخارجية مسؤولية نشر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن العمل القضائي للآلية وعن الأنشطة التي تضطلع بها. ويشمل ذلك دعم المسؤولين الرئيسيين للآلية في تفاعلاتهم مع الجهات صاحبة المصلحة عند الاقتضاء، واستضافة الزيارات، وتنظيم الاجتماعات والمناسبات العامة، والاتصال بوسائل الإعلام، واستحداث مواد إعلامية، وتيسير اطلاع عامة الجمهور على المعلومات، بما في ذلك من خلال الموقع الشبكي للآلية وقنواتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال مكتبتها.

159 - وكما كان الحال خلال الفترتين المشمولتين بالتقريرين السابقين، ظلت الزيارات الموقعية معلقة حتى إشعار آخر بسبب جائحة كوفيد-19. بيد أن مكتب العلاقات الخارجية واصل برنامجه للزيارات الافتراضية من خلال استضافة عدد من الزيارات والعروض وورش العمل عبر الإنترنت. وإجمالاً، شارك في برنامج

الزيارات الافتراضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يزيد على 220 من الطلاب الدوليين والإقليميين وممثلي المنافذ الإعلامية وأفراد الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب جهوده الرامية إلى تيسير إمكانية اطلاع الجمهور ووسائل الإعلام على الإجراءات القضائية للآلية، بطرق من بينها بث جلسات المحاكمة على الموقع الشبكي للآلية وتنسيق إصدار التسجيلات السمعية البصرية الرسمية وبثها إلى منافذ الإعلام الدولية والإقليمية. وفي هذا الصدد، اجتذب البث المباشر للمرافعات الختامية في قضية ستانيسيتش وسيمافيتش في الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل 2021 أكثر من 3 000 مشاهد، في حين شوهدت الإجراءات في قضية نزيبونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقاً) في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021 أكثر من 6 300 مرة. وبوجه أعم، سجل الموقع الشبكي للآلية أكثر من 610 000 مشاهدة لصفحاته وأطلع عليه 160 000 زائر تقريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

160 - وبالإضافة إلى تلك الجهود، أطلقت الآلية في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 على وسائل التواصل الاجتماعي شريط فيديو بعنوان "العد التنازلي للآلية '10 في 10'"، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية من خلال تسليط الضوء على بعض الأحداث الرئيسية في العقد الماضي.

161 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب العلاقات الخارجية أيضاً بحملات على وسائل التواصل الاجتماعي للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (25 تشرين الثاني/نوفمبر)، واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة (9 كانون الأول/ديسمبر)، واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست (27 كانون الثاني/يناير)، واليوم الدولي للمرأة (8 آذار/مارس)، واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (21 آذار/مارس)، واليوم الدولي للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واحترام كرامة الضحايا (24 آذار/مارس).

162 - وأخيراً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهزت مكتبتنا الآلية في أروشا ولاهاي ما مجموعه 619 طلباً من طلبات البحوث والإعارات والاستفسارات الأخرى. وهذا العدد أقل من المعتاد نتيجة لجائحة كوفيد-19.

## خامس عشر - تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

163 - واصلت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل للتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره التقييمي لعام 2020 (S/2020/236)، الفقرتان 66 و 67، وإلى استكمال تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم عام 2018 (S/2018/206)، الفقرتان 43 و 44.

164 - وفيما يتعلق بالتوصية الأولى من التوصيات المتعلقة لعام 2018، أحرزت الآلية تقدماً في وضع خطة عامة قائمة على سيناريوهات ليسترشد بها في اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد والإعدادات للأحداث غير المتوقعة والمتوقعة، وسوف تتقاسم تلك الخطة في الوقت المناسب. وكانت الجهود التي بذلتها اللجنة التوجيهية المعنية بمكافحة جائحة كوفيد-19 في مجال التخطيط لسيناريوهات محددة متصلة بالجائحة ووضع بروتوكولات ذات صلة بالموضوع، مفيدة في هذا الصدد. وتتعلق التوصية الثانية من التوصيات المتعلقة لعام 2018 بمعنويات الموظفين داخل الادعاء، ويجري تناولها في المرفق الثاني.

165 - وفيما يتعلق بالتوصيات المتبقية الواردة في تقرير التقييم الصادر عن المكتب لعام 2020، واصل المسؤولون الرئيسيون إعطاء الأولوية للتنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهم، وبصورة غير مباشرة، على صعيد الأجهزة، فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر عليهم على قدم المساواة (S/2020/236، الفقرة 66). وقد

كان ذلك أمراً بالغ الأهمية في سياق اتخاذ القرارات بشأن استجابة الآلية للجائحة المستمرة، فضلاً عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات في مجالات متنوعة مثل الميزانية والتوظيف، وممارسات الإيداع، وخدمات الدعم القضائي. وفيما يتعلق بالترشيد الموصى به للتسلسل الإداري لوظيفة العلاقات الخارجية، فقد كان ذلك موضوع مناقشات مستمرة بين رئيس الآلية ورئيس القلم. وتأمل الآلية أن تتمكن من تقديم اقتراح في المستقبل القريب.

166 - وفيما يتعلق بتوصية المكتب بتقديم توقعات واضحة ومضبوطة بشأن الجداول الزمنية للإنجاز (S/2020/236، الفقرة 67)، حددت الآلية هذه المعلومات أعلاه<sup>(19)</sup> وفي الضميمة الثالثة. وقدمت الآلية، على وجه الخصوص، توقعات لإكمال النظر في عبء القضايا المعروضة عليها ولم يبت فيها بعد، وشرحت بالكامل أي تعديلات على التوقعات الواردة في التقرير السابق. ويوضح هذا التقرير كيف أن الآلية لم تدخر مرة أخرى أي جهد في محاولة التخفيف من أثر الجائحة وغير ذلك من التحديات على جداولها الزمنية للإنجاز، وأحرزت علوة على ذلك تقدماً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

167 - وبالإضافة إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المكتب بشأن التقييم، واصلت الآلية الاستفادة من عمليات المراجعة المنتظمة التي يجريها المكتب. وفي هذا الصدد، اكتملت مراجعة إدارة خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في الآلية، وأسفرت عن إصدار أربع توصيات. وفي سياق منفصل، شاركت الآلية في مراجعة تصدي كيانات الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 على نطاق المنظومة. ولا تزال هذه المراجعة جارية.

168 - وفيما يتعلق بعمليات المراجعة التي أجراها المكتب في السابق، ثابرت الآلية على متابعة أي توصيات مفتوحة أو معلقة وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بمراجعة حسابات مرفق فرع أروشا بعد تشييده وشغله، أعد مشروع أولي للمبادئ التوجيهية لتخصيص الحيز متاح. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد إبرام اتفاق التسوية النهائية مع المهندس المعماري في تشرين الأول/أكتوبر 2020 ودفع كلفة التسوية في كانون الأول/ديسمبر 2020، حررت الآلية والمهندس المعماري بعضهما البعض من الالتزامات المتعلقة بمطالباتهما. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر سابقاً، واصلت الآلية تنفيذها للتوصية الوحيدة الصادرة في التقرير السري للغاية بشأن مراجعة تنفيذ ورصد الأحكام الصادرة بحق الأشخاص المدانين تحت إشراف الآلية.

169 - وإضافة إلى تعاون الآلية مع المكتب، يقوم مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة حسابات الآلية سنوياً. وفي 3 أيار/مايو 2021، أنجز مجلس مراجعي الحسابات مراجعة مدتها أربعة أسابيع، أجريت بالكامل عن بعد نتيجة للتدابير والقيود المفروضة على السفر من جراء تفشي جائحة كوفيد-19.

170 - وترحب الآلية بعمل المكتب ومجلس مراجعي الحسابات وتعرب عن تقديرها لذلك، وكذلك لفرصة الاستمرار في تعزيز عملياتها من خلال عمليات المراجعة والتقييم المنتظمة. وبالإشارة إلى قرار مجلس الأمن 2529 (2020)، يسر الآلية أنها ما زالت تحرز تقدماً كبيراً في إغلاق التوصيات المعلقة، مما يساهم في تعزيز كفاءتها وكفالة الإدارة الفعالة والشفافة.

(19) انظر الفقرات 56 إلى 59 فيما يتعلق بقضية ستانيسليش وسيمانوفيتش، والفقرتين 60 و 61 فيما يتعلق بقضية كابوغا، والفقرات 62 إلى 69 فيما يتعلق بقضية ملاديتش، والفقرتين 72 و 73 فيما يتعلق بقضية نزابونيمبا وآخرين.

## سادس عشر - الخاتمة

171 - تقترب الآلية، مع توقع صدور ثلاثة أحكام بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021، من رؤية النتائج الملموسة للجهود الدؤوبة التي بذلتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والفترات السابقة لذلك. وهذا أمر يبعث على الارتياح بوجه خاص بالنظر إلى التحديات التي اعترضتها في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الأعطال الكبرى التي طالت الإجراءات الجارية، والخسارة الفادحة لأحد قضاة الآلية، والوفاة المفاجئة لأحد المتهمين. وفي ظل تلك الظروف، كان على قضاة الآلية وموظفيها وأفرقة الدفاع وغيرهم أن يجدوا في أنفسهم مدخرا جديدا من قوة العزيمة والقدرة على الصمود لاستكمال الأعمال المعلقة حتى النهاية. وتغتم الآلية هذه الفرصة لتتوجه بخالص الشكر لجميع هؤلاء الأشخاص ولتثني عليهم لما قدموه من خدمات ولعملهم الجاد وتقانيهم الاستثنائي.

172 - وتتطلع الآلية بشدة، بدافع من الارتياح لما تحقق من تقدم، إلى إتاحة فرصة إبلاغ الدول الأعضاء باختتام الإجراءات القضائية ذات الصلة في تقريرها نصف السنوي المقبل. وبهذا المعنى، تقف الآلية على عتبة مرحلة جديدة يقل فيها نشاطها القضائي الأساسي. وستحتفظ الآلية في قوائم القضايا المعروضة عليها، بعد صدور الأحكام في شهر حزيران/يونيه، بقضية كابوغا، وكذلك بأية إجراءات استئناف محتملة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وقضية نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقا).

173 - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، ستظل الآلية مطالبة بأداء مهامها القضائية المستمرة، بما في ذلك المهام المتعلقة بحماية الضحايا والشهود وإنفاذ الأحكام القضائية وتلبية طلبات المساعدة الوطنية، وبتنفيذ أنشطتها المتبقية الأخرى. وفي حين أن تلك المسؤوليات الطويلة الأجل ستستمر في المستقبل المنظور، تتخذ الآلية في الوقت نفسه خطوات هامة نحو زيادة تبسيط عملياتها. وسيكون لإصدار الأحكام في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل أهمية محورية في هذا الصدد.

174 - وعلى الرغم من استمرار التحديات التي تعترض ضمان المساءلة في جميع أنحاء العالم، تغخر الآلية بأداء دور في النهوض بالعدالة الدولية، ويشد من أزرها دعم الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي تدافع عن القضية نفسها. وتدين الآلية بالعرفان بشكل خاص لمن دأبوا على التعاون معها ومساعدتها في أنشطتها، وكذلك أنشطة المحكمتين المخصصتين، على مدى سنوات عديدة، بدءا بالدولتين المضيفتين المتميزتين، وهما جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا، فضلا عن رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة. وتجدر الإشارة أيضا بشكل خاص إلى الدول الـ 15 المعنية بإنفاذ أحكام الآلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب الآلية عن خالص شكرها لسويسرا والاتحاد الأوروبي لتقديمهما مرة أخرى الدعم السخي للمشاريع الهادفة إلى إذكاء الوعي بولايتها وعملياتها.

175 - وبالمثل، تود الآلية أن تعرب عن امتنانها العميق لمجلس الأمن وللفريق العامل غير الرسمي التابع له المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكذلك لمكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولا تزال الآلية تستفيد من التوجيهات القيمة التي توفرها لها هذه الجهات والتوصيات المقدمة خلال استعراض المجلس للتقدم الذي أحرزته الآلية في عام 2020، وهي تتطلع إلى بدء التقييم المقبل الذي سيجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في وقت لاحق من عام 2021. ولا بد أيضا من توجيه الشكر إلى الجمعية العامة وإلى عموم أعضاء الأمم المتحدة على دعمها لميزانية الآلية خلال هذه الفترة التي تفرض فيها قيود عالمية على الموارد.

176 - وعلى نحو ما جرى وصفه بشكل شامل في هذا التقرير، فإن التزام الآلية الثابت بمواصلة أداء عملها طوال فترة جائحة كوفيد-19 ومواصلة إحراز التقدم في عملها قد أتى ثماره. وتستطيع الآلية أن تؤكد للدول الأعضاء أن هذا التوجه سيستمر إلى ما بعد إصدار الأحكام المعلقة. وبالفعل يعرب القضاة والموظفون الملتزمون العاملون فيها عن استعدادهم لبذل كل ما في وسعهم لضمان إنجاز الإجراءات القضائية النهائية على نحو عادل وسريع. وستعتمد الآلية بدورها مرة أخرى على دعم وثقة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الكرام. ولن تتمكن الآلية من مواصلة الاضطلاع بالولاية الأساسية التي كلفها بها مجلس الأمن إلا بدعم قوي من الملتزمين بالنهوض بالعدالة والمساءلة وسيادة القانون على الصعيد الدولي.

## المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقرير المرحلي للمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين  
الجنايتين، سيرج براميرتز، عن الفترة الممتدة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى  
16 أيار/مايو 2021

## المحتويات

## الصفحة

41	أولا - لمحة عامة .....
42	ثانيا - المحاكمات ودعاوى الاستئناف .....
43	ألف - المستجدات في سير المحاكمات الابتدائية .....
43	1 - قضية كابوغا .....
44	2 - قضية نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقا) .....
44	3 - قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش .....
45	باء - المستجدات في سير دعاوى الاستئناف .....
45	قضية ملاديتش .....
45	جيم - الدعاوى الأخرى .....
45	دال - التعاون مع مكتب المدعي العام .....
46	هاء - الإفراج المبكر المشروط .....
47	ثالثاً - الهاربون من العدالة .....
49	رابعاً - المساعدة المقدمة للمحاكمات الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب .....
49	ألف - جرائم الحرب المرتكبة في رواندا .....
49	1 - استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا .....
51	2 - إنكار الإبادة الجماعية .....
51	3 - القضايا المحالة إلى فرنسا .....
52	4 - القضايا المحالة إلى رواندا .....

53	باء - جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة . . . . .
53	1 - استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة . . . . .
53	2 - الإنكار والتمجيد . . . . .
54	3 - التعاون القضائي الإقليمي . . . . .
56	4 - تسجيل الأحكام . . . . .
56	5 - البوسنة والهرسك . . . . .
58	6 - كرواتيا . . . . .
59	7 - الجبل الأسود . . . . .
60	8 - صربيا . . . . .
62	جيم - الحصول على المعلومات والأدلة . . . . .
63	دال - بناء القدرات . . . . .
64	هاء - الأشخاص المفقودون . . . . .
64	خامسا - المهام المتبقية الأخرى . . . . .
64	سادسا - الإدارة . . . . .
64	ألف - لمحة عامة . . . . .
65	باء - التصدي لجائحة كوفيد-19 . . . . .
66	جيم - تقارير مراجعة الحسابات . . . . .
67	سابعاً - خاتمة . . . . .



## أولا - لمحة عامة

- 1 - يقدم المدعي العام هذا التقرير المرحلي الثامن عشر عملاً بقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، وهو تقرير يتناول ما حدث من تطورات في الفترة الممتدة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 15 أيار/مايو 2021.
- 2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام للآلية (الادعاء) التركيز على ثلاث أولويات هي: (أ) إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف على وجه السرعة؛ و (ب) تحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994 لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ و (ج) مساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ويعول المكتب على التعاون الكامل من جانب الدول لتنفيذ ولايته بنجاح في تلك المجالات.
- 3 - وحقق مكتب المدعي العام إنجازات بارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث واصل التقدم المحرز نحو إنجاز مهامه المتبقية المخصصة. وفي فرع أروشا، اضطلع الادعاء في الوقت المناسب بعمله في قضية *نزابونيمبا وآخرين* (قضية *تورينويو وآخرين* سابقاً)، وأكمل عرض مرافعته الرئيسية، ورد على الأدلة التي قدمتها أفرقة الدفاع، وكاد أن ينتهي من إعداد مذكراته الختامية. وفي قضية *كابوغا*، وافقت الدائرة الابتدائية في 24 شباط/فبراير على لائحة الاتهام المعدلة للادعاء، مما سيجب للادعاء عرض القضية بحجج أقوى وأوضح وبوتيرة أسرع. أما في فرع لاهاي، فقد أنهى الادعاء إجراءات المحاكمة في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، وينتظر الآن صدور أحكام في إعادة المحاكمة وإجراءات الاستئناف في قضية *ملاديتش*.
- 4 - ويعمل مكتب المدعي العام على نحو مكثف لتحديد مكان الهاربين الستة الباقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. والهدف الذي يحظى بالأولوية القصوى هو إلقاء القبض على بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي في القوات المسلحة الرواندية، بينما يواصل المكتب بنشاط ملاحقة الهاربين الخمسة الآخرين، وهم فولجانس كاييشيما، وفينياس مونيواروغاراما، وألويس نديمباتي، وشارل ريانديكايو، وشارل سيكوبوابو. وكما ذكر سابقاً، فإن عدم تعاون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو فعال في الوقت المناسب، لا سيما دول وسط وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يحول دون تحقيق نتائج ناجحة. والحالة حرجية، ولا بد أن يتدخل مجلس الأمن على وجه الاستعجال. وينبغي للدول الأعضاء أن توضح للمجلس ولضحايا الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا في عام 1994 وللناجين منها لماذا لا ترى ضرورة لتلبية طلبات المساعدة وتنفيذ مذكرات التوقيف الدولية والتعاون مع المكتب تعاوناً كاملاً وفعالاً.
- 5 - وفيما يتعلق بالملاحقات القضائية الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب في رواندا، يعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للسلطات الرواندية ويهئها على استكمال إجراءاتها ضد اثنين من المتهمين الثلاثة الذين نُقلوا حتى الآن إلى رواندا لمحاكمتهم بمقتضى القاعدة 11 مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وسيُنقل إلى رواندا هاربون آخرون وجهت إليهم المحكمة اتهامات لمحاكمتهم بعد إلقاء القبض عليهم. وواصل المكتب، في حدود الموارد المتاحة، رصد التقدم المحرز في

القضايا المحالة إلى السلطات الرواندية والفرنسية، ومنح القطاعات القضائية الوطنية إمكانية الاطلاع على مجموعة الأدلة التي تحتفظ بها الآلية، ودعم المساءلة على الصعيد الوطني عن الجرائم المرتكبة. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى مزيد من العدالة في الجرائم المرتكبة خلال الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا في عام 1994، ولا يزال هناك عدد كبير من المشتبه فيهم الذين يتعين مقاضاتهم. ويهيب المكتب بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم الكامل لعملية المساءلة، سواء في قاعات محكمة الآلية أو في رواندا أو في دول ثالثة.

6 - وفيما يتعلق بالملاحقات القضائية الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، واصل مكتب المدعي العام دعم مواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991. ومع إغلاق المحكمة أبوابها، فإن المضي في إجراءات المساءلة عن الجرائم سيعتمد الآن بشكل كامل على الهيئات القضائية الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وبناء على طلب الحكومات والجهات صاحبة المصلحة في المنطقة، واصل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم المساعدة الأساسية، لا سيما بإتاحة إمكانية الاطلاع على الأدلة التي بحوزته والاستفادة من خبراته. وفي الوقت نفسه، كان التقدم في مبادرات العدالة الوطنية بطيئاً في السنوات الأخيرة، خاصة بالنظر إلى الكم الكبير من القضايا المتراكمة التي لم يبت فيها بعد. كما أن الالتزامات التي قطعتها الحكومات في المنطقة بدعم العدالة فيما يتعلق بجرائم الحرب والبحث عن المفقودين والمصالحة لم يتم الوفاء بها بعد.

7 - وواصل مكتب المدعي العام الاسترشاد في تسيير أعماله بآراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المبين في جملة نصوص منها الفقرات 18 إلى 20 من قراره 2256 (2015) والفقرتين 7 و 8 من قراره 2422 (2018).

8 - وواصل مكتب المدعي العام العمل بترتيبات العمل عن بعد وفي الموقع في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويعود الفضل في التقدم المستمر الذي أحرزه المكتب في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وولايته في ظل تلك الظروف الصعبة بدرجة كبيرة إلى تقاني موظفيه في خدمة قضية العدالة.

## ثانياً - المحاكمات ودعاوى الاستئناف

9 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب المدعي العام على قضية واحدة في المرحلة التمهيدية (قضية كابوغا)، ومحاكمتين ابتدائيتين (قضية تورينابو وآخرين، وقضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش)، وقضية استئناف واحدة (قضية ملايتش).

10 - وهذا النشاط القضائي مؤقت بطبيعته، ويتخذ مكتب المدعي العام جميع الخطوات في حدود سيطرته للإسراع بإنجاز هذه الإجراءات.

## ألف - المستندات في سير المحاكمات الابتدائية

### 1 - قضية كابوغا

11 - في 16 أيار/مايو 2020، أُلقي القبض على فيليسيان كابوغا في باريس بعد أكثر من عقدين من الزمن قضاها هارباً. وهو متهم بارتكاب ست جرائم دولية خطيرة هي: الإبادة الجماعية؛ والتحريض المباشر والعنفي على ارتكاب الإبادة الجماعية؛ والتآمر لارتكاب الإبادة الجماعية؛ والاضطهاد باعتباره جريمة ضد الإنسانية؛ والإبادة باعتباره جريمة ضد الإنسانية؛ والقتل العمد باعتباره جريمة ضد الإنسانية.

12 - وفي 24 شباط/فبراير 2021، وافقت الدائرة الابتدائية على طلب الادعاء بتعديل لائحة الاتهام في قضية كابوغا. وقُدمت لائحة الاتهام أولاً في تشرين الأول/أكتوبر 1997. وتعكس أحدث التعديلات أربعة تغييرات رئيسية هي: (أ) الأدلة الإضافية التي جُمعت، لا سيما منذ إلقاء القبض على كابوغا؛ و (ب) تقديم أوصاف أكثر تحديدا للجرائم المتهم بها؛ و (ج) تبسيط الاتهامات من أجل الإسراع بالمحاكمة؛ و (د) الموافقة بالمستندات على أساس التطورات في الفقه القضائي منذ عام 2011. والتهم الموجهة إلى كابوغا معروضة الآن في سياق عنصرين، أولهما يتعلق بمحطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف (Radio Télévision Libre des Mille Collines)، ويتعلق الثاني بالجرائم التي ارتكبتها ميليشيات إنترهاموي. والمهم أن التعديلات التي أجراها الادعاء أدت إلى تحديد حوادث معينة متعلقة بالعنف الجنسي يتهم بها كابوغا الآن، حيث رأى مكتب المدعي العام أن من الأهمية بمكان الكشف صراحة عن جرائم العنف الجنسي المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية والأضرار الخاصة التي عانت منها النساء والفتيات. وفي نهاية المطاف، ستؤدي لائحة الاتهام المعدلة، بفضل تبسيط التهم وتوضيحها وبيان تفاصيلها، إلى محاكمة أسرع وإلى الكشف في نفس الوقت وبشكل مناسب عن حجم الجرائم المرتكبة والمسؤولية الجنائية المزعومة لكابوغا.

13 - وبإقرار لائحة الاتهام المعدلة، يركز الادعاء تماماً على التحضير للإجراءات السابقة للمحاكمة وضمان استعداده لبدء المحاكمة. ويجري إطلاع الدفاع على مواد إضافية، وبدأ العمل لإعداد قوائم الشهود والأدلة، ويعكف فريق المحاكمة على إعداد مذكرته التمهيدية. واقترح الادعاء تحديد منتصف أيلول/سبتمبر موعداً نهائياً لإنجاز التزاماته في المرحلة التمهيدية، رهناً بالأعمال التحضيرية التي يقوم بها الدفاع، وينتظر خطة عمل تمهيدية من الدائرة الابتدائية. ومن المقرر عقد جلسة تحضيرية في 1 حزيران/يونيه، أي بُعيد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الادعاء 16 مذكرة بشأن مسائل تتعلق بهذه القضية، ورد على سبع مذكرات قدمها الدفاع. وأطلع الادعاء الدفاع على 141 1 ملفاً تضم 402 14 صفحة.

15 - ويواجه الادعاء عبئاً هائلاً من العمل فيما يتعلق بهذه القضية، نشأ عن تعقيد التهم الموجهة إلى كابوغا والحجم الكبير للدعوى التبعية المتعلقة بمسائل مثل صحة المتهم. وببذل مكتب المدعي العام قصارى جهده لإدارة عبء العمل بإعادة توزيع الموارد على نطاق المكتب بشكل مرن وفقاً لسياسة "المكتب الواحد". وللأسف، تأخر استقدام الموظفين بسبب التخفيضات المفروضة على ميزانية الآلية لعام 2021، وهي التخفيضات التي استوعبها المكتب إلى جانب قلم الآلية. ويؤكد المكتب على ضرورة الموافقة الكاملة على طلبات الميزانية المحدودة لضمان إنجاز هذه المحاكمة بسرعة.

## 2 - قضية نزابونيمبا وآخرين (قضية تورينابو وآخرين سابقا)

16 - في 24 آب/أغسطس 2018، أكد القاضي المنفرد لائحة الاتهام في قضية المدعي العام ضد تورينابو وآخرين، وأصدر مذكرات توقيف. وفي 9 آب/أغسطس 2019، قدم المدعي العام لائحة اتهام ضد أوغستين نغيراباتواري، تم تأكيدها في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق القاضي المنفرد على طلب الادعاء وأمر بضم القضية. وتتهم لوائح الاتهام خمسة أفراد، هم نغيراباتواري، وماكسيميليان تورينابو، وأنسيلم نزابونيمبا، وجان دوديوه نداغيجيمانا، وماري روز فاتوما، بانتهاك حرمة المحكمة في محاولة ترمي إلى إلغاء إدانة نغيراباتواري. وإضافة إلى ذلك، توجه لائحة الاتهام إلى ديك برودانس مونيشولي، وهو محقق ضمن فريق الدفاع السابق عن نغيراباتواري، وإلى نغيراباتواري وتورينابو، تهمة بانتهاك أوامر المحكمة المتعلقة بحماية الشهود.

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى الادعاء وأفرقة الدفاع من عرض أدلتهم. وتم الاستماع إلى شاهد الإثبات النهائي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. واستمع القاضي المنفرد في 9 آذار/مارس 2021 إلى المرافعات الشفوية التي قدمها الدفاع بشأن أحكام البراءة، وأعرب عن رفضه لها في 12 آذار/مارس. وانتهت أفرقة الدفاع من تقديم أدلتها بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المقرر تقديم المذكرات الختامية للمحاكمة في 31 أيار/مايو 2021، والاستماع إلى المرافعات الختامية في الأسبوع الذي يبدأ في 21 حزيران/يونيه. وتمشيا مع توجيهات القاضي المنفرد، قام الادعاء بتبسيط عرض أدلته بتقليل عدد الشهود واستخدام أدوات مثل القاعدتين 110 و 111 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لتقليل الوقت اللازم لتقديم شهادات الشهود في قاعة المحكمة. وأتاحت تلك التدابير وغيرها تعجيل الانتهاء من إجراءات المحاكمة في هذه القضية.

18 - ومنذ تاريخ الاعتقال وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت أفرقة الدفاع 543 مذكرة، بينما قدم الادعاء 334 مذكرة. وصدر 248 أمرا وقرارا عن القاضي المنفرد، و 25 أمرا وقرارا عن دائرة الاستئناف، و 40 أمرا وقرارا عن الرئيس. وقدم قلم المحكمة 149 مذكرة أيضا. وكان على الادعاء أن يرد على 434 مسألة أثارها أفرقة الدفاع في مراسلاتها. وقد أفصح الادعاء عن أكثر من 2 تيرابايت من المواد.

## 3 - قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش

19 - في 15 كانون الأول/ديسمبر 2015، ألغت دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حكم الدائرة الابتدائية بالبراءة في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش، وأمرت بإعادة النظر في القضية بكل ما ورد فيها من تهم. وتتولى الآلية حاليا إعادة النظر في القضية، عملا بنظامها الأساسي وترتيباتها الانتقالية. وبدأت إجراءات المحاكمة في هذه القضية يوم 13 حزيران/يونيه 2017.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الادعاء مذكراته الخطية والشفوية النهائية في هذه القضية. وقدم الادعاء مذكرته النهائية للمحاكمة في الموعد المحدد في 12 آذار/مارس 2021. ثم قدم الادعاء مرافعاته الختامية في 12 نيسان/أبريل، ورد على مذكرات أفرقة الدفاع في 14 نيسان/أبريل. ومن المتوقع أن يصدر حكم الدائرة الابتدائية في الأشهر المقبلة.

## باء - المستجندات في سير دعاوى الاستئناف

### قضية ملاديتش

21 - في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أدانت دائرة ابتدائية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالإجماع راتكو ملاديتش بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والترويع والاضطهاد والإبادة والقتل والهجمات غير المشروعة على المدنيين والترحيل والأعمال اللاإنسانية وأخذ الرهائن، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وفي 22 آذار/مارس 2018، قدم الدفاع إخطاراً باستئناف الحكم الابتدائي طرح فيه 9 مسوغات للاستئناف. وفي نفس التاريخ، قدم مكتب المدعي العام إخطاره بالاستئناف. وحدد المكتب مسوغين للاستئناف يتعلق كلاهما بالتبرئة من تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في عام 1992. وفي يومي 25 و 26 آب/أغسطس 2020، قدم الادعاء مرفعاته الشفوية دعماً لمسوغي الاستئناف اللذين قدمهما، وردا على مسوغات الاستئناف التسعة التي قدمها الدفاع.

22 - وينعى الادعاء وفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام، المكلف بهذه القضية في دائرة الاستئناف، في 17 شباط/فبراير 2021. وقد كان للقاضي كام مسار وظيفي استثنائي في مجال العدالة الجنائية الدولية، ويمكن له مكتب المدعي العام احتراماً كبيراً لما أبداه من تفان وحياد وحصافة. وعلى الرغم من أن الظروف كانت مؤسفة، يرحب المكتب بتعيين القاضي مصطفى البعاج. وحددت دائرة الاستئناف موعد إصدار حكمها في 8 حزيران/يونيه 2021.

## جيم - الدعاوى الأخرى

23 - بناء على أمر القاضي المنفرد للألية، واصل مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء تحقيق واحد في الجرائم المزعومة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والتي تقع ضمن نطاق اختصاص الآلية. ويمثل المكتب لتوجيهات المحكمة ويقدم تقارير مرحلية بصفة منتظمة وفقاً للتوجيهات. ونظراً للتأخيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وكذلك التأخير في تلقي الردود على طلبات المساعدة المقدمة إلى صربيا، يتوقع المكتب أن ينتهي هذا التحقيق في النصف الثاني من عام 2021. وإضافة إلى ذلك، لا يزال الادعاء يتلقى ويرصد المعلومات المتعلقة بجرائم انتهاك حرمة المحكمة المشتبه فيها التي تقع ضمن نطاق اختصاص الآلية، ويتخذ الخطوات المناسبة وفقاً لولاية المدعي العام المسندة بمقتضى المادة 14 من النظام الأساسي للألية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أغلق المكتب تحقيقاً خلص إلى أن الأدلة التي جمعت تثبت أن أوامر حماية الشهود لم تنتهك. وباستخدام سياسة "المكتب الواحد"، استوعب مكتب المدعي العام الاحتياجات ذات الصلة بتلك التحقيقات في حدود الموارد المتاحة.

## دال - التعاون مع مكتب المدعي العام

24 - لا يزال مكتب المدعي العام يعول على تعاون الدول معه تعاوناً كاملاً حتى يتمكن من إتمام ولايته بنجاح وكفاءة. ويعتبر وصول المكتب إلى الوثائق والمحفوظات والشهود أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لإجراءات المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف الجارية التي تضطلع بها الآلية، وفيما يتعلق بتحديد أماكن الهاربين من العدالة وإلقاء القبض عليهم وحماية الشهود.

- 25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التعاون مع مكتب المدعي العام مرضيا عموما، باستثناء ما يتعلق بالهاربين، على النحو المبين في الفرع الثالث.
- 26 - ويعرب المكتب عن امتنانه للدعم المقدم من رواندا حتى الآن، ولا سيما الدعم المقدم من مكتب المدعي العام ومن رؤساء أجهزة إنفاذ القانون. وكان استمرار تعاون السلطات الرواندية ومساعدتها أساسيا في سياق جهود الادعاء في قضية كابوغا وفي قضية نزابونيمبا وآخرين.
- 27 - وفيما يتعلق بصربيا، تأخرت كثيرا بعض الردود على طلبات المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام بشأن التحقيقات التي أمرت بها المحكمة. ولا يزال 13 طلبا معلقا، منها ستة طلبات ظلت معلقة منذ تموز/يوليه 2019. وأوضحت وزارة العدل أن الردود قد جُمعت، وستحال إلى المكتب في الأسابيع المقبلة. ويأمل المكتب ألا تنشأ مسائل من هذا القبيل في المستقبل وأن تتحسن سرعة الرد على طلباته بشكل ملموس.
- 28 - ولا يزال التعاون والدعم المقدمان من دول غير رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، ومن المنظمات الدولية، ضروريين لإنجاز الأنشطة التي تضطلع بها الآلية بنجاح. ويقدر مكتب المدعي العام من جديد الدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).
- 29 - ويواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور مهم في تقديم حوافز للدول على التعاون مع الآلية وإجراء محاكمات على الصعيد الوطني لمرتكبي جرائم الحرب. ولا يزال الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي أداة أساسية لضمان استمرار التعاون مع الآلية. كما تتزايد الحاجة إلى المساعدة لدعم المحاكمة على الصعيد الوطني لمرتكبي جرائم الحرب في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

## هاء - الإفراج المبكر المشروط

- 30 - كما ذكر سابقا، اقترح مكتب المدعي العام في أوائل عام 2016 تعديل القاعدة 151 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية من أجل وضع برنامج للإفراج المبكر المشروط. ويساور المكتب قلق بالغ إزاء ما وقع في السابق من إفراج عن الغالبية العظمى من الأشخاص المدانين بالجرائم الدولية الأشد خطورة دون شرط بمجرد قضاء ثلثي مدة عقوباتهم فقط أو بعد ذلك بقليل. ورغم أن اقتراح المكتب تعديل القاعدة 151 لم يُعتمد في الجلسة العامة للقضاة، رحب المكتب باتخاذ مجلس الأمن للقرار 2422 (2018)، الذي شجع فيه المجلس الآلية على النظر في وضع نظام للإفراج المبكر المشروط.
- 31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُمنح أي من المدانين إفراجا مبكرا، بعد مشاورات مستفيضة أجراها الرئيس، ومراعاة آراء الضحايا والمجتمعات المتأثرة. والجدير بالذكر أن ضحايا الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا في عام 1994 والناجين منها رحبوا بقرار الرئيس رفض طلب تيونستي باغوسورا الإفراج المبكر. وخلص الرئيس أغويوس إلى أن باغوسورا لم يثبت إعادة تأهيله أو قبوله لمسؤوليته الجنائية عن جرائم بالغة الخطورة، منها الإبادة الجماعية والإبادة والاعتصاب والقتل العمد. وبالمثل، رُفض الإفراج المبكر عن دراغوليوب كوناراتش، المسؤول عن اغتصاب نساء وفتيات مسلمات بوسنيات وتعذيبهن واستعبادهن، بينما رُفض أيضا الإفراج المبكر عن راديفوي ميليتيتش، الذي أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا.

32 - وقدّم مكتب المدعي العام أربع مذكرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بالإفراج المبكر عن أشخاص مدانين معينين. وسيواصل المكتب الحث على مراعاة آراء الضحايا والدول والمجتمعات المتأثرة قبل منح الإفراج المبكر، لا سيما دون شروط، وسيواصل إبلاغ الرئيس بآرائه وشواغله في رده على طلبات الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

### ثالثاً - الهاربون من العدالة

33 - مع اعتقال فيليسيان كابوغا وتأكيد وفاة أوغستين بيزيماننا في 16 و 22 أيار/مايو 2020، على التوالي، يكون مكتب المدعي العام قد كشف النقاب عن اثنين من الهاربين الرئيسيين الثلاثة الذين أدانته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا يزال هارباً من العدالة هارب رئيسي واحد، هو بروتاتيس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي في القوات المسلحة الرواندية، و 5 هاربين آخرين، هم فولجانس كاييشيما، وفينياس مونياروغاراما، وألويس نديمباتي، وشارل ريانديكايو، وشارل سيكوبوبو. ويتتبع المكتب قرائن مهمة بشأن الهاربين الستة، وهو بصدد تنفيذ استراتيجيات خاصة بكل واحد منهم.

34 - وقد أكد مكتب المدعي العام مراراً وتكراراً على فهمه أن تعقب الهاربين نشاط مؤقت يجب إنهاؤه في غضون فترة زمنية معقولة. وأبلغ المدعي العام مجلس الأمن في تقريره المرحلي العاشر (S/2017/434، المرفق الثاني) بأن المكتب سيزيد أنشطته وسيخصص موارد إضافية لتعقب الهاربين، بناءً على الفهم بأن التقدم سيُقيم بعد بضع سنوات. وبعد إجراء تقييم من هذا القبيل، لن يتواصل تعقب الهاربين إلا إذا ثبت تسجيل إنجازات بشكل بيّن وإذا كان بالإمكان تحقيق المزيد من النتائج. وبناءً على ذلك، أجرى المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير استعراضاً مفصلاً للتقدم الذي أحرزه والنتائج والتحديات التي يواجهها. ومع الإقرار بنجاحات المكتب الكبيرة المحققة في أيار/مايو 2020 باعتقال كابوغا وتأكيد وفاة بيزيماننا، أجرى المكتب تقييماً دقيقاً لحالة التحقيقات المتعلقة بالهاربين المتبقين، واستعرض الدروس المستفادة من اعتقال السيد كابوغا، ودرس بدقة احتمال تحقيق المزيد من النجاح.

35 - واعترافاً بأن مكتب المدعي العام قد أثبت سجلاً حافلاً بالنجاح وأن لديه قرائن مهمة بشأن جميع الهاربين المتبقين، خلص المكتب إلى أنه يمكن أن يتوقع بصورة معقولة استمرار تحقيق النتائج. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، فإن الإصلاحات التي نفذها المكتب قبل عدة سنوات كانت حاسمة بالنسبة لاعتقال كابوغا. وسيواصل المكتب الآن إصلاح وتعزيز أساليبه وعملياته، بسبل منها إعادة هيكلة فريق التتبع لضمان أن يكون لديه القدرات اللازمة لمواءمة استراتيجياته في مجال التحقيق. ومما يكتسي أهمية بالغة أن المكتب اعتبر أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه هو غياب التعاون الفعال في الوقت المناسب من جانب الدول الأعضاء. ويعتقد المكتب أنه من غير المقبول - بالنسبة للضحايا والناجين والمجتمع الدولي - السماح للهاربين بالبقاء طلقاء بسبب عدم تقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها الدولية. بل على العكس من ذلك، وكما أكد المجلس مجدداً في قراره 2529 (2020)، فإنه من واجب جميع الدول، ولا سيما تلك التي يكون الهاربون من العدالة طلقاء فيها، أن تكثف تعاونها مع المكتب من أجل القبض على كل من تبقى من الهاربين وتسليمهم بأسرع ما يمكن.

36 - ويواصل مكتب المدعي العام العمل بنشاط على التأكد من وفاة عدد من الهاربين المبلغ عنها. وقد تأخر هذا العمل بسبب جائحة كوفيد-19، ولكن المكتب يأمل أن يجري في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل عمليات استخراج للجثث واختبار الحمض النووي للتحقق من المعلومات التي ترد أثناء سير التحقيقات. وكما هو الحال مع تأكيد وفاة بيزيماننا، فقد عرضت المؤسسات الشريكة الرئيسية في كل من رواندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى المساعدة في تلك العملية، وسيظل المكتب ممثلاً لها على ذلك.

37 - وفيما يتعلق بالهاربين الذين يعتقد المكتب أنهم ما زالوا طلقاء، يسعى المكتب بنشاط إلى اتباع خطوط تحقيق واعدة وحصر أماكن تواجدهم المحتملة وإعداد خطط الاعتقال. وتقدم بعض الدول الأعضاء دعماً أساسياً لتلك الجهود وتستجيب بسرعة لطلبات المساعدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمسائل المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والسفر. ويود المكتب أن يعرب بصفة خاصة عن تقديره للسلطات التنزانية لتقديمها الدعم بشكل فوري وكامل لعملية هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، لا يسع المكتب سوى أن يشير إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في مجالات هامة، إلا أنه واجه صعوبات في الحصول على التعاون اللازم من عدد من الدول الأعضاء المعنية، مما أعاق إلى حد كبير جهوده الرامية إلى تعقب الهاربين المتبقين.

38 - وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا، يأسف مكتب المدعي العام للإبلاغ عن أنه لم يطرأ أي تحسن ملموس في مجال التعاون خلال فترة أخرى من فترات الإبلاغ. وعلى وجه الخصوص، وعلى الرغم من المشاركة المستمرة من جانب المكتب، فإن فشل وزارة الشؤون الداخلية في جنوب أفريقيا في التعامل مع هذه المسألة بجدية وتقديم جميع المعلومات ذات الصلة أمر مؤسف للغاية. ومن الصعب أن نفهم كيف أن المؤسسة المكلفة بإنفاذ قوانين الهجرة الوطنية وضبط حدود جنوب أفريقيا غير مهتمة على ما يبدو بأن هارباً دولياً مطلوباً بتهمة الإبادة الجماعية تمكن من العيش بحرية في ذلك البلد لمدة عقدين من الزمن ومن عبور حدودها مراراً دون اكتشافه. ويسلم المكتب بأن وزارة العلاقات الدولية والتعاون، وكذلك وكالات إنفاذ القانون والعدالة، تدرك خطورة المسألة، وقد أعربت مراراً عن التزامها بالتعاون. ومع ذلك، ففي الواقع لا يزال كاشيشيما طليقاً بسبب عدم تعاون جنوب أفريقيا، وهي لم تقدم حتى اليوم سوى مساعدة ضئيلة جداً لضمان اعتقاله. ومع ذلك سيواصل المكتب جهوده للمشاركة في الحصول على التعاون اللازم، وبمجرد أن تسمح الحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، سيسافر المدعي العام إلى بريتوريا لإجراء مشاورات على أعلى مستوى.

39 - وفيما يتعلق بزمبابوي، سبق لمكتب المدعي العام أن قدم تقريراً عن مناقشاته مع سلطات زمبابوي وعن إنشاء فرقة عمل مشتركة لتنسيق أنشطة التحقيق. وفي حين يظل المكتب ممثلاً لفرقة العمل على جهودها التي أسفرت عن بعض المعلومات الإضافية، كشف استعراض لأعمالها أن عدداً من القرائن الحيوية المتفق عليها لم تُتابع على نحو مجدٍ، مما يدل على عدم القدرة على التحقيق في جميع المسائل ذات الصلة أو عدم الرغبة بذلك. وفي هذا الصدد، أحاط المكتب علماً بموقف زمبابوي الرسمي ومفاده أنه لم يكن هناك أي هارب على الإطلاق على أراضيها، وهو ما لا يتسق مع عمل فرقة العمل والأدلة الموثوقة. وبعد أن أجرى المكتب تحقيقاته الخاصة وجمع معلومات إضافية، بدأ يعمل الآن مع فرقة العمل والسلطات الزمبابوية، حيث تم بالفعل إحالة مجموعة أولى من مهام التحقيق المباشرة. ويعتزم المكتب إرسال بعثة تقنية إلى هراري بمجرد أن تنتهي فرقة العمل من ذلك لمناقشة النتائج والخطوات اللاحقة. وعلى افتراض تحقيق نتائج إيجابية، سيسافر المدعي العام بعد ذلك إلى هراري في زيارة رسمية لإجراء مشاورات رفيعة المستوى.



40 - وبشكل أعم، لا يزال مكتب المدعي العام يواجه تحديات كبيرة في الحصول على معلومات هامة من الدول الأعضاء في وسط وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. فعلى سبيل المثال، لم يتم الرد على ستة طلبات للمساعدة أرسلت إلى أوغندا، بما في ذلك ثلاثة طلبات ما زالت معلقة منذ أكثر من عام، وطلب معلق منذ سنتين ونصف السنة. وفي ظروف أخرى، وإدراكاً منه للتحديات الكبيرة التي تواجه الحصول على ردود على طلبات المساعدة، التمس المكتب الدعم من الإنتربول، بما في ذلك فيما يخص أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغيرها. وفي حين يعرب المكتب عن امتنانه للدعم المقدم، فحتى الإنتربول لم تتمكن من الحصول على المعلومات المطلوبة.

41 - ولحل جميع هذه التحديات التي يواجهها مكتب المدعي العام في الحصول على التعاون، سيواصل العمل مع السلطات المعنية. والدعم المقدم من أعضاء مجلس الأمن لهذه الجهود أمر حاسم في هذا الصدد. فخلال المناقشات الثنائية، ينبغي تذكير الدول الأعضاء المعنية بالتزامها القانوني الدولي بالتعاون مع المكتب في تحديد مكان الهاربين. ولضمان هذا التعاون، ينبغي النظر بجدية في ربط التعاون مع المكتب بأشكال الدعم والمساعدة الأخرى. وبدعم كامل من المجلس والمجتمع الدولي، يمكن إلقاء القبض على الهاربين، وإنهاء هذه المهمة الهامة المتبقية. وهذا أقل ما يستحقه الناجون وضحايا الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا في عام 1994.

## رابعاً - المساعدة المقدمة للمحاكمات الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب

42 - تكتسي المحاكمات الوطنية أهمية بالغة في تحقيق قدر أكبر من العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ومكتب المدعي العام مكلف بتقديم المساعدة والدعم إلى المحاكمات الوطنية لمرتكبي تلك الجرائم، وفق استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، والنظام الأساسي للآلية. وتكتسي المحاكمة الفعالة لمرتكبي تلك الجرائم أهمية أساسية في بناء سيادة القانون والحفاظ عليها، وإثبات حقيقة ما جرى، وتشجيع المصالحة في البلدان المعنية. وتقوم دول ثالثة أيضاً بمحاكمة متهمين موجودين في أراضيها على الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

43 - وواصل مكتب المدعي العام جهوده، في حدود الموارد المتاحة له، من أجل دعم ورصد السلطات القضائية الوطنية التي تجري محاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وإسداء المشورة إليها. ويقيم المكتب حواراً متواصلاً مع جميع الجهات النظيرة المعنية، ويتخذ مجموعة متنوعة من المبادرات لمساعدة قطاعات العدالة الجنائية الوطنية وبناء القدرات فيها.

## ألف - جرائم الحرب المرتكبة في رواندا

### 1 - استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

44 - لم يشكّل إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نهاية إجراءات العدالة بالنسبة لضحايا الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا في عام 1994. فمن الواجب مساءلة جميع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أثناء الإبادة الجماعية. والآلية والمحاكم الوطنية مسؤولة الآن عن مواصلة عمل المحكمة وكفالة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بها من خلال تقديم مزيد من الجناة إلى العدالة.

45 - ومكتب المدعي العام ملتزم التزاماً تاماً ببذل ما يلزم من جهود من أجل تحديد أماكن الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لوائح اتهام ضدهم، وإلقاء القبض عليهم. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، يعمل المكتب على كشف قرائن هامة ومتابعتها. وثمة حاجة ملحة إلى التعاون والدعم الكاملين من الدول الأعضاء ليتمكن المكتب من تحقيق النتائج المتوخاة. وتواصل الآلية كذلك رصد التقدم المحرز في القضيتين الجاريتين المحاليتين إلى المحاكم الوطنية لفرنسا ورواندا بموجب القاعدة 11 مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة. وقد أحييت القضية المرفوعة ضد لوران بوسيبباروتا إلى فرنسا في عام 2007. ونُقل لاديسلاس نتاغانزوا إلى رواندا في عام 2016، بعد إحالة قضيته في عام 2012.

46 - وفي الوقت نفسه، تتحمل السلطات الوطنية حالياً المسؤولية الرئيسية عن مواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويبحث المدعي العام لرواندا حالياً عن ألف هارب. وتواصل المحاكم في البلدان في جميع أنحاء العالم معالجة قضايا الجرائم المرتكبة خلال الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا.

47 - وقد أدى اعتقال فيليسيان كابوغا إلى زيادة الاهتمام بالجهود المبذولة في البلدان الأخرى لإنفاذ سياسات "عدم توفير الملاذ الآمن" والتحقيق في الادعاءات الموجهة ضد المشتبه فيهم الموجودين في أراضيها أو حاملي جنسياتها. فعلى سبيل المثال، قامت السلطات في الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2021 بتسليم بياتريس مونيبيزي إلى رواندا، التي كانت قد أدينّت سابقاً بتهمة انتهاك قانون الهجرة في الولايات المتحدة، وذلك لكذبها بشأن دورها كقائدة عند حواجز الطرق التي تعرض فيها ضحايا للقتل. وبالمثل، طلب المدعون العامون الفرنسيون في نيسان/أبريل 2021 إحالة فيليب هاتيجيكيماننا للمحاكمة بتهمة الإبادة الجماعية، بعد اعتقاله في الكاميرون عام 2018 وتسليمه إلى فرنسا، التي يحمل جنسيته. وكما ذكر سابقاً، تواصل عدة بلدان أوروبية العمل لإنشاء فرقة عمل دولية للتحقيق تركز على المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية في رواندا الموجودين في أوروبا. وتدل تلك التطورات على الحاجة إلى مزيد من العدالة والتعاون القانوني الدولي الإيجابي بين السلطات الرواندية وغيرها من السلطات الوطنية.

48 - وتمشياً مع مبدأ التكامل وتولي الجهات الوطنية لأمر المساءلة في مرحلة ما بعد النزاع، تمثل المحاكمات التي يجريها قطاع العدل في رواندا وفقاً للأصول القانونية الدولية ومعايير المحاكمة العادلة من حيث المبدأ أفضل آليات المساءلة الدولية. ويشجع مكتب المدعي العام المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لدعم قطاع العدالة الجنائية في ذلك البلد وتعزيزه من خلال توفير المساعدة المالية وبناء القدرات، حسب الاقتضاء.

49 - ومن الضروري مقاضاة الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا في عام 1994. فبعد مرور سبعة وعشرين عاماً على الإبادة الجماعية، تحققت خطوات هامة نحو بلوغ العدالة، لكن الطريق لا يزال طويلاً. ومكتب المدعي العام على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة إلى السلطات الرواندية والدول الثالثة التي تقاضي في محاكمها المحلية مواطنين روانديين مشتبّه في ارتكابهم أعمال الإبادة الجماعية. ويهيب المكتب بجميع الدول الأعضاء أن تكفل بذل جميع الجهود الممكنة لمواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولدعم تحقيق مزيد من العدالة لمزيد من ضحايا الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا.

## 2 - إنكار الإبادة الجماعية

50 - في عام 2006، قضت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن وقائع الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا قد أثبتت بشكل قاطع لا يقبل أي جدل ومن ثم فإنها تشكل وقائع معروفة للجميع. وعلى وجه الخصوص، خلصت دائرة الاستئناف إلى أنه من المعروف لدى الجميع أنه في الفترة بين 6 نيسان/أبريل و 17 تموز/يوليه 1994، وقعت إبادة جماعية في رواندا ضد جماعة التوتسي العرقية. ويمثل إثبات هذه الحقيقة وغيرها بشأن الإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا إحدى أهم مساهمات المحكمة في إعادة إرساء السلام والأمن في رواندا وتعزيز المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية المعنية.

51 - ومع ذلك، لا يزال إنكار الإبادة الجماعية مستمرا إلى اليوم. والجهود الرامية إلى تقليل عدد الموتى وحجم الدمار، أو صرف الانتباه عن حقائق الإبادة الجماعية المثبتة قضائيا، لا يمكن التسامح معها ولا قبولها. ولا توجد وقائع أو ظروف أخرى تغير بأي حال من الأحوال حقيقة مفادها أنه خلال 100 يوم فقط في رواندا، تعرض بشكل عبثي مئات الآلاف من الأبرياء للقتل والتعذيب والاغتصاب وأُجبروا على الفرار من ديارهم بسبب انتمائهم إلى قبائل التوتسي. ولا تزال أيديولوجية الإبادة الجماعية تتطوي على مخاطر واضحة على السلم والأمن الدوليين. وتشجع أيديولوجيات التمييز والانقسام والكراهية عوامل على نشوب النزاعات وارتكاب الجرائم في شتى أنحاء العالم.

52 - ويرفض مكتب المدعي العام للآلية رفضا قاطعا إنكار الإبادة الجماعية، وهو ملتزم بتشجيع التقفيع بشأنها وإحياء ذكراها باعتبارهما أداتين رئيسيتين لمكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية. وخلال الفعاليات التي أقيمت مؤخرا لإحياء الذكرى السنوية السابعة والعشرين للإبادة الجماعية التي تعرضت لها قبائل التوتسي في رواندا، شارك المدعي العام في مناسبات عقدت في نيويورك ولاهاي لتسليط الضوء على أهمية تلك الجهود. وأشار المشاركون إلى أنه في ضوء استمرار إنكار الإبادة الجماعية، ينبغي النظر بجدية في تجريم هذا السلوك، سواء بشكل مباشر أو كشكل من أشكال خطاب الكراهية، من أجل ضمان قمع إنكار الإبادة الجماعية. ويكرر المكتب كذلك تأكيد التزامه بأنه سيحرص كل الحرص على التحقيق مع جميع الأشخاص الذين يؤثرون على الشهود بالسعي إلى تقويض الوقائع الثابتة بشأن الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا وعلى محاكمة هؤلاء الأشخاص. فهذا الانتهاك لحرمة المحكمة يمثل شكلاً من أشكال إنكار الإبادة الجماعية، ويجب مقاومته.

## 3 - القضايا المحالة إلى فرنسا

53 - لم تبدأ بعد إجراءات المحاكمة في قضية بوسيبياروتا. ففي حزيران/يونيه 2005، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحق لوران بوسيبياروتا، حاكم مقاطعة جيكونغورو، لائحة اتهام تضمنت ست تهم، وهي الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلمي على ارتكاب الإبادة الجماعية، والتواطؤ في ارتكابها، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أحالت المحكمة لائحة الاتهام إلى فرنسا لمحاكمة المتهم. وانتهت السلطات الفرنسية من التحقيق في هذه القضية. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أودع المدعي العام مذكرة نهائية طلب فيها رد الدعوى جزئيا وإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية، وطلب إلى قاضي التحقيق أن يأمر بإصدار لائحة اتهام بالإبادة الجماعية، والتواطؤ في ارتكاب الإبادة

الجماعية، والتواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدر قاضي التحقيق قراراً بالشروع في المحاكمة، وهو قرار طعن فيه المتهم والأطراف المدنية. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2021، أكدت محكمة الاستئناف القرار، وغيرت التهم من التواطؤ في ارتكاب الإبادة الجماعية إلى ارتكاب الإبادة الجماعية مباشرة بسبب وقائع جنائية معينة، وأضافت وقائع أخرى رفضها قاضي التحقيق. واستمعت محكمة النقض إلى الطعن النهائي في 14 نيسان/أبريل 2021، وصدر قرار برفض الطعن في نفس اليوم. ولم يحدد بعد موعد لبدء المحاكمة.

54 - وعلى الرغم من أن مكتب المدعي العام يسلم بالتحديات التي واجهت السلطات القضائية الفرنسية، فقد استغرق النظر في هذه القضية وقتاً طويلاً. ويأمل المكتب أن يتسنى له في التقرير المرحلي المقبل إعلان الجدول الزمني لبدء المحاكمة في قضية بوسيبياروتا.

#### 4 - القضايا المحالة إلى رواندا

55 - في تطور هام، رفضت محكمة الاستئناف طلب الاستئناف الذي قدمه جان أوينكيندي، وهو قس في كنيسة العنصرة، وأكدت الإدانات والحكم الصادر في المحاكمة، مما أدى إلى اختتام الإجراءات. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحق أوينكيندي في أيلول/سبتمبر 2001 لائحة اتهام شملت ثلاث تهم، هي الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية. وقد نُقل إلى رواندا لمحاكمته في 19 نيسان/أبريل 2012، وبدأت المحاكمة في 14 أيار/مايو 2012. وأصدرت المحكمة العليا لرواندا حكمها الابتدائي في القضية في 30 كانون الأول/ديسمبر 2015، فأدانت أوينكيندي وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة.

56 - وفي تطور هام آخر، أكدت محكمة الاستئناف في 7 أيار/مايو 2021 أيضاً الإدانات والحكم الصادر ضد برنارد مونيغيشاري، وهو زعيم محلي في حزب الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية. وفي أيلول/سبتمبر 2005، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحق مونيغيشاري لائحة اتهام تضمنت خمس تهم، هي التآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكابها، والتواطؤ في ارتكابها، والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية. ونُقل إلى رواندا لمحاكمته في 24 تموز/يوليه 2013. وفي 20 نيسان/أبريل 2017، أصدرت المحكمة العليا لرواندا حكمها الابتدائي في القضية فأدانت مونيغيشاري بتهمة الإبادة الجماعية والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، وبرأؤه من تهمة الاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة.

57 - أما القضية الأخيرة الجارية المحالة في رواندا فهي ضد لاديسلاس نتاغانزوا، عمدة بلدية نياكيزو. وفي حزيران/يونيه 1996، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام بحقه، تضمنت بعد تعديلها خمس تهم هي الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلمي على الإبادة الجماعية، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية. ونُقل إلى رواندا لمحاكمته في 20 آذار/مارس 2016. وفي 28 أيار/مايو 2020، أصدرت المحكمة العليا لرواندا حكمها الابتدائي، الذي أدانت فيه نتاغانزوا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الإبادة والاغتصاب والقتل، وبرأؤه من تهمة التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. ولم يحدد بعد موعد جلسة الاستئناف.

58 - ويعترف مكتب المدعي العام بجهود السلطات الرواندية للإسراع باستكمال إجراءات المحاكمة والاستئناف في القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بموجب القاعدة 11 مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ومع صدور قرارات الاستئناف النهائية في قضيتي *أوينكيدي ومونيا غيشاري*، اكتملت الإجراءات الآن ضد اثنين من أصل ثلاثة متهمين نقلوا حتى الآن. وقد أنجزت كل من هاتين القضيتين في غضون ثماني سنوات تقريبا بعد نقل المتهمين إلى رواندا. ويواصل المكتب السعي إلى إلقاء القبض على المزيد من الهاربين الذين وجهت إليهم المحكمة اتهامات وأحيلت قضاياهم أيضا إلى رواندا، ويتوقع تماما أن تستكمل المحاكمات وجلسات الاستئناف بسرعة، وفقا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

## باء - جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة

### 1 - استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

59 - على نحو ما أكدته مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره الختامي عن استراتيجية الإنجاز (S/2017/1001، المرفق الثاني)، كان من المتوقع دائما في استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة ألا يمثل انتهاء ولاية المحكمة نهاية إجراءات العدالة في قضايا جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، بل بداية فصل جديد لها. وبعد إغلاق هذه المحكمة، يعتمد المضي في إجراءات المساءلة عن الجرائم الآن اعتمادا تاما على الهيئات القضائية الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وقد أرسى عمل المحكمة أساسا متينا للسلطات القضائية الوطنية لكي تواصل تنفيذ استراتيجية الإنجاز وتأمين قسط أوفر من العدالة لعدد أكبر من الضحايا.

60 - وبعد مرور ما يزيد على 15 عاما على اعتماد استراتيجية الإنجاز، أحرزت السلطات القضائية الوطنية تقدما في محاسبة مرتكبي جرائم الحرب، وإن كان ذلك بشكل غير متكافئ بين مختلف البلدان. ولا تزال تلك السلطات تواجه كما كبيرا للغاية من قضايا جرائم الحرب المتراكمة التي ينبغي معالجتها، حيث لا تزال هناك عدة آلاف من القضايا المتبقية في جميع أنحاء المنطقة. والأهم من ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير ليحال إلى العدالة المشتبه فيهم من الرتب العليا والمتوسطة، الذين عملوا مع كبار مجرمي الحرب أو كانوا من رؤوس هؤلاء المجرمين الذين حاكمتهم وأدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

### 2 - الإنكار والتجديد

61 - أفاد مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام للآلية على نحو منتظم بأن إنكار الجرائم وعدم قبول الوقائع المثبتة في أحكام المحكمة هما من الأمور المنتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة. فكثيراً ما يُمجد الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم الحرب فيُتخذون أبطالاً. ويدرس الطلاب في بلدان مختلفة، وكذلك في البوسنة والهرسك ذاتها، روايات للأحداث التاريخية التي وقعت في الماضي القريب تتسم بقدر كبير من الاختلاف وعدم التطابق. وأعرب مكتب المدعي العام للآلية عن قلقه الشديد في هذا الصدد، ودعا إلى إيلاء اهتمام عاجل لتلك المسائل. فقبول حقائق الماضي القريب هو أساس المصالحة ورأب الصدع في مجتمعات يوغوسلافيا السابقة.

62 - وللأسف، وقعت تطورات سلبية عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي صربيا، لا يزال مجرمو الحرب المدانون مستمرين بلا هوادة في إنكار الجرائم المثبتة، بما في ذلك في وسائل الإعلام التي تملكها الدولة. وبالمثل، أعربت وزيرة الخارجية في البوسنة والهرسك في وسائل التواصل الاجتماعي عن دعمها لقائد

بوسني مسلم إبان الحرب بعد أن أدانته محكمة البوسنة والهرسك بارتكاب جرائم حرب. وفي الجبل الأسود، أنكر وزير العدل وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا أثناء دورة برلمانية. وفي كوسوفو<sup>(1)</sup>، تعرضت وزيرة الخارجية للانتقاد بسبب إعرابها في الماضي عن استعدادها للتعاون مع الإجراءات القضائية لإقامة العدل فيما يتعلق بالجرائم التي يُزعم أن المشتبه فيهم من ألبان كوسوفو قد ارتكبوها.

63 - وفي كرواتيا، تم في الآونة الأخيرة تقويض التقدم الذي أحرز في السابق والذي كان قد لاقى استحسانا كبيرا. فبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعملية العاصفة في آب/أغسطس الماضي، أعرب رئيس وزراء كرواتيا عن تعاطفه مع الضحايا الصرب الكرواتيين. وبُعِد ذلك، شارك رئيس كرواتيا ووزير المحاربين القدامى في احتفال لإحياء ذكرى ضحايا الصرب الكرواتيين الذين قتلوا في مذبحه غروبوري. غير أن رئيس كرواتيا قلل من شأن هذه الجرائم، في نيسان/أبريل 2021، وهاجم إدانة بلاشكيتش باعتبارها حكما سياسيا، وذلك ردا على الانتقادات الموجهة إليه بعد أن استقبل رسميا تيهومير بلاشكيتش، وهو مجرم حرب أدانته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أنكر الحكم الصادر ضد ميليفوي بيتكوفيتش، وهو قائد عسكري كرواتي بوسني بارز أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وقال إنه سيستقبل بيتكوفيتش رسميا بعد إطلاق سراحه من الحكم الصادر بحقه بالسجن لمدة ثمانية عشر عاما.

64 - ويهيب مكتب المدعي العام بجميع المسؤولين والشخصيات العامة في المنطقة أن يتصرفوا بروح المسؤولية ويضعوا معاناة الضحايا والمدنيين في صدارة جميع الأنشطة التي تقام بهذه المناسبات لإحياء ذكرى الجرائم والأحداث التي وقعت أثناء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة. وقال إن عليهم أن يدنبوا علنا إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب، عوضا عن دعمهم بالخطب الجماهيرية والأعمال المثيرة للشقاق وبالأموال. فقد آن أوان القطيعة مع شعارات الماضي الرنانة، وثمة حاجة ماسة إلى قيادة تؤيد المصالحة وبناء السلام.

### 3 - التعاون القضائي الإقليمي

65 - لا غنى عن التعاون القضائي فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة لضمان محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب. فالعديد من المشتبه فيهم غير موجودين في الأراضي التي يُزعم أنهم ارتكبوها فيها جرائم. غير أن حكومات المنطقة ترفض تسليم مواطنيها لمحاكمتهم بتهم متعلقة بجرائم الحرب، رغم أنها تسلم بشكل منتظم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة أخرى مثل الجريمة المنظمة والفساد والجرائم الاقتصادية. وكما ورد في التقرير المرحلي الثالث عشر للآلية (S/2018/1033، المرفق الثاني)، بلغ التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة أدنى مستوى له منذ سنوات، وهو يواجه تحديات هائلة. فلا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لعكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية ولكيلا يجد مجرمو الحرب ملاذا آمنا في البلدان المجاورة. والحلول متاحة ومعروفة جيدا؛ وثمة حاجة الآن إلى الالتزام باستخدامها والاستعداد لاستخدامها.

(1) تُقَم الإشارات إلى كوسوفو على أنها في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

66 - وتجسد الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير شدة التحديات المستمرة. وتندرج القضية المرفوعة ضد ميركو فروشينيتش ضمن قضايا الفئة الثانية، وأحيلت في عام 2009 من مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك، وتم التحقيق فيها ومقاضاتها في البوسنة والهرسك. ولا تزال إجراءات المحاكمة جارية منذ خمس سنوات، وكان من المقرر عقد المرافعات الختامية في المحاكمة يوم 31 آب/أغسطس 2020. بيد أن فروشينيتش لم يمثل أمام المحكمة، وتبين فيما بعد أنه حصل مؤخرا على الجنسية الصربية وهرب إلى صربيا، حيث لا يمكن تسليمه الآن إلى البوسنة والهرسك. وبدلاً من الالتزام بضمان عدم السماح لفروشينيتش بالتهرب من المساءلة عن جرائمه المزعومة، أصدرت وزارة الداخلية في صربيا بياناً ينزع الشرعية عن عملية المساءلة في البوسنة والهرسك عموماً، وفي دعوى فروشينيتش تحديداً. ولا يمكن إلا أن يشكك ذلك في التزام وزارة الداخلية في صربيا بإقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب وسيادة القانون والتعاون القضائي الإقليمي. وما لنا إلا أن ننتظر من السلطات الصربية أن تنتظر في الظروف التي منحت فيها الجنسية الصربية لمجرم حرب متهم أثناء محاكمته، وأن تثبت أن فروشينيتش لن يتمكن من التمتع بملاذ يأمن فيه من الملاحقة القضائية في صربيا.

67 - ومما يدل على استمرار الصعوبات أيضاً أن العديد من المسائل التي حددها مكتب المدعي العام سابقاً فيما يتعلق بالتعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب لم تسوَّ بعد. ولم يُحرز أي تقدم في مسألة نوافك ديوكيتش، التي تم تناولها بشكل مستفيض في التقرير المرحلي الخامس عشر للادعاء (S/2019/888، المرفق الثاني). ولم يتحسن التعاون القضائي بين صربيا وكوسوفو في مسائل جرائم الحرب. ولا يزال الجمود يكتنف المفاوضات الطويلة الأمد التي جرت بين كرواتيا وصربيا من أجل إبرام اتفاق على إطار لقضايا جرائم الحرب، وهي المفاوضات التي سبق الإبلاغ عنها في التقرير المرحلي الرابع عشر للادعاء (S/2019/417، المرفق الثاني). ويحث المكتب مكاتب الادعاء والهيئات القضائية ووزارات العدل في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة على التعجيل بحل هذه المسائل وغيرها على وجه السرعة، ووضع التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب في المسار الصحيح.

68 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام جهوده لتحسين التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب بالتعاون مع دوائر الادعاء في المنطقة للمضي قدماً في قضايا محددة. وأبلغ المكتب عن إحالة بعض لوائح الاتهام المؤكدة ضد المتهمين من الرتب العليا والمتوسطة من البوسنة والهرسك إلى كرواتيا وصربيا، على التوالي، وتسنى ذلك بفضل التوصل إلى اتفاق بين رؤساء هيئات الادعاء المعنية بجرائم الحرب. وأحيلت ثلاث لوائح اتهام أكدتها محكمة البوسنة والهرسك إلى صربيا، وأحيلت ثلاث أخرى إلى كرواتيا. وفي صربيا، صدرت لوائح اتهام وتم تأكيدها في القضايا الثلاث كلها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت إجراءات المحاكمة فيما يتعلق بإحدى الملفات المحالة، ومن المتوقع أن تبدأ إجراءات المحاكمة في ملف آخر عما قريب. وبعد وفاة المتهم الثالث، من المتوقع الآن أن يصدر قرار بإنهاء تلك الدعوى. وفي كرواتيا، استمرت التحقيقات في الملفين اللذين سبقت إحالتهما، بينما فُتح تحقيق في الملف الثالث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثبتت تلك التطورات أن التعاون القضائي الإقليمي ممكن فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة ضد متهمين من الرتب العليا والمتوسطة. ويأمل المكتب أن يتمكن من الإبلاغ عن استمرار إحراز التقدم في الفترة المقبلة بشأن تلك القضايا الأربعة وبشأن قضايا أخرى.

## 4 - تسجيل الأحكام

69 - تطرّق مكتب المدعي العام، في تقاريره السابقة، إلى ضرورة أن تدرج بلدان يوغوسلافيا السابقة في السجلات الجنائية المحلية الإدانات الجنائية الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعن الآلية. فحتى الآن في بلدان يوغوسلافيا السابقة اليوم، تُظهر السجلات المحلية للمجرمين العاديين جرائمهم، بينما لا تُظهر سجلات معظم مجرمي الحرب الدوليين ما ارتكبه من جرائم. ومن هذا المنطلق، يكاد الوضع يبدو، من منظور النظم القانونية المحلية، وكأن الجرائم لم تُرتكب قط وكأن مرتكبيها لم يدانوا قط. ولهذه المسألة أهمية حاسمة في تحقيق سيادة القانون والمصالحة والاستقرار في يوغوسلافيا السابقة، كما أنها مسألة أساسية تتعلق بالتعاون مع الآلية.

70 - ويمكن لمكتب المدعي العام أن يبلغ عن إحراز تقدم، رغم أنه لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت وزارة العدل في صربيا بأنه لا توجد عوائق قانونية تحول دون تسجيل الإدانات التي أصدرتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في سجلاتها الجنائية المحلية. وكخطوة ملموسة إلى الأمام، أبلغ المكتب قبيل نهاية الفترة المشمولة بالتقرير أن الحكم الصادر عن المحكمة ضد مسؤول صربي كبير سابق قد سُجِّل في السجل الجنائي المحلي للمدان. وكما ذكر سابقاً، سجلت كرواتيا العديد من أحكام المحكمة في سجلاتها الجنائية المحلية، بما في ذلك الإدانات التي صدرت في قضية برليتش وآخرين.

71 - بيد أنه لم يحرز حتى الآن تقدم مماثل في البوسنة والهرسك، حيث لم تسجَّل أي أحكام صادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو عن الآلية في السجلات الجنائية المحلية حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وأفادت وزارة العدل في البوسنة والهرسك بأنها لا تزال تتابع المسألة باهتمام وأن فريقاً عاملاً قد أنشئ لهذا الغرض.

72 - ويشجع مكتب المدعي العام بقوة جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة على إزالة أي عراقيل على الصعيد الوطني بسرعة، وكفالة تسجيل الإدانات الصادرة عن المحكمة أو الآلية ضد رعاياها في السجلات الجنائية المحلية. ويأمل المكتب أن يتمكن في المستقبل القريب من الإبلاغ بأن هذه المسألة قد حُلَّت تماماً.

## 5 - البوسنة والهرسك

73 - واصل مكتب المدعي العام للآلية إجراء مناقشات إيجابية مع رئيسة مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك بشأن التعاون على إقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب. وأكدت رئيسة مكتب الادعاء العام على رغبتها في توثيق التعاون والتأزر مع مكتب المدعي العام للآلية، بسبل منها تقديم المساعدة في قضايا معينة، وتقديم الدعم الاستراتيجي، وتنفيذ أنشطة من أجل نقل الدروس المستفادة. ويلتزم مكتب المدعي العام للآلية بمواصلة دعم عمل مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك، خاصة في تحقيق هدفهما المشترك وهو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب بنجاح.

74 - وكانت الفترة المشمولة بهذا التقرير أول فترة كاملة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة المتعلقة بجرائم الحرب، التي اعتمدت أخيراً في أيلول/سبتمبر 2020، وإن كان مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك قد بدأ العمل بالفعل وفقاً للاستراتيجية المنقحة قبل اعتمادها رسمياً. وتوفر الاستراتيجية المنقحة الإطار اللازم لتكثيف الجهود من أجل تعزيز إقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وبالنسبة لمكتب



المدعي العام، تركز الاستراتيجية المنقحة بدرجة أكبر تركيز المكتب على القضايا المتبقية الأكثر تعقيداً، المتعلقة بمتهمين من الرتب العليا والمتوسطة والمنطوية على جرائم خطيرة مثل العنف الجنسي.

75 - وأعد مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك خطة عمل لتوجيه أنشطته وتنفيذ الاستراتيجية المنقحة حتى نهاية عام 2023. ويقدر حالياً عدد القضايا المتبقية التي يتعين أن ينظر فيها مكتب المدعي العام بما يتراوح بين 200 و 300 قضية، وستحال القضايا المتبقية الأقل تعقيداً على وجه السرعة. وستكون إحالة القضايا الأقل تعقيداً مؤشراً هاماً على تنفيذ الاستراتيجية المنقحة.

76 - وفي عام 2020، أصدر مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك 16 لائحة اتهام مؤكدة ضد 45 متهماً. وإضافة إلى ذلك، صدرت قرارات بإغلاق التحقيقات ضد 64 مشتبهاً فيهم في 30 قضية، لعدم كفاية أدلة إثبات التهمة أو بسبب وفاة المشتبه فيهم. وأخيراً، في عام 2020، أحييت 67 قضية تتعلق بـ 222 مشتبهاً فيهم تم التعرف عليهم إلى مدعين عامين من الرتب الدنيا، بينما أحييت 202 قضية تتعلق بمشتبه فيهم مجهولي الهوية. وبناء على ذلك، قام مكتب المدعي العام في عام 2020 بتجهيز ما مجموعه 305 قضايا تتعلق بـ 331 شخصاً معروفاً، وذلك عملاً بالاستراتيجية المنقحة.

77 - وحتى بداية عام 2021، كان لا يزال في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك 410 قضايا ضد 780 3 مشتبهاً فيهم تم التعرف عليهم، بينما كانت هناك 377 قضية تتعلق بمشتبه فيهم مجهولي الهوية. وأفاد مكتب المدعي العام بأنه يتوقع زيادة معدل معالجة قضايا جرائم الحرب التي لم يبت فيها بعد في عام 2021. وسيقوم مكتب المدعي العام للآلية برصد معالجة القضايا في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك عن كذب وتقديم تقارير عنها، وتوفير الدعم المطلوب لمساعدة هذا الأخير على الوفاء بمسؤولياته الهامة.

78 - ويقدم مكتب المدعي العام للآلية بالفعل مساعدة مباشرة في القضايا إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، وفي تلبية عدد كبير من طلبات المساعدة. ويعتزم مكتب المدعي العام للآلية مواصلة تطوير هذا التآزر والتعاون في مجالين رئيسيين.

79 - أولاً، من بين القضايا المرفوعة ضد المشتبه فيهم الذين تم التعرف عليهم، من المعروف أن 310 من المشتبه فيهم في 124 قضية مختلفة يعيشون حالياً خارج البوسنة والهرسك، وبالتالي لا يمكن مقاضاتهم في البوسنة والهرسك. والغالبية العظمى من هؤلاء المشتبه فيهم غير الموجودين يقيمون في بلدان مجاورة لا يمكن تسليمهم منها. وكما ذكر أعلاه، لمواجهة هذا التحدي، ساعد مكتب المدعي العام للآلية مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك بالفعل على إحالة ملفات القضايا الرئيسية التي تتعلق بمتهمين من الرتب العليا والمتوسطة إلى بلدان أخرى في المنطقة، وسيعمل على معالجة العدد الكبير من القضايا التي يجب إحالتها الآن.

80 - وثانياً، يتضمن تقرير استعراض الخبراء الذي أعدته القاضية جوانا كورنر تحليلاً شاملاً ودقيقاً للتحديات التي تواجه مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك ويحدد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها تعزيز عمله. وجرى التأكيد على عدد من تلك التحديات في تقارير سابقة، بينما حُددت الآن مسائل إضافية. ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة الإدارة الاستراتيجية، وتنظيم المدعين العامين في أفرقة إقليمية، والممارسات التي تتيح مواءمة عمل المدعين العامين مع الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وأعربت رئيسة مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك عن اعتقادها بأن أفضل طريقة تتيح لمكتبها أن يحرز تقدماً بشأن تلك المسائل تتمثل في استخدام القواعد التنظيمية والممارسات التي يتبعها مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام للآلية باعتبارها نموذجاً. ووافق المكتب الأخير على إقامة شراكة مع مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ودعمه في ذلك المجال، بما يشمل المسائل المتعلقة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الذي أعده القاضي كورنر.

81 - وبصفة عامة، ومع مراعاة استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تحققت حتى الآن نتائج هامة في المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، ولكن من الواضح أنه لا يزال الكثير مما يتعين القيام به. وثمة أساس قوي لاستمرار إقامة العدل في البوسنة والهرسك. ويواصل مكتب المدعي العام للآلية ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك تعزيز التعاون بينهما. ومع ذلك لا يزال عدد القضايا المتراكمة هائلاً، ولا يزال يتعين تكثيف الجهود المبذولة. ويشجع مكتب المدعي العام للآلية على إحراز مزيد من التقدم لتفادي أي تراجع، وسيواصل العمل مع مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومع مكاتب الادعاء الأخرى في البوسنة والهرسك. ويشجع مكتب المدعي العام للآلية أيضاً مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك على الاستمرار في تعزيز تواصله مع مجتمع الضحايا، بما في ذلك فيما يتعلق بملفات ما يسمى "قواعد الطريق".

## 6 - كرواتيا

82 - واصل مكتب المدعي العام للآلية التعاون مع وزارة العدل ومكتب المدعي العام للدولة في كرواتيا فيما يخص مواصلة العدالة فيما يتعلق بجرائم الحرب في كرواتيا والمنطقة. وأسفر هذا التعاون المباشر عن نتائج ملموسة، وسيواصل مكتب المدعي العام العمل مع السلطات الكرواتية ومساعدتها على ضمان مزيد من المساءلة في المستقبل، فيما يتعلق بكل من جرائم الحرب المرتكبة في كرواتيا وجرائم الحرب التي ارتكبتها رعايا كرواتيون في البلدان المجاورة.

83 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت كرواتيا خطوات إضافية لاستئناف التعاون القضائي الإقليمي الفعال مع البوسنة والهرسك، حيث فتح مكتب المدعي العام للدولة في كرواتيا تحقيقه الثالث في قضية من الفئة الثانية وردت من البوسنة والهرسك. ويُنتظر صدور حكم عن المحكمة المحلية بشأن استئناف قرار فتح التحقيق قبل اتخاذ خطوات التحقيق. ولا يزال التحقيق جارياً فيما يتعلق بالقضيتين من الفئة الثانية المفتوحتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتتعلق القضايا الثلاث كلها بجرائم خطيرة ارتكبتها القوات الكرواتية البوسنية ضد مدنيين من المسلمين البوسنيين والصرب البوسنيين، وتدعمها أدلة دامغة مستقيضة. ويعيش المشتبه فيهم علناً في كرواتيا. وهذه الخطوات المتبعة مشجعة، ولكن لا يزال هناك عدد كبير من القضايا المعلقة التي تتطلب تعاوناً قضائياً. ويمكن للسلطات الكرواتية أن تستفيد من التقدم المحرز في عام 2020 بتيسير إحالة قضية مهمة أخرى معلقة من الفئة الثانية، والعمل مع نظرائها في البوسنة والهرسك لحل أكثر من 50 قضية أخرى تم تجميدها خلال السنوات الخمس الماضية. وكما ذكر سابقاً، رغم أن حكومة كرواتيا لم تسحب بعد استنتاجها لعام 2015 الذي يمثل تدخلاً سياسياً في إجراءات العدالة، يأمل مكتب المدعي العام للآلية ألا يكون لذلك الاستنتاج تأثير آخر وألا يُعتمد عليه لرفض طلبات التعاون القضائي الإقليمي.

84 - وفي سياق منفصل، لا تزال قضية غلافاش، التي تندرج ضمن قضايا الفئة الثانية والتي سبق أن أحالها مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مكتب المدعي العام للدولة في كرواتيا، في مرحلة إعادة المحاكمة. ونتيجة لعدم عقد جلسات استماع منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لا يمكن

الإبلاغ عن أي تقدم. ولا تزال هذه الدعاوى جارية منذ 14 عاما. وأنهم غلافاش، الذي كان لواء في الجيش الكرواتي وعضوا في البرلمان الكرواتي سابقا، بالمسؤولية عن تعذيب وإعدام مدنيين من الصرب الكرواتيين، بمن فيهم ضحية أجبر على شرب حمض بطارية سيارة ثم أطلقت عليه النار. وألغت المحكمة الدستورية إدانته الأولية في عام 2009، التي أيدتها المحكمة العليا في كرواتيا في الاستئناف عام 2010، لأسباب شكلية في عام 2015، وقضت بأنه كان ينبغي اتهامه بارتكاب جرائم حرب في نزاع مسلح دولي بدلا من جرائم حرب ارتكبت في نزاع مسلح داخلي. وينبغي أن يكون عدم إحراز تقدم في هذه القضية الهامة مسألة تثير قلقا كبيرا، كما أنه يرسل إشارة سيئة.

85 - وبوجه عام، تواجه محاكمات جرائم الحرب في كرواتيا تحديات كبيرة. فلم تعقد جلسات استماع في العديد من دعاوى جرائم الحرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال الغالبية العظمى من القضايا التي تتعلق بصربيين متهمين بارتكاب جرائم ضد ضحايا كرواتيين تجري غايبا لأن السلطات الصربية لن تسلم المتهمين إلى كرواتيا، ولن تحيل السلطات الكرواتية القضايا إلى صربيا. وسيستمر مكتب المدعي العام للآلية في التواصل من أجل إيجاد حلول للخروج من هذا المأزق.

86 - وعموما، ومع مراعاة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الواضح أن إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في كرواتيا أصبحت ضرورة ملحة. ففي حين يتناقص عدد القضايا التي تنظر فيها المحكمة سنة بعد سنة، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في المساءلة، لا سيما فيما يتعلق بالمواطنين الكرواتيين الذين ارتكبوا جرائم في بلدان مجاورة ومسؤولية القادة الكرواتيين عن الجرائم التي ارتكبتها مرؤوسوهم. ولدى الضحايا تطلعات كبيرة إلى إقامة العدل، وسيكون لزاما على السلطات الكرواتية أن تقي بها. وواصل مكتب المدعي العام للآلية تقديم دعمه لمكتب المدعي العام في كرواتيا فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات والمساعدة المتعلقة بقضايا معينة. ويواجه مكتب المدعي العام للدولة عددا من التحديات الرئيسية، من بينها عدم كفاية الموارد والموظفين، ويتعين عليه التغلب عليها لتحقيق نتائج أفضل. وقد يستفيد مكتب المدعي العام للدولة أيضا من تبادل الخبرات والمعارف مع المدعين العامين الدوليين. ومكتب المدعي العام للآلية على استعداد لتقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام للدولة بناء على طلبه.

## 7 - الجبل الأسود

87 - بناء على طلب سلطات الجبل الأسود، قام مكتب المدعي العام للآلية خلال السنوات القليلة الماضية بتعزيز مساعدته المقدمة إلى الجبل الأسود في مجال إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاعات التي دارت في يوغوسلافيا السابقة. وبناء على طلب سلطات الجبل الأسود أيضا، وافق المكتب على تعزيز التعاون بدرجة كبيرة في مجال إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب، بسبل منها نقل الأدلة، وتقديم المساعدة بخصوص قضايا محددة، والتدريب وبناء القدرات. وفيما بعد، ازداد التعاون الإيجابي بين سلطات الجبل الأسود والمكتب، وسيواصل الطرفان العمل معا بشكل وثيق على تحسين تجهيز القضايا المتعلقة بجرائم الحرب في الجبل الأسود. ومن المفهوم جيدا أن إقامة العدل في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب لم تكن حتى الآن بالقدر الكافي.

88 - وكما ذكر سابقا، وبناء على طلب سلطات الجبل الأسود، أعد مكتب المدعي العام، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ملف تحقيق حول أكثر من 15 مشتبه بهم وسلمه إلى مكتب المدعي الخاص للدولة. ويُشتبه في أن العديد من هؤلاء الأشخاص قد ارتكبوا جرائم عنف جنسي فظيعة، منها الاستعباد

الجنسي والاغتصاب والتعذيب والإكراه على البغاء والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، بينما يُشتبه في ارتكاب آخرين منهم جرائم تعذيب المدنيين وإعدامهم.

89 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ مكتب المدعي الخاص للدولة عمله في الملف. وفتح تحقيق أولي، وتم الحصول على معلومات أساسية لمواصلة تجهيز ملفات القضايا. وشرع مكتب المدعي الخاص للدولة كذلك في التعاون مع مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، الذي لديه أدلة ذات صلة، وسبق له أن أجرى محاكمات في قضايا ذات صلة. وسيواصل مكتب المدعي العام للآلية تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي الخاص للدولة حتى يتسنى الانتهاء من التحقيقات بسرعة وإعداد لوائح الاتهام.

90 - ويمثل تسليم ملف التحقيق هذا فرصة هامة لسلطات الجبل الأسود لكي تثبت التزامها المعلن بإقامة مزيد من العدل في قضايا جرائم الحرب في الجبل الأسود. ولاغتنام تلك الفرصة، سيقدم مكتب المدعي العام للآلية إلى مكتب المدعي الخاص للدولة دعماً قانونياً وإثباتياً. بيد أنه يتعين تقديم دعم إضافي. فمكتب المدعي الخاص للدولة يحتاج بشكل عاجل إلى قدرة إضافية لتجهيز الملفات المحالة، بما في ذلك زيادة الموارد البشرية، حيث تُسند قضايا جرائم الحرب حالياً إلى اثنين فقط من المدعين العامين. وسيتعين أيضاً إجراء إصلاحات هامة في القانون المحلي لدعم إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب. ويأمل مكتب المدعي العام أن تثبت حكومة الجبل الأسود التزامها بإقامة العدل فعلاً في قضايا جرائم الحرب بضمان إحراز تقدم في هذه المجالات وغيرها من المجالات الهامة. وفي هذا الصدد، يمكن للجهات الدبلوماسية الشريكة، لا سيما الاتحاد الأوروبي، أن تضطلع بدور حاسم في التمكين من اتخاذ الخطوات الإضافية اللازمة لدعم إقامة مزيد من العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب في الجبل الأسود.

91 - وعموماً، مع مراعاة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الواضح أن إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في الجبل الأسود ليست إلا في بدايتها. فمساءلة مواطني الجبل الأسود الذين ارتكبوا جرائم خلال النزاعات تكاد تكون منعدمة. غير أن سلطات الجبل الأسود تقر بضرورة بذل قدر أكبر بكثير من الجهد، وطلبت مساعدة مكتب المدعي العام للآلية لضمان تمكن الجبل الأسود من إقامة العدل بدرجة أكبر بكثير والوفاء بالتزاماته. والمكتب ملتزم بتقديم الدعم اللازم ويأمل أن يتمكن من الإبلاغ في المستقبل بأن إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في الجبل الأسود بدأت تسفر عن نتائج ملموسة.

## 8 - صربيا

92 - واصل مكتب المدعي العام للآلية العمل والتعاون مع السلطات الصربية، بما يشمل رئيس مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا. وكررت السلطات الصربية تأكيد التزامها بتعزيز التعاون مع المكتب كوسيلة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب واستراتيجية الادعاء. وتعترف السلطات الصربية بأن التعاون القضائي الإقليمي في مسائل جرائم الحرب لم يكن مرضياً، وأنه يلزم بذل جهود لتحسين التعاون باعتباره عنصراً هاماً في العلاقات الإقليمية. وستواصل السلطات الصربية والمكتب التعاون عن كثب لتسريع سير الإجراءات في قضايا جرائم الحرب في صربيا.

93 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أودع مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا ست لوائح اتهام. وتتعلق خمس من لوائح الاتهام تلك بقضايا أحييت من البوسنة والهرسك، من بينها قضيتان من الفئة الثانية تتعلقان بمتهمين من الرتب المتوسطة، بينما تشمل القضايا الثلاث الأخرى جناة مباشرين من الرتب الدنيا. وتوجه لائحة الاتهام السادسة للاتهام لجان من ألبان كوسوفو من ذوي الرتب الدنيا بارتكاب

جرائم ضد ضحايا صرب. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك أيضا لدى مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب 10 تحقيقات نشطة بشأن مشتبه بهم معروفين الهوية، و 14 تحقيا بشأن مشتبه بهم مجهولي الهوية. وصدرت أحكام في أربع قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت جميعها عن إدانات.

94 - وكان من المتوقع في البداية أن تستمر الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في صربيا، التي اعتمدت في عام 2016، حتى نهاية عام 2020. واستنادا إلى استعراض للنتائج، يصعب الخلوص إلى أن أهداف الاستراتيجية قد تحققت بدرجة معقولة. وبعد خمس سنوات، لم تقدم سوى 33 لائحة اتهام جديدة، أغلبها في القضايا المحالة من البوسنة والهرسك. ويمثل ذلك وتيرة أبطأ من وتيرة الفترة السابقة لاعتماد الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فالغالبية العظمى من القضايا منذ عام 2016 كانت أقل تعقيدا، على النقيض من هدف الاستراتيجية المتمثل في ضمان إعطاء الأولوية للقضايا المعقدة الموجهة ضد المشتبه بهم من الرتب العليا والمتوسطة. وفي مجالي كفاءة المحاكمات وحماية الشهود وغيرها من المجالات، ليس من الواضح ما إذا كان قد طرأ أي تحسن مجد على الممارسة العملية. ولئن كانت صربيا قد حسنت تعاونها مع البوسنة والهرسك من جوانب عديدة، فما زال التعاون مع كرواتيا وكوسوفو معرقلًا إلى حد كبير، في حين أن مواضيع هامة مثل قضية ديوكيتش لم تُسَوَّ بعد رغم مرور عدة سنوات. وأخيرا، أبلغ بانتظام عن مسألتني تمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار الجرائم في صربيا. وينبغي النظر بجدية في العوامل العديدة التي أدت إلى تحقيق نتائج أقل مما كان متوقعا. وقد أعدت الآن استراتيجية منقحة وفتُح الباب أمام التعليقات.

95 - غير أن تواصل مكتب المدعي العام للآلية مباشرة مع مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا يُحدِث أثرا هاما، والتطورات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشير إلى إمكانية وضع جهود إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في صربيا على الطريق الصحيح. وكما لوحظ سابقا، فقد اضطلع مكتب المدعي العام للآلية بجهود كبيرة من أجل كفالة إحالة القضايا المعقدة إلى صربيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب على لوائح اتهام مؤكدة في القضايا الثلاث من الفئة الثانية التي أحييت من البوسنة والهرسك عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في إحدى القضايا في أيار/مايو 2021، ومن المتوقع عقد جلسة للمثول الأول للمتهم في قضية أخرى قريبا. وقد توفي المتهم في القضية الثالثة قبل المحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب المدعي العام للآلية التعاون بفعالية مع مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في مجال تحليل واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ملفين من ملفات القضايا المعقدة يخصان متهمين رفيعي الرتبة سبق تسليمهما. ويواصل مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب تحقيقاته فيما يتعلق بإحدى القضيتين، وقد باشر التحقيق في القضية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يتعلق بجميع تلك القضايا، يواصل مكتب المدعي العام للآلية ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب إجراء مناقشات تقنية مفصلة، بينما يواصل مكتب الآلية تقديم طائفة من أنواع المساعدة الأخرى، بما في ذلك استراتيجيات القضايا، والمساعدة على فهم الأدلة المتاحة، وتوفير أدلة إضافية، وتقديم الدعم بشأن مسائل حماية الشهود. ويبرهن التقدم الملموس المحرز على قيمة التعاون المكثف بين مكتب المدعي العام للآلية ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب على السواء، وعلى إمكانية الاضطلاع في صربيا بالملاحقة الجنائية في القضايا المعقدة التي تتطلب على اتهام مسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة بارتكاب جرائم خطيرة. وسيشكل التقدم الإضافي في هذه القضايا مؤشرا هاما للتطورات في المستقبل.

96 - وعموماً، ومع مراعاة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم تتحقق سوى نتائج قليلة بعد مرور خمس سنوات على اعتماد الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، ولا يزال الإفلات من العقاب مستمراً في صربيا فيما يتعلق بالعديد من الجرائم المثبتة جيداً. ويتوقع كل من الضحايا والجمهور وغيرهم من أصحاب المصلحة بحق أن يروا علامات واضحة على أن إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في صربيا تسير في الاتجاه الصحيح، ويلزم على وجه الاستعجال اتخاذ خطوات حاسمة ليظهر أن الاستثمارات توتي ثمارها وأن الإرادة متوفرة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاستراتيجية. وقد أُحيلت إلى صربيا ملفات قضايا هامة تتعلق بمسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة، وسيقدم مكتب المدعي العام للآلية كل المساعدة المطلوبة، بما في ذلك التدريب والمساعدة المباشرة في القضايا، وغير ذلك من أشكال الدعم اللازمة لاتخاذ الإجراءات الملائمة إزاء تلك الملفات. وستكون الفترة المشمولة بالتقرير المقبل حاسمة في فهم مسار إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في صربيا، بما في ذلك ما إذا كان مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب يقوم بالتحقيق في المزيد من القضايا واتخاذ الإجراءات بشأنها وتوجيه الاتهامات للمشتبه بهم وملاحقتهم جنائياً، وخاصةً ضد المسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة، بمعدلات أعلى وجودة أحسن.

## جيم - الحصول على المعلومات والأدلة

97 - يمتلك مكتب المدعي العام للآلية قدراً كبيراً من الأدلة وخبرات قيّمة يمكن أن تستفيد منها جهود العدالة الوطنية استفاضة جمة. وتضم مجموعة الأدلة المتعلقة بيوغوسلافيا أكثر من 9 ملايين صفحة من الوثائق وعشرات آلاف الساعات من التسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو وآلاف القطع الأثرية، التي لم يُقدّم معظمها كدليل في أي من إجراءات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومن ثم لا يمكن الحصول عليها إلا من المكتب. أما مجموعة الأدلة المتعلقة برواندا، فتضم أكثر من مليون صفحة من الوثائق. وهذه الأدلة ذات قيمة كبيرة بالنسبة للسلطات الوطنية التي تلاحق الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، وكذلك للبحث عن المفقودين. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع موظفو المكتب بدراسة معمقة فريدة في التعامل مع هذه الجرائم والقضايا ويمكن أن يساعد ذلك المدعين العامين الوطنيين في إعداد لوائح الاتهام وإثباتها.

98 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتب المدعي العام يتلقى عدداً كبيراً من طلبات المساعدة من السلطات القضائية الوطنية والمنظمات الدولية.

99 - وفيما يتعلق برواندا، تلقى مكتب المدعي العام من أربع دول أعضاء سبع طلبات مساعدة، أُخذت بشأنها جميعاً الإجراءات اللازمة. وقد قدمت سلطات الولايات المتحدة ثلاث طلبات، والسلطات البلجيكية طليين، والسلطات النرويجية طلباً واحداً، وقُدّم طلب واحد من السلطات الهولندية. وقد سلم المكتب في المجموع ما يزيد على 8 500 وثيقة، تتألف مما يزيد عن 114 000 صفحة من الأدلة.

100 - وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، تلقى المكتب 133 طلباً للمساعدة من خمس دول أعضاء ومنظمتين دوليتين. فقد ورد ستة وخمسون طلباً للمساعدة من السلطات في البوسنة والهرسك، بينما ورد اثنان من كرواتيا، وواحد من صربيا، وثلاثة طلبات من الولايات المتحدة، وطلب واحد من كندا. وقد سلم المكتب في المجموع ما يزيد على 9 300 وثيقة، تتألف من حوالي 133 000 صفحة من الأدلة و 77 تسجيلاً سمعياً - بصرياً. وبالإضافة إلى ذلك، أودع المكتب تسع مذكرات تتعلق بتدابير حماية الشهود أو بالوصول

إلى الأدلة. واستمر المكتب في تلقّي عدد كبير من طلبات المساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتوقع أن يتلقّى عدداً أكبر من الطلبات في المستقبل.

101 - وهذا الارتفاع الكبير في عدد طلبات المساعدة التي تلقاها المكتب في السنوات الأخيرة - ففي فرع لاهاي مثلاً، زاد عدد الطلبات الواردة من 111 طلباً في عام 2013 إلى 395 طلباً في عام 2020، أي أن العدد زاد أربع مرات تقريباً - لم تقابل زيادات متناسبة في الموارد ذات الصلة. وقد سعى مكتب المدعي العام إلى استيعاب الاحتياجات الإضافية عن طريق إعادة توزيع الموظفين بصورة مرنة. ولأسف، لم تتسن معالجة عبء العمل الزائد بشكل كامل، بالنظر إلى أن المكتب كان لديه أصلاً نقص في ملاك الموظفين. وقد أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بذلك عندما لاحظ أنه بالنظر إلى المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص، عانى مكتب المدعي العام من نقص في القدرة على الاضطلاع بالأنشطة الجارية (S/2020/236، الفقرة 41). ونتيجة لذلك، وصل عدد الطلبات المتراكمة التي مرت عليها أكثر من ستة أشهر إلى 230 طلباً تقريباً، في حين وصل مجموع الطلبات الباقية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إلى 310 طلبات.

102 - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والآلية المعنونة "دعم المساءلة المحلية بشأن جرائم الحرب". وفي إطار هذا المشروع، يمكن للسلطات الوطنية أن تطلب مساعدة مباشرة من مكتب المدعي العام بشأن تحقيقات وملاحظات جنائية معينة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعاون القضائي الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بإعداد ملفات تحقيق إضافية بشأن المشتبه بهم الذين لم تصدر بحقهم لوائح اتهام لإحالتها إلى دوائر الادعاء المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت مساعدة قانونية وثبوتية واستراتيجية في إطار المشروع فيما يتعلق بخمسة طلبات استلزمت تسليم 1 361 وثيقة تتألف من 23 362 صفحة من الأدلة، وسبعة تسجيلات سمعية - بصرية. وسُلمت أيضاً مذكرات بشأن المسائل القانونية والإثباتية والاستراتيجية في إطار المشروع.

## دال - بناء القدرات

103 - واصل مكتب المدعي العام بذل جهوده، في نطاق موارده المحدودة، من أجل بناء قدرات السلطات القضائية الوطنية التي تتولى المحاكمة في جرائم الحرب. وركز المكتب جهوده الرامية إلى بناء القدرات على منطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة. ويشكل تعزيز القدرات الوطنية دعماً لمبدأ التكامل وتوَلَّى الجهات الوطنية لزاماً أمور المساءلة في مرحلة ما بعد النزاعات. وبسبب جائحة كوفيد-19، أخر المكتب بعض الأنشطة التدريبية التي كانت مقررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومع ذلك كان لا يزال قادراً على توفير برامج تدريبية افتراضية لنظرائه الوطنيين من أجل تسهيل وصولهم إلى مجموعة الأدلة التي بحوزته.

104 - وسيواصل مكتب المدعي العام، في حدود قدرته التشغيلية وموارده القائمة، العمل مع الجهات المقِمة للتدريب والجهات المانحة لضمان إتاحة التدريب العملي الملائم على تقنيات التحقيق والادعاء المستخدمة في إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب. ويُعرب المكتب عن امتنانه العميق للجهات الشريكة على توفير الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أنواع الدعم من أجل مساندة جهوده في مجال بناء القدرات والتدريب.

## هاء - الأشخاص المفقودون

105 - يظلُّ البحث عن الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين من جراء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة يُعتبر باستمرار من أهم المسائل العالقة. وقد تحققت نتائج مهمة، إذ تم العثور على نحو 30 000 شخص من المفقودين والتعرف على هويتهم. وللأسف، لا تزال أسر نحو 10 000 شخص من المفقودين تجهل مصير أحبائهم. ويلزم تسريع وتيرة البحث عن رفات الموتى واستخراجها من المقابر الجماعية ثم تحديد هوية أصحابها. ويُعدُّ إحراز المزيد من التقدم في تلك المسائل واجبا إنسانيا وأمرا أساسيا لتحقيق المصالحة في بلدان يوغوسلافيا السابقة. ويجب تحديد أماكن الضحايا المنتمين إلى جميع أطراف النزاع والتعرف على هويتهم وإعادتهم إلى أسرهم.

106 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر تعاونهما عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر 2018. ويُمكن هذا الاتفاق الهام اللجنة الدولية من الاطلاع على مجموعة الأدلة الموجودة لدى المكتب للحصول على المعلومات التي قد تساعد في توضيح مصير الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين وتحديد أماكن وجودهم. ويعمل المكتب واللجنة الدولية معا أيضاً، وفقاً لولاية كل منهما، على تحليل المعلومات وتحديد القرائن الجديدة وتقديم الملفات إلى السلطات المحلية المعنية بالأشخاص المفقودين لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وفي الفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 15 أيار/مايو 2021، استجاب المكتب لـ 44 طلب مساعدة واردة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وسلم 782 وثيقة تضم أكثر من 30 500 صفحة، فضلاً عن 10 تسجيلات سمعية - بصرية. وقدم المكتب أيضاً المزيد من الدعم للبحث عن المفقودين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك توفير التدريب على المهارات التحليلية في كانون الأول/ديسمبر 2020، والحصول على التعاون من مختلف المؤسسات والسلطات من أجل استخدام التكنولوجيات الجديدة.

## خامسا - المهام المتبقية الأخرى

107 - واصل مكتب المدعي العام الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالمهام المتبقية الأخرى.

108 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يقدم أي شخص مدان طلباً لمراجعة الحكم النهائي. وسواصل مكتب المدعي العام رصد حجم التقاضي والإبلاغ بشأنه حسب الاقتضاء.

## سادسا - الإدارة

### ألف - لمحة عامة

109 - يلتزم مكتب المدعي العام بإدارة شؤون موظفيه وموارده وفقاً للتعليمات الصادرة عن مجلس الأمن والتي تقضي بأن تكون الآلية هيكلًا صغيراً ومؤقتاً وفعالاً. ويواصل المكتب الاسترشاد بآراء المجلس وطلباته على النحو المبين في نصوص منها الفقرات 18 إلى 20 من قراره 2256 (2015) والفقرتين 7 و 8 من قراره 2422 (2018). ويتمثل جزء هام من تلك الجهود في سياسة "المكتب الواحد" التي يتبناها المدعي العام من أجل تحقيق التكامل بين موظفي المكتب وموارده على نطاق الفرعين. ففي إطار هذه السياسة، يتاح توزيع الموظفين والموارد بمرور الوقت للعمل على المسائل الناشئة في أي من الفرعين حسب الاقتضاء.



110 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام إعادة توزيع الموارد قدر الإمكان بتطبيق سياسة "المكتب الواحد" لتوفير الدعم لقضية كابوغا. وواصل المكتب أيضاً استغلال موارده إلى أقصى حد ممكن و "إنجاز المزيد بموارد أقل" من خلال التوسع في تكليف الموظفين بأداء مهام متعددة في وقت واحد وتوفير التدريب المتعدد التخصصات لهم. وواصل المكتب أيضاً إدارة تقليص حجمه وتناقص عدد الموظفين لضمان قدرته على الوفاء بجميع مسؤولياته داخل قاعة المحكمة وخارجها، ويُتوقع أن يتم تقليص حجم فريق محاكمة ستانيسيتش وسيماتوفيتش عقب صدور الحكم.

111 - غير أن مكتب المدعي العام يواجه بانتظام أعباء عمل تزيد عن موارده، مما يلقي عبئاً ثقيلاً على الموظفين في خضم جائحة عالمية صعبة بالفعل. وقد كان للتخفيضات المفروضة في ميزانية الآلية لعام 2021 أثر وخيم بشكل خاص، حيث أقر المكتب تعيين فريق لمحاكمة كابوغا من أجل تقاسم عبء التخفيضات في الميزانية. وبما أن المكتب لا يستطيع تأجيل الأنشطة التي صدر بها تكليف، وعليه أن يواصل الوفاء بمسؤولياته القانونية وفقاً للجدول الزمنية التي تحددها الأجهزة القضائية، فقد طُلب من موظفي المكتب الاضطلاع بمسؤوليات إضافية والعمل لساعات طويلة. ويعرب المكتب عن امتنانه لموظفيه لما أظهروه من تقان والتزام متواصلين. غير أن المكتب يؤكد ضرورة الموافقة الكاملة على الطلبات المتعلقة بميزانيته المحدودة لضمان الإسراع في إنجاز المحاكمات والطعون وإنجاز المهام الأخرى المنوطة بالمكتب.

## باء - التصدي لجائحة كوفيد-19

112 - في مواجهة جائحة كوفيد-19، عمل مكتب المدعي العام، جنباً إلى جنب مع الهيئات الأخرى للآلية، على التحول بسرعة، في منتصف آذار/مارس 2020، إلى ترتيبات العمل عن بُعد. وخلال تلك العملية وما تلاها، ظل المكتب على اتصال يومي وثيق بموظفيه، وقدم معلومات منتظمة عن آخر المستجدات المتعلقة بالتطورات في المكتب وفي الآلية. وحافظ المكتب بفعالية على الاستمرارية التامة لتصريف الأعمال في جميع مهامه، كما يتضح من اعتقال فيليسيان كابوغا في 16 أيار/مايو 2020 واستئناف الإجراءات في قاعات المحكمة في آب/أغسطس 2020. ويعمل المكتب أيضاً على رصد معنويات الموظفين ورفاههم عن كثب، بما يشمل اتخاذ المبادرة لتنظيم مناسبات اجتماعية عن بُعد والدعوة إلى وضع برامج لرعاية الموظفين على نطاق الآلية. ويعمل المكتب باستمرار على تحديد الدروس المستفادة ويلتزم بتحسين المستمر في تصديه للجائحة وتنفيذ ترتيبات العمل عن بُعد.

113 - وقام مكتب المدعي العام أيضاً بدور نشط في الأنشطة المضطلع بها على نطاق الآلية في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19، بوسائل منها المشاركة في اللجنة التوجيهية المعنية بكوفيد-19 التي أنشأها المسؤولون الرئيسيون لوضع سياسات واستراتيجيات تهدف لمعالجة أثر الجائحة على الآلية. ومن خلال ذلك المنتدى وغيره من المنتديات، دعا المكتب بقوة إلى اتخاذ مجموعة تدابير ترمي إلى استئناف الإجراءات في قاعات المحكمة ودعم تنفيذ هذه التدابير.

114 - ويتوقع مكتب المدعي العام في المستقبل القريب عودة الموظفين بالكامل إلى العمل في أماكن العمل، رهنا باستمرار التطورات الإيجابية فيما يتعلق بحالة جائحة كوفيد-19 في جميع مراكز عمله. وفي هذا الصدد، يعرب المكتب عن امتنانه للسلطات الرواندية لتيسير تقديم اللقاح لموظفيه، وهو يتطلع إلى أن يصبح المزيد من موظفيه في لاهاي مؤهلين لتلقي اللقاح في إطار البرامج الوطنية. ويأمل المكتب في أن

تدعم السلطات التتزانية بالمثل تقديم اللقاح لموظفيه في أروشا، بما في ذلك عن طريق منح الإذن باستيراد اللقاحات في إطار برامج الأمم المتحدة.

115 - وسيواصل مكتب المدعي العام التعاون مع الأجهزة الأخرى لضمان تصدي الآلية على النحو المناسب لجائحة كوفيد-19 ولأي تغييرات تطرأ في المستقبل.

## جيم - تقارير مراجعة الحسابات

116 - أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن تقييم أساليب الآلية وعملها، بأن أساليب مكتب المدعي العام وأعماله تتسق مع التوقعات التي حددها مجلس الأمن، بما في ذلك في القرار 2422 (2018). ووفقاً لتوقع المجلس بأن تكون الآلية هيكلًا صغيراً مؤقتاً وفعالاً يضم عدداً قليلاً من الموظفين يتناسب مع وظائفها المحدودة، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مكتب المدعي العام لديه عدد قليل من الموظفين لتمثيل الطابع المخصص للنشاط القضائي (S/2020/236، الفقرة 20)، وأن كلاً من فريق المحاكمات الابتدائية وفريق الاستئناف قليل العدد (المرجع نفسه، الفقرة 41). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المكتب على تنفيذ توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بدعم معنويات الموظفين وتعزيزها. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كان المكتب قد نفذ العديد من التدابير في هذا الصدد، أو شرع في تنفيذها. وسيطلع مكتب المدعي العام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستمرار على المستجدات، وهو يتطلع إلى إغلاق هذه التوصية في المستقبل القريب.

117 - وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره توصية جديدة مشتركة بين الأجهزة، وهي أنه ينبغي للآلية أن تعزز التنسيق وتبادل المعلومات من أجل التحديث المستمر للتخطيط على أساس السيناريوهات على نطاق الآلية. ويرحب مكتب المدعي العام بهذه التوصية، التي تتماشى مع عملية الاستعراض الاستراتيجي الجارية التي يقوم بها المكتب، وهو يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات مع الدوائر وقلم الآلية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أدت بالفعل إلى زيادة كبيرة في التنسيق وتبادل المعلومات والتخطيط على أساس السيناريوهات على نطاق الآلية. ويتوقع المكتب تماماً أن تحسين التعاون بين الأجهزة اللازم للتصدي للجائحة سيؤدي إلى تيسير تنفيذ هذه التوصية إلى حد كبير.

118 - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لما يقدمه من مساعدة مستمرة. ويشعر المكتب بالارتياح للاعتراف بالتزامه برؤية مجلس الأمن للآلية على أنها هيكل صغير ومؤقت وفعال، ولتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً إيجابياً لعمله وأساليبه المبتكرة، بما في ذلك توزيع الموظفين بطريقة مرنة من أجل معالجة المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص مع الإبقاء على ملاك وظيفي صغير الحجم.

## سابعا - خاتمة

119 - واصل مكتب المدعي العام بذل جميع الجهود اللازمة للمساهمة في التعجيل بإنجاز ما تبقى من محاكمات ابتدائية ودعاوى استئناف. وقد اكتملت إجراءات المحكمة في محاكمة ستانيسيتش وسيماتوفيتش، وستستكمل في محاكمة نزابونيمبا وآخرين بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بوقت قصير. ومن المتوقع صدور أحكام في الأشهر المقبلة في قضايا ستانيسيتش وسيماتوفيتش ونزابونيمبا وآخرين وملاديتش. وبذلك تبقى محاكمة واحدة فقط (قضية كابوغا) واثنان من دعاوى الاستئناف المحتملة (قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش وقضية نزابونيمبا وآخرين)، رهناً باعتقال هارب آخر.

120 - وبعد أن أجرى مكتب المدعي العام تقييما لجهوده في تعقب الهاربين، خلص إلى أنه أثبت سجلا حافلا بالنجاح، وأن لديه قرائن مهمة بشأن جميع الهاربين المتبقين، ويمكنه أن يتوقع بشكل معقول استمرار تحقيق النتائج. وبعد التفكير في الدروس المستفادة، سيواصل المكتب الآن إصلاح وتعزيز أساليبه وعملياته، بسبل منها إعادة هيكلة فريق التتبع الخاص به. والهارب المستهدف بالدرجة الأولى هو بروتايس ميرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي في القوات المسلحة الرواندية. وكما هو الحال مع اعتقال كابوغا، سيكون أكثر العوامل حسما لتحقيق مزيد من النجاح هو تعاون الدول الأعضاء بشكل كامل وفعال لتأكيد مكان وجود الهاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتعاون المكتب بشكل مكثف مع الدول المعنية للحصول على ذلك التعاون، ويطلب الدعم الكامل من مجلس الأمن عند الاضطلاع بتلك الجهود.

121 - ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وواصل المكتب تعاونه مع السلطات الوطنية، وهو لا يزال ملتزما بتقديم دعمه الكامل، بما في ذلك عن طريق الاستجابة لطلبات المساعدة، ونقل المعارف المكتسبة والدروس المستفادة، وتقديم المساعدة في قضايا معينة.

122 - ومع استمرار بدء عمليات التلقيح وتحسن الاستجابات الصحية لجائحة كوفيد-19، يسعى مكتب المدعي العام إلى إعادة كامل موظفيه ليعملوا في أماكن العمل. ويأمل المكتب أيضا في استئناف البعثات الحيوية في المستقبل القريب دعما لعمليات تعقب الهاربين التي تأخرت بسبب الجائحة. وتعزز قدرة المكتب في الحفاظ على استمرارية العمل بشكل كامل في مواجهة جائحة عالمية إلى حد كبير إلى الالتزام الذي أبداه موظفوه. وسيواصل المكتب التعاون مع الأجهزة الأخرى لكفالة استعداد الآلية لمواصلة الاضطلاع بولايتها في ضوء ما يستجد من تطورات.

123 - ويعتمد مكتب المدعي العام في جميع مساعيه على دعم المجتمع الدولي، وخاصة الدعم المقدم من مجلس الأمن، ويُعرب عن امتنانه لذلك.

## الضمانة الأولى

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: المخصصات والنفقات  
المعتمدة لعام 2021

الجدول 1

المخصصات المعتمدة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(بندولات الولايات المتحدة)

الدوائر	مكتب المدعي العام	قلم الآلية	الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين	الآلية	الخصوم: معاشات القضاة السابقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين
أروشا	الموارد المتصلة بالوظائف	3 302 300	12 312 000	—	15 614 300
الموارد غير المتصلة بالوظائف <sup>(1)</sup>	643 200	5 864 100	19 386 800	4 292 800	30 186 900
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>643 200</b>	<b>9 166 400</b>	<b>31 698 800</b>	<b>4 292 800</b>	<b>45 801 200</b>
لاهاي	الموارد المتصلة بالوظائف	1 545 800	6 668 000	—	8 213 800
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 126 000	5 303 200	27 466 000	—	33 895 200
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>1 126 000</b>	<b>6 849 000</b>	<b>34 134 000</b>	<b>—</b>	<b>42 109 000</b>
نيويورك	الموارد المتصلة بالوظائف	—	178 300	—	178 300
الموارد غير المتصلة بالوظائف	—	—	—	—	—
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>178 300</b>	<b>—</b>	<b>178 300</b>
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	الموارد المتصلة بالوظائف	—	208 400	—	208 400
الموارد غير المتصلة بالوظائف	—	—	134 900	—	134 900
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>343 300</b>	<b>—</b>	<b>343 300</b>
الموارد الإجمالية	الموارد المتصلة بالوظائف	4 848 100	19 366 700	—	24 214 800
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 769 200	11 167 300	46 987 700	4 292 800	64 217 000
<b>المجموع</b>	<b>1 769 200</b>	<b>16 015 400</b>	<b>66 354 400</b>	<b>4 292 800</b>	<b>88 431 800</b>

(أ) تشمل المخصصات غير المتصلة بالوظائف جميع البنود الملتزم بها غير الوظائف، من قبيل المساعدة المؤقتة العامة والسفر واستئجار أماكن العمل.

## الجدول 2

النفقات (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) حتى 1 أيار/مايو 2021 (وفق نظام أوموجا)

(بديولارات الولايات المتحدة)

الدوائر	مكتب المدعي العام	قلم الآلية	الخصوم: معاشات القضاة السابقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين		الإلية
أروشا	الموارد المتصلة بالوظائف	833 477	3 593 560	—	4 427 037
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	212 695	4 652 689	1 507 090	7 718 296
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>212 695</b>	<b>2 179 299</b>	<b>1 507 090</b>	<b>12 145 333</b>
لاهاي	الموارد المتصلة بالوظائف	452 436	1 929 637	—	2 382 073
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	484 084	1 980 705	8 230 602	10 695 391
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>484 084</b>	<b>2 433 141</b>	<b>10 160 239</b>	<b>13 077 464</b>
نيويورك	الموارد المتصلة بالوظائف	—	60 129	—	60 129
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	—	—	—	—
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>—</b>	<b>60 129</b>	<b>—</b>	<b>60 129</b>
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	الموارد المتصلة بالوظائف	—	60 059	—	60 059
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	—	—	—	—
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>—</b>	<b>60 059</b>	<b>—</b>	<b>60 059</b>
الموارد الإجمالية	الموارد المتصلة بالوظائف	1 285 913	5 643 385	—	6 929 298
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	696 779	3 326 527	12 883 291	18 413 687
	<b>المجموع</b>	<b>696 779</b>	<b>4 612 440</b>	<b>18 526 676</b>	<b>25 342 985</b>

## الجدول 3

النسبة المئوية لما تم إنفاقه من الميزانية السنوية حتى 1 أيار/مايو 2021

الدوائر	مكتب المدعي العام	قلم الآلية	الخصوم: معاشات القضاة السابقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين		الإلية
أروشا	الموارد المتصلة بالوظائف	25,2	29,2	—	28,4
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	33,1	24,0	35,1	25,6
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>33,1</b>	<b>23,8</b>	<b>35,1</b>	<b>26,5</b>
لاهاي	الموارد المتصلة بالوظائف	29,3	28,9	—	29,0
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	43,0	37,3	30,0	31,6
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>43,0</b>	<b>35,5</b>	<b>29,8</b>	<b>31,1</b>
نيويورك	الموارد المتصلة بالوظائف	—	33,7	—	33,7

الخصوم: معاشات القضاة السابقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين					مكتب المدعي العام	قلم الآلية	الدوائر
—	—	—	—	—	—	—	الموارد غير المتصلة بالوظائف
33,7	—	33,7	—	—	—	—	المجموع الفرعي
28,8	—	28,8	—	—	—	—	الموارد المتصلة بالوظائف
—	—	—	—	—	—	—	مكتب خدمات الرقابة الداخلية
17,5	—	17,5	—	—	—	—	الموارد غير المتصلة بالوظائف
17,5	—	17,5	—	—	—	—	المجموع الفرعي
28,6	—	29,1	26,5	—	—	—	الموارد المتصلة بالوظائف
28,7	35,1	27,4	29,8	39,4	—	—	الموارد غير المتصلة بالوظائف
28,7	35,1	27,9	28,8	39,4	—	—	المجموع

## الضميمة الثانية

## الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: الملاك الوظيفي\*

الجدول 1

## عدد الموظفين حسب الفرع والجهاز

الفئة	فرع أروشا	فرع لاهاي	الدوائر <sup>(أ)</sup>	مكتب المدعي العام	قلم الآلية <sup>(ب)</sup>	إجمالي العدد في الآلية
جميع الموظفين	236	265	33	98	370	501
الموظفون المعينون بعقود مستمرة	124	57	9	26	146	181
الموظفون المعينون في إطار المساعدة المؤقتة العامة	112	208	24	72	224	320
الموظفون الدوليون (فئة الخدمة الميدانية والفئة الفنية والفئات العليا)	128	114	26	64	152	242
الموظفون المحليون (فئة الخدمات العامة)	108	151	7	34	218	259

(أ) تشمل بيانات ملاك موظفي الدوائر مكتب الرئيس دون القضاة.

(ب) تشمل بيانات ملاك موظفي القلم ديوان رئيس القلم، والفريق القانوني، وقسم المحفوظات والسجلات، ووحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، ووحدة السجلات القضائية وعمليات المحكمة، وخدمات الدعم اللغوي، ومكتب العلاقات الخارجية، ومكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع، وشعبة الشؤون الإدارية، وقسم الأمن والسلامة، ومرفق الأمم المتحدة للاحتجاز، ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز.

الجدول 2

## التمثيل الجغرافي حسب المجموعة الإقليمية

فرع أروشا	فرع لاهاي	إجمالي العدد في الآلية (بالنسبة المئوية) <sup>(أ)</sup>
38	50	73
الجنسيات		
جميع الموظفين		
183	22	205 (40,9)
9	21	30 (6,0)
2	60	62 (12,4)
3	7	10 (2,0)
39	155	194 (38,7)
الموظفون الدوليون (فئة الخدمة الميدانية والفئة الفنية والفئات العليا)		
75	5	80 (33,0)
9	6	15 (6,2)
2	26	28 (11,6)
3	3	6 (2,5)

\* تتبين البيانات الواردة في الجداول أدناه عدد الموظفين العاملين حتى 1 أيار/مايو 2021.

إجمالي العدد في الآلية (بالنسبة المئوية) <sup>(أ)</sup>	فرع لاهاي	فرع أروشا	
113 (46,7)	74	39	مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى الموظفون المحليون (فئة الخدمات العامة)
125 (48,3)	17	108	مجموعة الدول الأفريقية
15 (5,8)	15	—	مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
34 (13,1)	34	—	مجموعة دول أوروبا الشرقية
4 (1,5)	4	—	مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
81 (31,3)	81	—	مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى

(أ) نظرا لتقريب النسب المئوية إلى أقرب نقطة مئوية، فإن المجموع قد لا يصل إلى 100 في المائة بالضبط.

**مجموعة الدول الأفريقية:** إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا.

**مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ:** إندونيسيا، وباكستان، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، والعراق، والفلبين، وفيجي، وكمبوديا، ولبنان، ونيبال، والهند، واليمن.

**مجموعة دول أوروبا الشرقية:** الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وصربيا، وكرواتيا، ولاتفيا، ومقدونيا الشمالية.

**مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** البرازيل، وجامايكا، وغواتيمالا، وكوبا، وهابيتي.

**مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى:** إسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

### الجدول 3

#### تمثيل الجنسين

الآلية	فرع لاهاي		فرع أروشا		
الموارد الإجمالية (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في سراييفو (بالنسبة المئوية)	لاهاي (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في كيغالي (بالنسبة المئوية)	أروشا (بالنسبة المئوية)	
181	3	111	10	57	موظفو الفئة الفنية (جميع الرتب)
91 (50)	3 (100)	45 (41)	7 (70)	36 (63)	الذكور
90 (50)	—	66 (59)	3 (30)	21 (37)	الإناث
55	1	34	3	17	موظفو الفئة الفنية (الرتبة ف-4 وما فوقها)
28 (51)	1 (100)	14 (41)	1 (33)	12 (71)	الذكور
27 (49)	—	20 (59)	2 (67)	5 (29)	الإناث
61	—	—	7	54	موظفو الخدمة الميدانية (جميع الرتب)
35 (57)	—	—	4 (57)	31 (57)	الذكور
26 (43)	—	—	3 (43)	23 (43)	الإناث
259	3	148	19	89	موظفو الخدمات العامة (جميع الرتب)
161 (62)	2 (67)	88 (59)	15 (79)	56 (63)	الذكور
98 (38)	1 (33)	60 (41)	4 (21)	33 (37)	الإناث
501	6	259	36	200	جميع الموظفين



الآلية	فرع لاهاي		فرع أروشا		
الموارد الإجمالية (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في سرانيفو (بالنسبة المئوية)	لاهاي (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في كيغالي (بالنسبة المئوية)	أروشا (بالنسبة المئوية)	
287 (57)	5 (83)	133 (51)	26 (72)	123 (62)	الذكور
214 (43)	1 (17)	126 (49)	10 (28)	77 (38)	الإناث

## الجدول 4

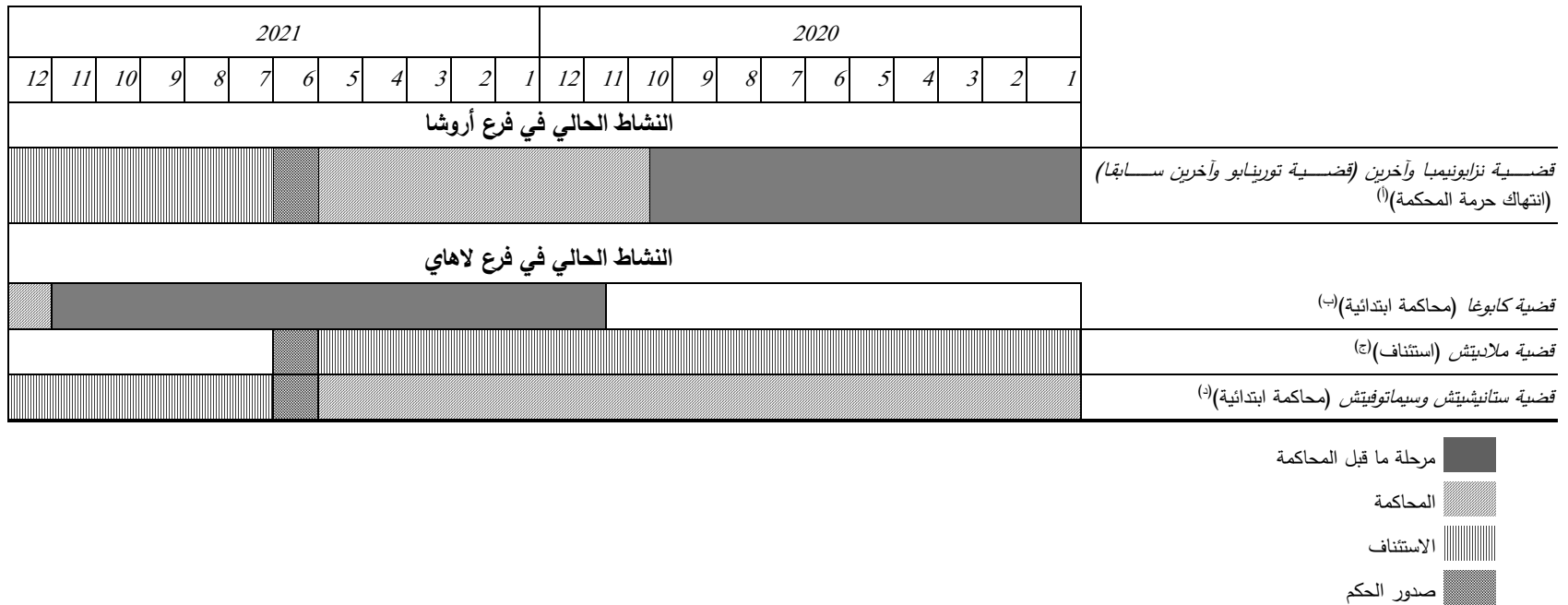
## الموظفون حسب الجهاز

إجمالي العدد في الآلية	فرع لاهاي	فرع أروشا	
33	27	6	الدوائر (بما فيها مكتب الرئيس)
98	55	43	مكتب المدعي العام
370	183	187	قلم الآلية
6	3	3	ديوان رئيس القلم
13	6	7	الفريق القانوني
32	14	18	قسم المحفوظات والسجلات
24	7	17	وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم
11	8	3	وحدة السجلات القضائية وعمليات المحكمة
38	24	14	خدمات الدعم اللغوي
11	7	4	مكتب العلاقات الخارجية
3	3	0	مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع
108	65	43	شعبة الشؤون الإدارية
105	41	64	قسم الأمن والسلامة
19	5	14	مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز

## الضحية الثالثة

### الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: الحالة فيما يتعلق بالمحاكمات وإجراءات الاستئناف للفترة 2020-2021

(استناداً إلى المعلومات المتاحة حتى 16 أيار/مايو 2019 والقابلة للتغيير)



(أ) بدأت المحاكمة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في حزيران/يونيه 2021. ورهنا بنتيجة الحكم الابتدائي، قد تصير القضية إلى الاستئناف.

(ب) عقب أمر من القاضي المنفرد صدر في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، نُقل المتهم مؤقتاً إلى لاهاي في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل تقييم طبي مفصل. وعُقدت جلسة المثل الأول في لاهاي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(ج) يُتوقع الانتهاء من الاستئناف وصدور حكم الاستئناف في حزيران/يونيه 2021.

(د) انتهت جلسات تقديم الأدلة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتم إيداع المذكرات النهائية في 12 آذار/مارس 2021. وجرى الاستماع إلى المرافعات النهائية في الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل 2021، ومن المقرر صدور الحكم الابتدائي في حزيران/يونيه 2021. ورهنا بنتيجة الحكم الابتدائي، قد تصير القضية إلى الاستئناف.